مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الثاني - السنة الرابعة - تموز / يوليو ١٩٧٦

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت

العدد الثاني - السنة الرابعة - تموز "يوليو" ١٩٧٦

فصلية أكاديمية علمية مختصة بالشؤون النظرية والتطبيقية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتنشر مادتها بالعربية والانجليزية

توجه جميع المراسلات والأبحاث باسم سكرتير التحرير على العنوان التالي :

مجلة العلوم الاجتماعية - كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ص.ب : ٥٤٨٦ - جامعة الكويت

الكويت - تلفون : ٢٥٠/٣٧٣/٥١٠١٨٨

* ثمن العدد : ٢٥٠ فلساً كويتياً أو ما يعادلها في الخارج .

* **الاشتراكات :**

للافراد سنويا ، دينار في الكويت ، ديناران كويتيان أو ما يعادلهما في الوطن العربي (بالبريد الجوي) ، ثلاثة دنانير أو ما يعادلها في سائر أنحاء العالم (بالبريد الجوى) ، وللطلبة أسعار خاصة مخفضة .

أما الأسعار للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية في الكويت وخارجها فمفتوحة بحدها الأقصى ، ولا تقل عن عشرة دنانير في حدها الأدنى .

محتويات العدد

صفحة

كلمة العدد

نسارع ، بدون مقدمات، الى القول بأنه قد تحقق في هذا العدد جانب أساسي مما ارتجوناه – ووعدنا بانجازه في نيسان – ابريل الماضي . وفي هذا المجال ، لا بد لنا من الاعتراف بأن ما تم زرعه ، بدأب وصمت ، طوال الأشهر الستة المنصرمة من جهود تنظيمية وادارية ، قد أعطى ثماره وبأسرع مما توقعنا . ونحن اذ نسجّل ذلك ، لا ندّعي بأن الفضل في ذلك مقتصر على الجهود التي بذلتها الأطراف المسؤولة عن اصدار هذه المجلة . ذلك أنه ما كان للأيدي التي زرعت أن تحصد لولا أن الأرض بكر والتربة خصبة . وحقا ، تؤكد تجربتنا المتواضعة – وللمرة الألف أو أكثر – بأن الأكاديميين العرب ، وبالذات في دائرة العلوم الاجتماعية ، كانوا دوما متعطشين الى منبر يجعلوا منه جسرهم الى ضفة العطاء . ويبدو أن هذه المجلة شرعت في اثبات أهليتها وجدارتها لأن تكون المنبر المأمول . والاّ كيف نفسر ذلك الفيض الغامر من الأبحاث والمراجعات والتقارير التي حملها البريد الينـــا ؟

ان أول ما تعتز به سكرتارية التحرير هو كون هذا العدد قد كاد يضم بين غلافيه – لولا محدودية صفحاته – زهرة من كل الرياض في أرض العرب وخارجها . وهذا أمر تشهده المجلة لأول مرة من جهة ، وتعد بأن ينسحب على الأعداد القادمة فيغدو أحد أبرز السمات المميزة لمجلة العلوم الاجتماعية من جهة ثانية .

أما المصدر الثاني لاعتزاز سكرتارية التحرير فتمثل في صدور هذا العدد في موعده على الرغم من جميع الصعوبات الحقيقية التي لا تخفى على كل مطلع أو ذي تجربة في عالم النشر بالوطن العربي .

ويتجلى المصدر الثالث للاعتزاز في الالتزام الكامل بجميع الوعود التي قطعتها سكرتارية التحرير على نفسها في العدد السابق . فقد تم – باعتماد الغلاف الحالي – تثبيت وتدعيم الشخصية الخارجية المقرّرة ، تماما مثلما أمكن – بحكم فيض البريد الوارد – التشدّد في انتقاء ونشر الدراسات ذات العلاقات الوطيدة بالعلوم الاجتماعية مما أدى الى تعزيز الشخصية الخارجية للمجلة . كذلك ، اقتحمت

سكرتارية التحرير الآفاق الجديدة الموعودة فأضافت – كما سبق لها وأن وعدت – بابا جديدا بعنوان « قاموس الترجمة والتعريب » . كما يعتز هذا العدد بكونه يكاد يكون خلوا من الأخطاء المطبعية ، وبتوحيده لطرائق عرض المواد في نمط واحد ، وبارتياده السوق المحلي – لأول مرة – على أمل الانتشار على امتداد الوطن العربي وخارجه حالما تستوفى الترتيبات الخاصة بذلك والتي هي – منذ مدّة – قيد الأعداد .

أما المصدر الرابع للاعتزاز فعائد الى انضمام الأخ الدكتور عبد الحميد الغزالي الى هيئة التحرير بديلا عن الأخ الدكتور محمد ربيع الذي تغتنم هيئة التحرير هذه الفرصة لتحيته وشكره على كل ما فعله من أجل مجلة العلوم الاجتماعية طوال عمله في جامعة الكويت .

وأخيرا ، مجددا نقول : « قد يرى البعض في هذا العدد القفزة النوعية المطلوبة . ولكننا – بمعزل عن أي تواضع مفتعل يقصد منه اقتناص المديح – نعتبر أن هذه المحاولة ما تزال دون طموحنا . وليس ذلك لأن هذا العدد لم يحقق ما ارتجوناه منه . بل لأن سقف طموحنا يعلو ، مع اصدار كل عدد جديد ، بقدر المسافة التي قطعها العدد الذي سبقه صعودا . ونحن لا نشعر – ولو للحظة واحدة – بالاحباط نتيجة « السباق المستحيل » هذا ، ولا نحن نرى فيه شكلا من أشكال « الحلقة المفرغة » . ذلك لأن الطموح ، اذا ما تحدّد ، تجمّد . وان هو تأطّر ، تبخّـر .

واذ تطمح هذه المجلة في أن تكون منبرا بارزا من منابر طلبة وأساتذة العلوم الاجتماعية ، ترحّب بكل ما يردها من دراسات وملاحظات واقتراحات عملية . انها تفتح صفحاتها للانتقاد الهادف وتقدّمه على الاطراء غير الهادف ، وتدعو قرّائها في الوقت ذاته الى مناقشة ما تتضمنه من أبحاث ومواضيع ومراجعات وتقارير خاصة بحيث يكون في مقدورها افراد باب جديد خاص بذلك في الأعداد القادمـة .

وليكن هذا العدد خطوة جديدة في مسيرة أكاديمية واثقة نحو اعادة صياغة وتطوير العلوم الاجتماعية عند العرب .

سكرتـــير التحريـــر

نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي

د. عبد الحميد الغزالي *

١ – محددات العرض : **

أود ، في بداية هذه السطور ، أن أذكر صفات التمهيدية والتعريفية والعمومية لهذه المحاولة ، ومن ثم ، يجب على القارئ الا يتوقع معالجة تفصيلية وتحليلية وكمية للقضية المطروحة تحت هذا العنوان ، ولا حتى لجوانبها الاساسية . فالموضوع واسع ومتشابك ومعقد . وفي كثير من جوانبه ، ما يزال ، حتى على المتخصصين ، غامضا ومحيرا وصعب التناول .

وعليه ، لن تتعدى السطور التالية حدود كونها محاولة أولية لطرح تعريفي ، وتشخيص مبسط لحقيقة الازمة التي يعيشها الاقتصاد العالمي . وسيتم ذلك من خلال عرض للخصائص الهيكلية لهذا الاقتصاد ، وتحديد للمشكلات الاساسية التي يجابهها ، وتبيان لجذورها التاريخية وخلفياتها الموضوعية .

٢– جوهر الازمة :

بعيدا عن مشكلات التعريف ، وتجنبا لترف الجدل النظري ، يمكن النظر الى العالم كاقتصاد واحد ، أو كوحدة اقتصادية ، تتكون من عدد منفصل من الوحدات الاقتصادية القومية ، لكل منها مواردها الانتاجية وخصائصها الهيكلية ، ومؤسساتها وسياساتها الاقتصادية . وكأي وحدة اقتصادية متكاملة ، يتكون نشاط الاقتصاد العالمي من أوجه النشاط الاقتصادي الثلاث المعروفة وهي : الانتاج والتوزيع والاستهلاك . ويتم القيام بهذا النشاط من خلال المتغيرات التي تتحكم في العملية الانتاجية ، وهي القوى أو الموارد الانتاجية ، والتي تشمل : القدرات المادية ، والطاقات البشرية والخبرات الفنية .[1]

• أستاذ الاقتصاد المشارك بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة والمعار حاليا لجامعة الكويت

•• تمثل هذه المقالة ، بعد التعديل والهوامش والتوثيق ، جزء من الدراسة التي يعدها المؤلف عن أزمة الاقتصاد العالمي المعاصر لشركة البترول الوطنية الكويتية . ولقد قدمت هذه المقالة كورقة خلفية لندوة النظام الاقتصادي الدولى الجديد والعالم العربي ، (الكويت : ٢٧–٢٩ مارس ١٩٧٦) .

ومن حيث المبدأ ، يتمثل هذا النشاط في معالجة المشكلة الاقتصادية ، الملازمة دائما وأبدا للجنس البشري . وتتم هذه المعالجة عن طريق التخفيف من حدة التناقض الاساسي الذى يكون هذه المشكلة ، والذي تواجهه الانسانية باستمرار ، وهو : الموارد الانتاجية النادرة نسبيا من ناحية ، والحاجات الانسانية غير المحدودة نسبيا من ناحية أخرى . ومن هنا نشأت بالضرورة عملية الاختيار للحاجات التي يمكن اشباعها بوساطة استخدام هذه الموارد ، ذات الاستعمالات المتباينة والبديلة ، لانتاج سلع وخدمات متعددة وتوزيعها للاستهلاك في الحاضر والمستقبل بين أفراد المجتمع الانساني ، واقعيا ، باستعمال النقود . ويهدف هذا النشاط الاقتصادي الى تحقيق غاية أساسية وهي الحفاظ على الجنس البشري في البداية ، وتأمين أقصى رفاهية مادية ممكنة له على مر العصور .

ولكن ، هل نجح الاقتصاد العالمي في تحقيق هذه الغاية ؟ . الاجابة الاولية على هذا السؤال الهام والصعب ، هي أن هذا الاقتصاد ، خلال مراحل تطوره المختلفة وحتى الآن ، لم ينجح ، بالتأكيد ، في تحقيق الشق الخاص بتأمين أقصى رفاهية مادية ممكنة للفرد . كما أنه يشك في أنه حقق «حد الكفاف» المطلوب بيولوجيا لبقاء الفرد على قيد الحياة في بعض المناطق ، و«حد الكفاف» المرغوب فيه لكي يعيش الفرد حياة كريمة نوعا ما تليق به كانسان في كثير من المناطق الاخرى من العالم . وبالقطع ، ووفقا لكافة المعايير الفنية – النقدية والعينية –[2] المستخدمة في تصنيف الوحدات الاقتصادية القومية على أساس درجة تقدمها أو تخلفها ، يعيش الجنس البشري ، وهو على أبواب الربع الاخير من القرن العشرين بعد الميلاد في حالة حادة من التخلف الاقتصادي[3] النسبي .

وبصفة عامة ، نقصد بحالة التخلف الاقتصادي ، أساسا ، «الفقر الاقتصادي» في صورة معدل أداء اقتصادي «نسبي» منخفض . وعليه ، فان مشكلة التخلف الاقتصادي ، التي قد تعاني منها وحدة اقتصاديه ما ، هي ، بالاساس ، مشكلة الانخفاض النسبي في مستوى النشاط الاقتصادي لهذه الوحدة . ويعد هذا الانخفاض «نسبيا» ، بالمقارنة بمستويات النشاط الاقتصادي في الوحدات الاقتصادية «المتقدمة» ، وبالمقارنة بما يمكن تحقيقه في الوحدة الاقتصادية نفسها اذا ما استغلت مواردها الانتاجية ، استغلالا أكثر كفاءة . ومن ثم ، فالوحدة

الاقتصادية المتخلفة هي الوحدة التي تقدم للفرد من سكانها ، في المتوسط ، سلعا وخدمات أقل في الكمية ، وأردأ في النوع ، من تلك التي ينعم بها الفرد ، في المتوسط ، في الوحدات الاقتصادية المتقدمة ، ومن تلك التي يمكن أن يحصل عليها الفرد ، في المتوسط ، في الوحدة نفسها ، في حالة الاستغلال الأكفأ لمواردها الانتاجية المتاحة .(٤)

ومن ثم ، يعد الاقتصاد العالمي ، بالتعريف ، اقتصادا متخلفا(٥) . وبالتالى ، تمثل مشكلة التخلف الاقتصادي «المشكلة الأم» ، التي يعاني منها هذا الاقتصاد . ومن هذه المشكلة ، مباشرة وعلى أساس عضوي ، تتولد وتتكاثر وتنمو مجموعة المشكلات التي يعيشها هذا الاقتصاد : من التضخم والركود ، والسكان والغذاء ، والطاقة والنفط ، الى التمويل والتكنولوجيا ، وعجز موازين المدفوعات والسيولة، والتوزيع بين الوحدات الاقتصادية القومية ، وفي داخل هـذه الوحـدات. وترتبط وتتشابك هذه المشكلات مع بعضها البعض بشكل دائري ، أخطبوطي معقد ، يبرر تجميعها في مصطلح «أزمة الاقتصاد العالمي» . والسؤال المنطقي هو : كيف نشأت هذه الأزمة ؟ والجزء التالى من هذه الدراسة ، يحاول تقديم اجابة مختصرة على هذا السؤال .

٣- البعد التاريخي للأزمة :

حتى أواخر القرن الخامس عشر الميلادي ، كان الاقتصاد العالمي راكدا عند مستوى من النشاط الاقتصادي شديد الانخفاض نسبيا ، سواء بالنسبة لهذا الاقتصاد ككل ، أو بالنسبة للوحدات القومية المكونة له . ومنذ بداية القرن السادس عشر وحتى بداية القرن العشرين ، بدأت واستمرت ونضجت ، في النهاية ، عملية انقسام الاقتصاد العالمي الى قطاعين رئيسيين : قطاع كبير وشديد التخلف نسبيا ، وقطاع صغير ومطرد التقدم نسبيا . وعانت العملية الانتاجية في القطاع الكبير من انخفاض شديد في انتاجيات عناصر الانتاج المختلفة ، ومن بدائية أو تخلف فنون وطرائق الانتاج . ومن ثم ، كانت النتيجة انخفاض نسبي شديد في مستوى الانتاج ، وانخفاض نسبي شديد في مستوى معيشة الفرد ، في المتوسط ، الذي يعيش على دخل هذا القطاع . بينما كانت الصورة بالنسبة

للقطاع الصغير مشرقة للغاية من حيث الارتفاع النسبي في انتاجيات عناصر الانتاج المختلفة ، وتقدم فنون وطرائق الانتاج ، ومستوى المعيشة المرتفع الذي ينعم به أفراد هذا القطاع .

ولقد حدث هذا الانقسام نتيجة ظهور عوامل وظروف في بعض الوحدات الاقتصادية القومية من الاقتصاد العالمي [٦] ، أدت بدورها الى الاكتشافات والفتوحات الجغرافية من ناحية ، والى الاختراعات الفنية والالية من ناحية أخرى ، أو ما نسميه بالثورة الصناعية . واستخدمت الوحدات المكونة للقطاع الكبير ، أساسا من خلال الاستعمار والاستثمارات الاجنبية [٧] ، بطريقة مقصودة ومنظمة ، ومستغلة ، وبنجاح كامل ، لتحقيق هدفين : الأول ، تأمين الحصول على المواد الخام الزراعية والمعدنية الضرورية لقيام الصناعات الحديثة ، والثاني ، تأمين أسواق شاسعة لتصريف منتجات هذه الصناعات . ولهذا ، منعت هذه الوحدات من القيام بجهود انمائية جادة ، وحوربت أي اتجاهات فيها نحو التصنيع ، وفرضت عليها «حرية التجارة» . ومن هنا ، بدأت ، واستمرت بكثافة متزايدة ، عملية «التخليف» المقصودة لهذه الوحدات . وارتبطت ، في النهاية ، كوحدات متخلفة تابعة ، مفروض عليها التخصص في انتاج المواد الأولية ، بالقطاع الصغير المتقدم .

وكان من نتيجة هذا التخصص – المفروض والمقصود – أن اتخذت التجارة الخارجية بين القطاعين طابعا متحيزا ، باستمرار ، في صالح القطاع الصغير ، وضد القطاع الكبير . ويرجع ذلك أساسا الى الضعف الشديد في مرونتي الطلب والعرض الخاصين بمنتجات القطاع الكبير ، والكبر النسبي في مرونتي الطلب والعرض الخاصين بمنتجات القطاع الصغير . وهذا يعني صعوبة امكانية التحكم في العرض والتأثير في الطلب في حالة القطاع الكبير ، وسهولة ذلك تماما في حالة القطاع الصغير . مما أدى الى حقيقة أن الاسعار النسبية – أو شروط التبادل التجاري – لمنتجات القطاع الكبير منخفضة دائما ، وفي انخفاض مستمر ، بينما ظلت الاسعار النسبية لمنتجات القطاع الصغير مرتفعة دائما ، وفي ارتفاع مستمر. ولقد استمر هذا الاتجاه ، وبصورة متزايدة ، خلال النصف الأول من

هذا القرن . وعليه ، ازدادت وحدات القطاع المتخلف ، تخلفا ، بينما ازدادت وحدات القطاع المتقدم ، تقدما .

وتمثل وحدات القطاع الكبير المتخلف مجموعة الدول المسماة «بالدول المتخلفة اقتصاديا» ، وتشمل وحدات القطاع الصغير المتقدم مجموعة الدول المسماة «بالدول المتقدمة اقتصاديا» . وعليه ، كان من نتيجة التخصص الدولى ، سالف الذكر ، وشروط التبادل الدولي القائمة ، أن وصلت حالة التخلف الى درجة حادة وخطيرة . ففي عام ١٩٤٩ ، وصل وضع الاقتصاد العالمي الى أنه بينما أقل من خمس سكان العالم كان يتمتع بأكثر من ثلثي الدخل العالمي ، فان أكثر من ثلثي سكان العالم كان يعيش على حوالى سبع الدخل العالمي . ونتيجة لذلك ، فان متوسط الدخل الذي كان يتعيش عليه الفرد في القطاع المتخلف وصل فقط الى حوالى (٦٪) من الدخل الذي كان ينعم به الفرد ، في المتوسط في القطاع المتقدم . وهذا الوضع ، في الواقع ، لم يتحسن ، بل ازداد تدهورا خلال الربع قرن الماضي . فبينما زاد التقدم الاقتصادي في القطاع الصغير ، زاد السكان في القطاع الكبير . أو بعبارة أخرى ، أن الدول المتقدمة تزداد تقدما ، بينما الدول المتخلفة تزداد أطفالا .

وللثقل النسبي للقطاع الكبير في الاقتصاد العالمي ، نجد أن الصورة العامة هي أن هذا الاقتصاد ، كوحدة اقتصادية ، يعاني من حالة حادة من التخلف الاقتصادي . وتزداد هذه الحالة حدة خلال الزمن ، بسبب هذا الانقسام الى قطاعين ، ولخصائص التجارة الخارجية بينهما . ويسمى هذا الانقسام بظاهرة «الازدواجية الاقتصادية» . ومن هنا نشأت ونضجت مشكلة التخلف الاقتصادي، وتفرعت عنها مجموعة المشكلات الاخرى التي يعيشها ، الان ، الاقتصاد العالمي .

وقد يتساءل البعض عن أثر وفعالية الجهود الانمائية منذ الخمسينات وحتى الآن في معالجة هذه المشكلة . والرد على ذلك سلبي ، اذ لم يكن لهذه الجهود أثر يذكر أو فعالية يعتد بها ، حتى للتخفيف من حدة هذه المشكلة . ولعل تقارير المتابعة والتقييم «للعقدين الأول والثاني» لتنمية الاقتصاد الدولى ، تحت اشراف

منظمة الأمم المتحدة ، ترخر بالتواضع الشديد لهذه الجهود ، وبالنتائج الضئيلة التي حققتها ، وتحذر من الاستفحال والتعقيد المتزايد لهذه المشكلة . وترجع هذه النتائج السلبية الى عدد من الأسباب المترابطة والمتشابكة . لعل من أهمها ضآلة حجم هذه الجهود أصلا ، وعدم واقعيتها من حيث التصميم والتنفيذ ، وعدم ملاءمتها مع خصائص الوضع محل التنمية ، والنظرة القصيرة والضيقة التي تحكم العلاقات الاقتصادية بين الوحدات القومية المكونة للاقتصاد الدولي .

فلا شك ، انه من الأفضل أن تعيش هذه الوحدات في اقتصاد متقدم ، وتنعم جميعا بالرفاهية المادية التي يحققها هذا الاقتصاد ، بدلا من الوضع الحالي المشين للانسانية ، والذي بمقتضاه يعيش ثلاثة ارباع البشرية في حالة لا تليق بكرامة الانسان[٨] . ولعل هذا هو المنطق وراء المساعدات الاقتصادية من القطاع المتقدم للقطاع المتخلف ، والذي يجد أساسه النظري في فكرة «الاشعاع الانمائي» أو «مراكز النمو» . وتستند هذه الفكرة ، بدورها ، الى أنه لو وظف «وفائض الانتاج» المتولد في القطاع المتقدم ، في تنمية القطاع المتخلف ، ومن خلال الترابط الأمامي والخلفي بين الوحدات الانتاجية في القطاعين ، فان ذلك سيشع أويحقق النمو ، ليس فقط في القطاع المتخلف ، وانما أيضا في الاقتصاد ككل ، بما في ذلك القطاع المتقدم نفسه ، مما يؤدي الى رفع النشاط الاقتصادي الى مستويات أعلى بكثير من المستويات المحققة في القطاع المتقدم .

ولكن حقيقة المساعدات الاقتصادية ، لا تتمشى مع منطق الامور ، ولا تسير وفقا للجمال التركيبي للنظريات . وانما تحكمها ، فقط ، المصلحة الذاتية – قصيرة الاجل وقصيرة النظر وقصيرة الغايات – للوحدات القومية ، بغض النظر عن ترف الايديولوجيات .

فمن حيث الحجم ، تعد هذه المساعدات ضئيلة للغاية ، بالنسبة لامكانيات القطاع المتقدم من ناحية ، وبالمقارنة باحتياجات القطاع المتخلف من ناحية أخرى. ولعل الفشل النسبي لمؤتمرات «التنمية والتجارة» ، منذ أولها في جنيف عام ١٩٦٤ وحتى آخرها في سانتياجو في عام ١٩٧٢ ، خير دليل على ذلك . فلقد حاولت وحدات القطاع المتخلف ، والمسماة «بمجموعة الـ٧٧» [٩] أن تحصل على وعد من وحدات القطاع المتقدم ، والمسماة «بالمجموعة المتقدمة» ، بتخصيص نسبة

واحد في المائة (١٪) فقط من دخولها لاغراض التنمية في القطاع المتخلف . ولكن باءت هذه المحاولة ، من مؤتمر لآخر ، بالفشل . حيث تجمعت وحدات القطاع المتقدم – شرقا وغربا ، رغم الخلافات الأيديولوجية العميقة – في «وفاق» شديد التماسك ، على رفض هذا المطلب المتواضع ، متذرعة بما تقدمه من «فتات» لبعض أتباعها من الوحدات المتخلفة [١٠] .

حدث هذا ، رغم المبررات العملية القوية ، التاريخية والمعاصرة ، في عدالة وعقلانية هذا المطلب المتواضع . فتاريخيا ، تحملت الوحدات المتخلفة جزءا كبيرا من أعباء تنمية الوحدات المتقدمة الآن ، في صورة الوظيفة المزدوجة والاساسية التي قامت بها – كمصدر للمواد الخام والمنتجات الأولية ، وكأسواق لتصريف المنتجات النهائية . وهذا هو شق العدالة في هذا المطلب . وحاليا ، لا يوجد وجه للمقارنة بين حجم هذا المطلب ، وحجم الانفاقات العسكرية على التسليح ، والصناعات الحربية ، والحروب المحدودة – كالحرب الكورية والحرب الفيتنامية . فما أنفق في فيتنام ، من قبل الوحدات الغربية والشرقية ، كان يكفي لتمويل عدد من الخطط الخمسية الانمائية في كل وحدة من الوحدات القومية المتخلفة . بل ، وفقا لبعض التقديرات المتفائلة ، قد يزيد عن هذه الاحتياجات التمويلية . وهذا هو شق العقلانية في هذا المطلب .

ومن حيث النوع ، لا تختلف ، في الواقع ، المساعدات الاقتصادية المعاصرة ، في جوهرها ، عن الاستثمارات التاريخية . فهي صورة حديثة من صور استغلال القطاع المتقدم للامكانيات المتواضعة في القطاع المتخلف . كل ما حدث هو أن حدة الاستغلال خفت ، بعض الشيء ، لليقظة النسبية نتيجة الاستقلال السياسي والنزعة القومية في الوحدات المتخلفة . كما تغيرت نوعية الاستغلال من تصريف للسلع الاستهلاكية ، كالنسيج ، في القرن التاسع عشر ، الى تصريف للسلع الانتاجية[١١] الآن . ومن ثم ، يرى البعض أن الحيوان البغيض – الاستعمار – والذي يتمثل في استغلال الانسان لأخيه الانسان ، ما زال قائما بيننا . والتغيير الذي حدث ينحصر في أنه بدل جلده من استعمار سافر في القرن التاسع عشر الى استعمار مقنع[١٢] ، أكبر حجما بالتأكيد لأنه يشمل المجموعة المتقدمة كلها الآن .

ولكن ، أليست المنتجات موضع المساعدات الاقتصادية هي ما تحتاج اليه الوحدات المتخلفة لأغراض تنميتها ؟ . نعم ، من حيث المبدأ . ولكن ، بالتأكيد لا ، من حيث التطبيق . فالمنتجات التي تحصل عليها ، عادة ، الوحدات المستفيدة لا تتناسب ، في الواقع ، مع طبيعة وخصائص الموارد الانتاجية المتاحة في هذه الوحدات ، ولا تتفق مع حجم وهيكل الطلب المحلي على السلع والخدمات النهائية . كما أن مقدرة الوحدات المستفيدة على تغطية العجز في الطلب المحلي عن طريق التصدير تكاد تكون منعدمة تماما ، بسبب ضعف قدرتها على التنافس مع الوحدات المتقدمة في السوق الدولى . ونتيجة لذلك ، تصبح الوحدات المستفيدة في موقف حرج ، لا تحسد عليه . فهي تحصل على منتجات رأسمالية لا تتفق ، أساسا ، ومتطلبات تنميتها . ولضيق سوقها المحلي ، وعدم قدرتها على التصدير ، تشغل جزءا ضئيلا فقط من الطاقة الكلية لهذه المنتجات . وفي النهاية ، تدفع فوائد مرتفعة نسبيا على رأس مال مقترض وعاطل - الى حد كبير - مما يزيد حتما من العجز الكبير في موازين مدفوعاتها ، ويعرقل فعلا عملية تنميتها

وتنشأ أسباب هذا الموقف غير المنطقي من طرفي التعامل - الوحدات المتخلفة والمتقدمة . فمن ناحية الوحدات المتخلفة ، تتلخص أهم الأسباب في عدم القيام بالدراسات الضرورية والتفصيلية عن امكانياتها الاقتصادية ، واحتياجات تنميتها ، والوسائل والاجراءات الكفيلة بتحقيق هذه التنمية . وينعكس ذلك في صورة خطط انمائية رديئة ، ومعايير استثمار مهملة ، ومشروعات انمائية غير مدروسة . ومن ناحية الوحدات المتقدمة ، تنحصر أهم الأسباب في تقديم مساعدات «مقيدة» . أي مرتبطة بضرورة استخدامها في شراء منتجات رأسمالية من الوحدة المانحة للمساعدة ، وليست في صورة «ائتمان مفتوح» يعطي الحرية للوحدة المستفيدة في شراء ما تحتاج اليه فعلا لعملية تنميتها من منتجات من السوق الدولى . مما يضطر الوحدة المستفيدة الى الحصول على منتجات ، واستيراد تكنولوجيا ، مفروضة عليها ، لا تتناسب ، في أغلب الأحيان ، مع احتياجاتها الانمائية . بجانب ذلك

جعلت المنافسة القاتلة من قبل الوحدات المتقدمة في السوق الدولى ، امكانية تغلب الوحدات المتخلفة على مشكلة ضيق السوق المحلي عن طريق التصدير امكانية تكاد تكون منعدمة .

ولقد حاولت منظمة الأمم المتحدة معالجة هذه المشكلة عن طريق ما يعرف بالاتفاقيات الصناعية . وتدور فكرة هذه الاتفاقيات على محاولة وضع نظام للتخصص الصناعي وتقسيم العمل ، على أساس أن تتعهد الوحدات المتقدمة – شرقية أو غربية – على ألا تنافس الوحدات المستفيدة بالنسبة للمنتجات النهائية المتولدة عن السلع الرأسمالية موضع المساعدة في السوق الدولى،وأن تفتح أسواقها لهذه المنتجات النهائية . وبالطبع ، ظلت هذه المحاولة في مرحلة الاقتراح ولم يكتب لها أن ترى النور ، وتوضع موضع التنفيذ ، وذلك لأنها تصطدم مباشرة بالمصالح الاقتصادية الخاصة للوحدات المتقدمة .

ومن ثم ظلت الوحدات المتخلفة تنادي ، دون جدوى ، بمبدأ «التجارة وليس المساعدة» ، بمعنى أنها تريد ، بالأساس ، نصيبا أكبر في التجارة الدولية بدلا من المساعدة ، في صورتها المبتورة الراهنة . وكانت آخر صرخة بهذا المبدأ على لسان وفود هذه الوحدات في «مؤتمر الغذاء العالمي» ، الذي عقد بروما في نوفمبر عام ١٩٧٤ ، عندما أكدت هذه الوفود ضرورة زيادة نصيب وحداتها في التجارة الدولية . وكما هو متوقع ، عارضت الوحدات المتقدمة ، بشدة ، هذه الاتجاهات .

وعليه ، لم تسهم الجهود الأنمائية المتواضعة ، خلال الربع قرن الأخير ، بشكل جاد وفعال ، في عملية معالجة «المشكلة الأم» التي يعاني منها الاقتصاد العالمي ، وهي : مشكلة التخلف الاقتصادي . وظلت هذه المشكلة قائمة ، بصورة حادة وبأبعاد أعمق ، لتفرخ مجموعة المشكلات الأخرى – من تضخم ، وطاقة ، وغذاء ،. . . الخ – والتي تشكل فيما بينها الأزمة التي يعيشها هذا الاقتصاد ، الآن . ولكن ، ما هي المكونات الأساسية لهذه الأزمة ؟ وما هي طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الذي انتجها ؟ ثم ما هي خلفيات مكونات هذه الأزمة التي يعاني منها عالم اليوم ؟ . يحاول الجزء التالى من هذا البحث تقديم اجابة أولية على هذه التساؤلات .

٤ – تحديد مكونات الأزمة :

تتمثل مكونات أزمة الاقتصاد العالمي المعاصر في المشكلات الأساسية التي يعاني منها . وبصفة عامة ، يمكن حصر هذه المشكلات الأساسية في مشكلات : السكان والغذاء ، والتضخم والركود ، والطاقة والنفط ، والتمويل والتكنولوجيا ، وعجز موازين المدفوعات والسيولة ، ومحدودية الطاقة الاستيعابية واعادة تدوير الدولارات البترولية ، والتوزيع في داخل الوحدات الاقتصادية القومية وبين هذه الوحدات . وبالتأكيد ، يمكن اضافة المزيد من المشكلات الأساسية والفرعية الى هذه القائمة المتواضعة . ولكن ، ربما ستكون النتيجة تداخل المشكلات المختلفة مع بعضها البعض ، وافتعالا لتفصيل غير ضروري ، وزيادة غير مبررة في درجة تعقيد التحليل . ويرجع ذلك ، في اعتقادنا ، الى أسباب عديدة لعل من أهمها : أن ما يمكن اضافته من مشكلات يتفرع معظمه من المشكلات المذكورة ، أو يرتبط ارتباطا عضويا بهذه المشكلات ، أو أنه ليس ذا صبغة ملحة وعاجلة على الصعيد العالمي ، أو أنه ذو طبيعة طويلة الأجل نسبيا[١٣] .

ومن ثم ، يمكن القول أن الأزمة تنحصر في مشكلة **تخلف** الاقتصاد العالمي ، وأن المشكلات الأساسية التي حددناها تمثل مكونات هذه الأزمة ، وان المشكلات الأخرى لا تخرج – بصفة عامة – عن كونها خلفيات متباينة لهذه المشكلات ، أو تفريعات مختلفة منها ، أو جوانب متعددة لها .

٥– طبيعة النظام الاقتصادي :

تعد مشكلة تخلف الاقتصاد العالمي صورة حادة من «المشكلة الاقتصادية» . ويعد تاريخ البشرية – أساسا – سجلا حافلا لمحاولات الانسان المستمرة في معالجة هذه المشكلة . وحول هذه القضية يدور نشاطه المادي ، انتاجا وتوزيعا واستهلاكا . وتتشكل كل محاولة ، بالضرورة ، وفقا للظروف المتعددة السائدة في مكان ووقت القيام بها . ومن ثم ، كان الاختلاف بين المحاولات من مكان لآخر ، ومن وقت لآخر

وطبقا لأي محاولة – عرفتها البشرية – ترتكز كيفية المعالجة على تحديد مسائل : الانتاج ، والفن الانتاجي ، والتوزيع، والكفاءة الاقتصادية ، ومستوى التشغيل ، والتنمية الاقتصادية . وتدور هذه المسائل أو المهام حول التساؤلات

التالية :

(١) مسألة الانتاج كما ونوعا : ماذا ينتج المجتمع ؟

(٢) مسألة الفن الانتاجي الملائم : كيف ينتج المجتمع الانتاج الممكن والمرغوب فيــه ؟

(٣) مسألة التوزيع بين أفراد المجتمع : على من سيوزع الانتاج ، وعلى أي اساس ؟

(٤) مسألة الكفاءة الاقتصادية انتاجا وتوزيعا : على أي مستوى من الكفاءة يستخدم المجتمع موارده الاقتصادية في الانتاج ، وفي توزيع ما أنتج ؟

(٥) مسألة التشغيل الكامل : كيف يستغل المجتمع كل ما لديه من موارد اقتصادية ؟

(٦) مسألة التنمية للطاقة الانتاجية : كيف ينمى المجتمع قدرته على انتاج مزيد من السلع والخدمات في المستقبل ؟

وتتم عملية الاجابة على هذه التساؤلات ، والقيام بهذه المهام ، على اساس ركائز فكرية وفلسفية واجتماعية وثقافية معينة . ونطلق على هـذه الركائـز ، جوازا واختصارا ، مصطلح «المذهب الفكري» . وباستخدام الامكانيات البشرية والمادية والفنية المتاحة ، وعلى أساس العلاقات الانتاجية القائمة ، وطبقا للمذهب الفكري السائد ، تتم عملية تنفيذ هذه المهام .

هذه العناصر الأساسية الثلاث : القوى الانتاجية[١٤] ، وعلاقات الانتاج[١٥] ، والمذهب الفكري[١٦] ، تشكل في مجموعها ، الاطار التنفيذي العام المتبع ، والذي يطلق عليه – اتفاقا – «النظام الاقتصادي» .

وبالطبع ، توجد علاقة عضوية وثيقة بين «المذهب» و«النظام» . فبينما يعتبر الأول مجرد فكر ، يعد الثاني اجراء تنفيذيا لتطبيق ، أومحاولة تطبيق ، هذا الفكر . وما أن يقوم «النظام» ، لا بد ، وبالتعريف ، من وجود «المذهب» الذي يرتكز عليه ، لتحديد فلسفته ومبادئه . واستنادا الى ذلك ، رأينا أن يشكـــل «المذهب الفكري» عنصرا أساسيا للنظام الاقتصادي . ومن ثم ، فالعلاقة بينهما هي ، منطقيا ، علاقة الجزء بالكل .

ولا بد من توافر هذه العناصر الثلاثة لكي يوجد ، أصلا ، النظام الاقتصادي . فبدون قوى انتاجية لا يمكن أن توجد ، عملا ، علاقات انتاج . وبدون علاقات

انتاج ليس من المتصور ، منطقيا ، امكانية تطبيق مذهب فكري معين . ولكن ، وجود مذهب فكري لا يعني ، بالضرورة ، توافر القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج الكفيلة بوضعه موضع التنفيذ ، كما أنه لا يعني حتمية أو امكانية تطبيقه . هذا ، وان كان الوضع العكسي يعد صحيحا ، بمعنى أن وجود قوى انتاجية وعلاقات انتاج لا بد ، وبالتعريف ، أن يتضمن ، صراحة أو ضمنا ، تيارا فكريا يحدد أسسه وغاياته وسياساته ووسائله . ومن ثم يمكن القول أن هناك ترابطا بين عناصر النظام الثلاثة على أساس عضوي وموضوعي . ويشكل هذا الترابط وحدة واحدة متكاملة ومتسقة[١٧]

٦- مراحل النظام الاقتصادي :

ومن الطبيعي أن يتحدد شكل وطبيعة وخصائص النظام الاقتصادي ، بشكل وطبيعة وخصائص القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج والمذهب الفكري الذي يحكم العملية الانتاجية ويحدد أبعادها . ومن ثم ، كان لتغير وتطور هذه العناصر الثلاثة من وقت لآخر ، ومن مكان لآخر ، أن عرفت البشرية مرحل . أو أنماطا ، للنظام الاقتصادي ، متباينة في الشكل والطبيعة والخصائص .

ويمكن أن نرد هذا التغير والتطور في العناصر الثلاثة للنظام الاقتصادي ، ومن ثم نرجع تغير وتطور النظام نفسه من مرحلة الى مرحلة أخرى ، الى طبيعة «المشكلة الاقتصادية» التي تتمثل -كما ذكرنا- في التناقض الأساسي الذي تواجهه البشرية وهو : ندرة الموارد الاقتصادية ولانهائية الحاجات الانسانية . ومن ثم نشأت ، بالضرورة ، مسألة الاختيار للحاجات التي يمكن اشباعها بوساطة استخدام هذه الموارد ، ذات الاستعمالات البديلة . ولقد نتج عن هذا التناقض تناقضات عديدة ، شكلت بدورها المحرك الاساسي والعنصر الديناميكي في عملية تطور النظام الاقتصادي . ومن هذه التناقضات ، التناقض الدولي ، والذي ينبع من تناقض أو صراع المصالح الاقتصادية لشعوب مختلفة ، والتناقض الروحي أو الفكري ، والذي ينشأ من التناقض أو الصراع بين العقائد ، والتناقض الاجتماعي والذي يحدث من التناقض أو الصراع بين الطبقات .

اذا ، فالتاريخ الانساني ما هو الا سجل لتغير وتطور عناصر النظام

الاقتصادي ، وذلك نتيجة لتعرض هذه العناصر لعديد من التناقضات . ومن ثم ، فان الاحداث التي عرفتها البشرية لم تقع بمحض الصدفة ، وانما كانت نتائج منطقية لما اعترى عناصر النظام الاقتصادي من تغير وتطور ، بفعل ما تعرضت له من تناقضات . وعليه ، يمكن القول أن ما يحكم شكل وطبيعة وتغير وتطور القوى الانتاجية وعلاقات الانتاج والمذهب الفكري من عوامل ، يعتبر ، وبالتعريف ، العوامل التي تحدد وتفسر وتسير مجرى التغير والتطور البشري .

ولقد عرف تاريخ الفكر الاقتصادي عدة تقسيمات – تحليلية – لهذا التطور للنظام الاقتصادي . ويستند كل تقسيم الى خاصية أو أخرى من خصائص المراحل التي مر بها . ولعل أكثر التقسيمات شيوعا وشمولا وموضوعية التقسيم الذي يعتمد على شكل وطبيعة العناصر الثلاثة للنظام الاقتصادي . ومن ثم ، يقسم عملية التطور – أساسا في أوربا – الى مرحلة النظام البدائي ، فنظام الرق ، فالنظام الاقطاعي ، فالنظام الحرفي ، ثم النظام الراسمالي التجاري ، ثم الاطارات الرأسمالية والاشتراكية المعاصرة . وهذا التقسيم مؤسس على العناصر الثلاثة للنظام الاقتصادي ، وليس على نتيجة أو أخرى للعملية الانتاجية نفسها ، كما هو الحال بالنسبة للتقسيمات الأخرى .

وتتفق التقسيمات المتوافرة جميعا في أن الفواصل بين مراحل تطور النظام الاقتصادي ليست ، في الواقع ، محددة بالدقة النظرية الحرفية التي يستند اليها أي تقسيم . فأي مرحلة لا تنتهي فجأة ، كي تحل محلها مرحلة أخرى ، فجأة أيضا . ذلك لأن أي مرحلة تستمد وجودها من الظروف السابقة عليها ، بل وتظل بعض سمات هذه الظروف موجودة عند قيام واكتمال المرحلة نفسها . ومن ثم ، فان بعض خصائص النظام القائم فعلا ، تظهر الى الوجود حتما قبل قيامه ، أي في ظل النظام السابق عليه . كما يحتفظ النظام القائم ببعض خصائص النظام السابق عليه . اذا ، المسألة ، بالتأكيد ، نسبية . وعليه ، نحكم على مراحل التطور على أساس الصفة الغالبة فيها .

٧ – طبيعة النظام الاقتصادي العالمي :

وبصفة عامة ، يمكن القول أننا اذا اعتبرنا الاقتصاد العالمي وحدة واحدة ،

كما أوضحنا ، فان المرحلة التي يمر بها الآن ليست ، بالقطع ، مرحلة الاطارات الانتاجية الرأسمالية والاشتراكية المتطورة ، كما هو الوضع في حالات الوحدات القومية المتقدمة . وانما يمكن أن نعتبر النظام الاقتصادي العالمي السائد خليطا من الاطارات الانتاجية البدائية والاقطاعية والرأسمالية والاشتراكية ، مع ميل شديد – نسبيا – نحو النمطين الأول والثاني . فالقوى الانتاجية ، رغم وفرتها ، تعاني من التبديد الواضح ، والاستخدام الرديء . وفنون الانتاج ، رغم تطورها النسبي في الوحدات القومية المتقدمة ، ما تزال – نسبيا – في بقية وحدات الاقتصاد العالمي بدائية ومتخلفة . وعلاقات الانتاج في داخل الوحدات القومية ، والعلاقات الاقتصادية بين هذه الوحدات تتسم بالاستغلال ، ولا تتمشى ، بالتأكيد ، وانتاجية مرتفعة . كل ذلك ، أدى الى اتباع دالة انتاج رديئة . فسوء توزيع الموارد الانتاجية بين الوحدات القومية وبين الأنشطة المختلفة ، أدى الى سوء تنفيذ مسألة الانتاج . اذ بجانب انتاج منتجات حربية عديدة ومتقدمة ، كانت المنتجات الاقتصادية المدنية محدودة وغير كافية . وكانت النتيجة ، انتشار المجاعات في الربع الأخير من القرن العشرين في عدد من الوحدات القومية .

ويحدث هذا الوضع المشين للانسانية ، والأدلة الدامغة تشير بوضوح وجلاء الى قوى انتاجية غير مستخدمة ، بالمرة ، من أراضي شاسعة قابلة للزراعة ، لا تزرع ، وأيدي عاملة عاطلة ، لا تعمل ، ورأس مال فائض لا يستثمر ، وكفاءات تنظيمية تبحث عن عمل ، لا تتاح لها الفرصة ، وفنون انتاجية ثبتت جدواها الاقتصادية والفنية ، لا تطبق . بل الأكثر من ذلك ، منتجات زراعية يقذف بها في البحر ، ومحصولات زراعية لا تحصد ، لمجرد تثبيت الأسعار في داخل بعض الوحدات القومية ، في وقت يموت فيه الإنسان جوعا في وحدات قومية أخرى . ولعل هذا دليل واضح على انتاج رديء ، وفن انتاجي خاطئ ، وتوزيع سيئ ، وكفاءة اقتصادية منخفضة ، ودرجة تشغيل للموارد غير مناسبة ، وتنمية للقدرات الانتاجية غير جادة . ومن ثم ، يدل هذا الوضع على مدى تخلف « النظام الاقتصادي » المتبع ، كاطار تنفيذي لمعالجة مشكلة الاقتصاد العالمي المعاصر .

٨ – جذور الأزمة :

من هذا العرض للاطار التنفيذي لمعالجة المشكلة الاقتصادية ، يتضح لنا جذور الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي ، كما تظهر أمامنا خلفيات المشكلات الأساسية المكونة لهذه الأزمة . وتتمثل هذه الجذور في اختلاف الاطارات الانتاجية المتبعة حاليا في الوحدات القومية ، واختلاف طبيعة وخصائص مراحل « النظام الاقتصادي » المختلفة المطبقة في هذه الوحدات ، واختلاف درجات التقدم أو التخلف الاقتصادي التي تعيشها – تبعا لذلك – هذه الوحدات ، وعدم قدرة الكثير منها في التوصل الى اطار انتاجي يحقق الحد الأدنى – المقبول والمعقول – في معالجة المشكلة الاقتصادية . وتتضمن هذه الخلفيات ندرة نسبية حادة في بعض القوى الانتاجية ، ووفرة نسبية في البعض الآخر ، وبدائية نسبية في فنون الانتاج المستخدمة ، وتبديد وعدم عدالة في الأنماط التوزيعية السائدة ، وانخفاض شديد في الكفاءة الاقتصادية وتشغيل الموارد ، وعدم جدية تصميم وتنفيذ واحداث عملية تنمية للقدرة الانتاجية . ولقد أدى هذا الوضع الى تبديد نسبي شديد في الموارد الاقتصادية المتاحة ، والى تناقضات في المصالح في داخل الوحدات القومية وبين هذه الوحدات ، والى فشل نسبي – في النهاية – في معالجة فعالة للمشكلة الاقتصادية على الصعيدين القومي والعالمي .

ومن هنا ، برزت المشكلات الأساسية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي الآن . اذ أن كل مشكلة من هذه المشكلات تعني ، في الواقع ، فشلا نسبيا في تحقيق بعض أو كل المهام الست للنظام الاقتصادي . فمثلا ، وراء مشكلة السكان فشل نسبي في تحقيق المهام الست جميعا ، وبالأخص : الفن الانتاجي ، والتوزيع والكفاءة ، والتشغيل . وخلف مشكلة الغذاء ، اخفاق نسبي في تحقيق مهام الانتاج والكفاءة والتشغيل والتنمية . وتبين مشكلة التضخم عدم قدرة النظام على القيام بمهام الانتاج والتوزيع والتنمية . وتشير مشكلة الركود الى اهمال نسبي في مهام الفن الانتاجي والكفاءة والتشغيل والتنمية . وهكذا ، تدور هذه المشكلات حول فشل النظام الاقتصادي العالمي في القيام بوظائفه الأساسية ، وتتركز حول قضية توافر المنتجات الاقتصادية بكمية وكيفية مناسبة وبأسعار مقبولة . ومن ثم ، ترتبط هذه المشكلات بمسألة تسعير هذه المنتجات ، وبمسألة تسعير القوى الانتاجية

الداخلة في صنعها ، وما يحكم ذلك من ظروف لقوى السوق – أي العرض والطلب – وأشكال السوق – التنافسية والاحتكارية .

٩– شرط التوصل الى نظام اقتصادي عالمي جديد :

هذه هي المشكلات التي تشكل جميعا مكونات الأزمة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي المعاصر ، وهذه هي جذورها وخلفياتها . بقى أن نشير الى أنه يتعين مجابهة هذه المشكلات بالبحث والتحليل والمعالجة بطريقة شاملة وموضوعية ، اذا كنا جادين في محاولة التوصل الى نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر تقدما وعدالة وانتاجية وكفاءة من النظام الذي نعيشه .

الحواشي الايضاحية

(١) وتتكون هذه الموارد من عناصر الانتاج التالية على الترتيب : الأرض أو الموارد الطبيعية ، ورأس المال أو الأصول من السلع الانتاجية ، والعمل أو القوى البشرية ، والتنظيم أو المهارات التنظيمية ، والفن الانتاجي المتبع أو مستوى التكنولوجيا السائد .

(٢) من أهم المعايير النقدية ، متوسط دخل الفرد الحقيقي ، أي بعد استبعاد أثر الأسعار . ومن أهم المعايير العينية ، نصيب الفرد في المتوسط من استهلاك المجتمع من الحديد والصلب سنويا . ويوجد في الادب الانمائي جدل ومناقشات طويلة حول مشكلات القياس ودرجات الثقة في هذه المعايير . ومع ذلك ، حازت هذه المعايير قبولا عاما كمقاييس تقريبية للقيام بمهمة التصنيف .

(٣) وأيضا ، يعاني من حالة حادة من التخلف السياسي والاجتماعي والثقافي والحضاري . ولكن هذه الجوانب عن حالة التخلف العام ، تخرج عن نطاق موضوعنا .

(٤) على القارىء أن يلاحظ أن فكرة المتوسطات ، تخفي بين طياتها عادة أنماطا توزيعية شديدة التحيز ضد غالبية السكان ، مما يعمق مشكلة الفقر ويزيد من حدتها .

(٥) طبقنا مفهوم التخلف الاقتصادي ومعاييره المستخدمة في تصنيف الوحدات الاقتصادية القومية بين متخلف ومتقدم على الاقتصاد العالمي . وفي اعتقادنا أن هذا النهج جائز ولا يعاني ، بالتأكيد ، في هذه الحالة ، منطقيا من مغالطة أو « هراء التركيب » بمعنى أن ما ينطبق على الجزء قد لا ينطبق بالضرورة على الكل . اذ أنه في حالتنا ، ما ينطبق على الجزء ، من حيث التعريف والمعايير ، ينطبق على الكل أيضا .

(٦) ومن هذه العوامل والظروف نمو الطبقة المتوسطة ، وحركة النهضة والاصلاح الديني ، وظهور المذهب التجاري ، ونمو التجارة ، وتراكم رأس المال ، وظهور الصناعات المنزلية واليدوية .

(٧) والتي ساهمت في تكثيف عملية الاستغلال ، وسهلت كثيرا عملية « التريف الاقتصادي » للوحدات المتقدمة ، ومولت بقروض ، باهظة التكاليف ، كان يمكن تحاشيها .

(٨) تشير التقديرات المتاحة الآن عن توزيع سكان العالم في عام ١٩٧٥ بين المجموعة المتخلفة والمجموعة المتقدمة بأنه سيكون حوالى ($\frac{3}{4}$) ، ($\frac{1}{4}$) ، لكل مجموعة على الترتيب .

(٩) اذ كان عددها في ذلك الوقت سبعا وسبعين . وظل هذا الوصف ملازما لهذه المجموعة حتى الآن ، بالرغم من زيادة عددها عن ذلك بكثير .

(١٠) علما بأن جزءا كبيرا من ذلك في صورة منتجات « غير اقتصادية » ، أي أسلحة ومعدات حربية .

(١١) وفي الحالات المتطرفة ، تصريف للسلع غير الانتاجية بالمرة ، وهي السلع الحربية .

(١٢) يرى البعض تسمية هذه المرحلة « بالاستعمار الجديد » ، تمشيا مع منطق العصر ، والذي يرتكز على التجديد والتكنولوجيا ! .

(١٣) تشمل المشكلات الأخرى التي فضلنا عدم تحديدها – صراحة – مشكلات مثل : المساعدات الأجنبية ، والمديونية الخارجية ، وتمويل الانفاقات العسكرية ، وتوافر واكتساب الخبرات الفنية ، والندرات والفوائض النسبية للموارد الانتاجية ، وضعف الهياكل الأساسية والبنيات الانتاجية ، والحوافز ، ودور القطاعات المؤسسية ، وانخفاض الانتاجية والكفاءة الاقتصادية ، وتحديد قيم

العملات المختلفة من رفع أو خفض أو تعويم ، والنقل والتسويق ، والتكتلات الاقتصادية ، والاتجاهات الاحتكارية ، وقيود التجارة الدولية ، واختلاف مراحل النظام الاقتصادي السائدة في الوحدات القومية ، وتعارض السياسات الاقتصادية والقومية المتبعة ، وتناقض المبادىء والقيم والمؤسسات والتنظيمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية والسياسية القائمة ، والنظرة القومية الانعزالية الضيقة للمشكلة الاقتصادية ، والظروف الطبيعية والمناخية ، وتلوث البيئة ، ودرجة تشابك وتعقيد المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية .

(١٤) تشمل «القوى الانتاجية» ، كعنصر أساسي للنظام الاقتصادي ، مجموع القدرات المادية والطاقات البشرية والخبرات الفنية المستخدمة في العملية الانتاجية . وتتضمن هذه القوى – أو الأدوات – ما يعرف ، فنيا ، بالأرض أو الموارد الطبيعية ، والعمل أو القوى البشرية ، ورأس المال أو أصول المجتمع من منتجات انتاجية،والتنظيم أو المهارات التنظيمية ، ومستوى التكنولوجيا السائد أو الفن الانتاجي المتبع . وتتمثل مهمة المنظمين في جمع الثلاثة عوامل الأولى ، على أساس نسب معينة ، وفقا للفن الانتاجي المستخدم ، وذلك لانتاج ما يحتاج اليه المجتمع من سلع وخدمات – في الحاضر والمستقبل .

(١٥) ويقصد «بالعلاقات الانتاجية» كل القواعد والاجراءات الخاصة بتنظيم العملية الانتاجية . وتحدد هذه القواعد والاجراءات طبيعة وكيفية ملكية وسائل الانتاج من موارد طبيعية وسلع انتاجية ورأسمالية ، وتنظم وضع أفراد المجتمع ، أثناء قيامهم بالعملية الانتاجية ، من حيث كونهم ملاكا ، أو عمالا ، أو أصحاب رءوس أموال ، أو منظمين . كما تحكم مسألة تحديد معايير توزيع ما تم انتاجه بين الأفراد ، بوصفهم أصحاب وسائل أو عناصر الانتاج وبين الاستهلاك والانتاج ، أي بين مقابلة الحاجات العاجلة للأفراد والتكوين الرأسمالي . وذلك ، على أساس أن هذه المعايير ستعكس ، بالضرورة آثارها على معدلات أداء النظام ودرجة كفاءة العملية الانتاجية ، خلال الزمن .

(١٦) يشكل عنصر «المذهب الفكري» الاطار النظري للنظام . ووظيفة هذا العنصر هي وضع «فلسفة» النظام . وذلك عن طريق تحديد أسسه ، ورسم غاياته المنشودة ، وتبيان السياسات والوسائل والاجراءات الكفيلة بالوصول الى الغايات المرسومة . ويتم ذلك عن طريق تحديد ما «يجب» أن تكون عليه علاقات الانتاج والتوزيع . ويقوم «المذهب» بعملية شرح وتبرير للغرض الأساسي للنظام ، ولأسسه ، وسياساته ، ووسائله ، مع ابراز ما تنطوي عليه هذه الدعائم من تماسك وتناسق ، وما تحتوي عليه من تكامل ومنطق . ويستند «المذهب» في هذه العملية الى أحكام قيمية ومفاهيم أخلاقية ، تدعم وتصقل ، بدورها ، البناء النظري والهيكل المنطقي لعملية تحليل ومعالجة «المشكلة الاقتصادية» .

(١٧) لا يعني هذا الترابط ، كشرط أساسي لوجود النظام نفسه ، امكانية تطبيق عنصر «المذهب الفكري» بحذافيره . بل ، في الحقيقة ، يظل النظام في العمل ، ومن خلال عملية التنفيذ ، ساعيا الى تحقيق الأهداف النهائية التي يرتكز عليها المذهب الفكري ، كأساس لخصائصه ومعاييره . وعلى ذلك ، يمكن القول أن النظام الاقتصادي لا يعتبر ، في الواقع ، تطبيقا حرفيا لمذهب معين ، بل محاولة عملية لتحقيق السمات الأساسية لهذا المذهب .

(١٨) توجد تقسيمات عديدة أخرى في الفكر الاقتصادى . فمن تقسيم يعتمد على طبيعة النشاط الاقتصادى الغالب ، فيقسم عملية التطور الى عدة مراحل ، تبدأ باقتصاد الصيد ، فاقتصاد الرعي والزراعة ، فاقتصاد الرعي والزراعة والصناعة ، ثم أخيرا اقتصاد الرعي والزراعة والصناعة والخدمات . ويعتمد تقسيم آخر على حجم ونطاق النظام الاقتصادي . فيقسم التطور الى مرحلة اقتصاد العائلة ، ثم اقتصاد القرية ، فاقتصاد الحضر ، ثم الاقتصاد الاقليمي ، ثم الاقتصاد الوطني ، ثم الاقتصاد الاندماجي ، فالاقتصاد العالمي . وهناك تقسيم ثالث يستند الى وسيلة التبادل . فيقسم التطور الى مرحلة الاقتصاد الطبيعي أو التقايضي ، ثم الاقتصاد النقدي ، فالاقتصاد الائتماني .

بعض المراجع الأساسية عن المشكلات الرئيسية

١ - عبد الحميد الغزالي : **النظم الاقتصادية واسسها الفكرية** ، في : **محاضرات في الاشتراكية** ، بالاشتراك مع مصطفى كامل السعيد ، وأحمد رشاد موسى ، (القاهرة : دار النشر للجامعات المصرية ، ١٩٧٠).

2- Boulding, K.E., **The Meaning of the Twentieth Century** (New York: Harper & Row, 1964).
3- Brown, L.R., **World Without Borders** (New York: Random House, 1972).
4- Clark, W., **Energy for Survival** (New York: Doubleday, 1974).
5- Fryer, D.W., **World Economic Development** (New York: McGraw-Hill, 1965).
6- Ghazali, EL-,A.H., **Planning for Economic Development: Methodology, Strategy & Effectiveness** (Cairo: The Modern Cairo Bookshop, 1971).
7- Mesarovic, M., & Pestel, E., **Mankind at the Turning Point**, the Second Report to the Club of Rome (E.P. Dutton/Reader's Digest Press: 1974).
8- Robbins, L., & Others, **Inflation, Economy and Society** (London: Institute of Economic Affairs, 1972).
9- Schumacher, E.F., **Small Is Beautiful: a Study of Economics as If People Mattered** (London: Blond & Briggs, 1973).
10- Teweles, R., Harlow, C. & Stone, H., **The Commodity Futures Trading Guide** (New York: McGraw Hill, 1969).
11- Toffler, A., **The Eco-Spasm Report**, New York: Bantam Books, Inc, 1975).
12- Vacca, R., **The Coming Dark Age** (New York: Doubleday, 1973).
13- U.N.: General Committee & AD HOC Committee of the Sixth Special Session, **Official Records of the General Assembly Sixth Special Session, Summary Records of Meetings**, 10 April–1 May 1974 (New York: U.N., 1975).
14- Republic of Algeria; **Petroleum, Raw Materials & Development**, Memorandum Submitted by Algeria on the Occasion of the Special Session of the United Nations General Assembly, April, 1974 (Government of Algeria 1974).

نظرية بياجية عن تكوين المفاهيم

د. فاخر عاقل *

تأثرت النظريات المعاصرة عن طبيعة تكوين المفاهيم تأثرا كبيرا باعمال عالم مشهور هو العالم السويسري « جان بياجيه » ، المولود في العام ١٨٩٦ ، والذي ما يزال حيا يمارس نشاطه على وجه رائع في جامعة جنيف . لقد كان بياجيه فيما مضى بيولوجيا مرموقا ، ثم حول اهتمامه وطاقاته الى دراسة تطور الفكر عند الأطفال ونموة . ولقد قادت أعماله في جامعتي باريس وجنيف الى بحث شمل العالم بكامله عن العوامل الهامة في نمو المفاهيم وتطورها (١) . وتعرف نظرية بياجيه عن التفكير وبحوثه باسم (مدرسة جنيف) الفكرية ، تمييزا لها عن (مدرسة هارفارد) في الولايات المتحدة التي يتزعمها « برونر » (٢) وعن (المدرسة الروسية) التي أسسها « فيغوتسكي ولوريا » في الاتحاد السوفيتي . ولم يدّع بياجيه قط في كتبه العديدة أن نظريته ستكون ذات أثر في عمليتي التعليم والتعلم . ومع ذلك ، فان بحوثه كان لها أكبر الأثر في العمليات التربوية في معظم بلاد العالم . انه يدعي أن « نظرية المعرفة » (Epistemology) هي رأس اهتماماته التي تتلخص في دراسة كيفية معرفتنا لما نعرف ومدى هذه المعرفة .

ان طريقة بياجيه في البحث هي الطريقة العيادية (الاكلينيكية) التي تقوم على المواجهة والمناقشة المفصلة وسؤال الأطفال الأفراد عن كثير من المواقف المعضلة. ولقد أجرى دراساته على أطفاله باديْ الأمر ، وذلك في العام ١٩٢٠ وما بعد . وتهدف طريقته الى اكتشاف كيفية اكتساب المفاهيم في وقت محدد من عمر الطفل عن طريق تحليل الاستبطانات الكلامية (Verbal/ Introspection) للاطفال. ولقد قادت أعمال بياجيه الى تحليل وصفي لنمو مفاهيم أساسية طبيعية ومنطقية ورياضية وأخلاقية وذلك منذ الولادة وحتى الرشد (نمو المفاهيم في أمور من مثل العدد والزمان والمكان والسرعة والهندسة والصدفة والأخلاق) .

* أستاذ ورئيس قسم علم النفس بكلية الآداب في جامعة دمشق .

ولب نظرية بياجيه يتلخص فيما يلي :

(أ) أنها نظرية توليدية (Genetic) في قولها بأن العمليات العليا تنجم عن آنيات بيولوجية لها جذورها في نمو الجملة العصبية للفرد .

(ب) وهي نظرية نضجية (Maturational) وذلك لأن بياجيه يعتقد أن عمليات تكوين المفاهيم تتبع نمطا غير متغير ومن خلال مراحل واضحة تبزغ أثناء مراحل العمر .

(جـ) وهي بعد نظرية هيراركية (Hierarchical) وذلك لأن المراحل التي يقترحها بياجيه يجب أن يختبرها الفرد ويمر بها وفق ترتيب معين تمر به المرحلة تلو الأخرى .

ويرى بياجيه أن ثمة ثلاثة عوامل ذات أهمية خاصة في تأمين ظهور مراحل النمو العقلي . وهذه العوامل الثلاثة هي : (١) العوامل البيولوجية المسؤولة عن أنتظام المراحل التي يفترضها وحتميتها ، مثلها في ذلك مثل ما نراه من ظهور الصفات الجنسية في مرحلة معينة من نمو الصبيان والبنات قبل بلوغهم أو بلوغهن المنقولات التربوية والثقافية التي تعتبر مسؤولية – بحسب رأي بياجيه – عن الفروق في الاعمار الزمنية التي تظهر فيها هذه المراحل عند مختلف الأفراد . « الفاعليات » (Activities) التي يمارسها الأطفال . ولبياجيه نظرة فعالة نشطة فيما يخص الدور الذي يلعبه الأطفال في نموهم الذاتي . ان الفاعلية الحركية الذاتية للطفل ضرورة أساسية – في نظر بياجيه – لنموه العقلي .

هذا ، ويتجلى اهتمام بياجيه السابق بالبيولوجيا والمنطق في استعماله الواسع للمصطلحات التقنية المستعملة في هذين العلمين . ولذلك ، فانه لا بد لنا من تحديد بعض هذه المصطلحات قبل أن نمضي في وصفنا لنظريته النمائية .

في الأيام الأولى من الحياة يستجيب الرضيع الى ما يحيط به من الفاعليات الارتكاسية (Reflexed Condetion) وهي فاعليات غير مكتسبة . وبعد برهة وجيزة ، ينمو الرضيع ليتجاوز الارتكاسات ويبدأ بالاستجابة الى ما يحيط به بطريقة تحملنا على الاعتقاد بوجود سلوك قصدي لديه . انه يبحث عن حلمة ثدي أمه ، وهو يلتقط الأشياء التي تلامس راحتي كفيه وتبدأ الحركة العامة لجسده

باظهار علامات تدل على التناسق . ويسمى بياجيه هذه الأفعال التي تصبح منتظمة في أنماط سلوكية بالمخططات (Schemata) . هذا ، ونرجو أن يلاحظ القارئ أن مفتاح تكوين المخططات هو الفعل ، فعل الطفل الصغير في محاولة تكييف نفسه مع مطاليب محيطه . ومتى ظهر المخطط ، فانه يتوجه الى المواقف الموازية المماثلة وكأن الأمر أمر انتقال في التدريب . ومثال ذلك ، أن حركة الذراع والالتقاط ثم الرفع باتجاه الفم انما هي حلقات من « الفاعلية » تحدث من قبل الطفل باتجاه الأشياء التي تقع في متناوله .

ان الفاعلية الموصوفة في المقطع الأخير ، فاعلية تمثل مفاهيم جديدة من أجل تكوين « مخططات » جديدة أو التوحيد بينها في مخطط جديد ، تسمّى عند بياجيه بالتمثل (Assimilation) ، تشبيها بابتلاع الانسان أنواعا مختلفة من الطعام يستعملها الجسد في بناء أنسجته . وحين يصبح الطفل قادرا على تكييف المخططات القائمة ليواجه مطاليب محيطية جديدة فانه يكون قد قام بعملية تكييف (استعمالا لمصطلح بيولوجي جديد ذلك أن الطفل الذي ينقل من السوائل الى الجوامد عليه أن يتكيف مع التغيير في طبيعة الطعام من أجل أن يتمثل الطعام ويستعمله في بناء جسده) . والخلاصة أن بياجيه يعتبر النمو في المفاهيم يحدث لأن الطفل ، أثناء محاولته الفاعلة النشطة للتكيف مع محيطه ، ينظم فاعلياته في مخططات من خلال عمليتي التمثل والتكيف .

ان فكرة المخطط عنصر هـام من عناصر نظرية بياجيه . ولقد استعمـل « بارتلت » هذا المصطلح ليصف « تنظيما فعالا للأعمال الماضية » . أما « هب » فيستعمل ما يسميه بـ « تجمعات الخلايا » (Cell Assemblies) للدلالة على ما يطلق بياجيه عليه اسم (المخططات) (٤) .

وفي رأي بياجيه أن الفكر أو التفكير يجد أصوله في الأفعال التي تمت ماديا ثم استدخلت (Internalized) . وهكذا تكون الفكرة ، مبدئيا ، عملا مستدخلا . وتكون نقطة البداية للنمو العقلي هي فاعلية المولود الجديد وليس تلقيه المنفعـل للمعلومات الحسية . ان اندفاع الطفل لتكييف خبراته وبنائها يمكّن أنماط الفاعليات من التكون . وفي مستوى بدائي ، يمكن أن تكون الأنماط أنماطا ادراكية بسيطة

تصبح مستدخلة . وحين نستدعي هذه الأنماط ، فانها تظهر بوصفها صورا للخبرات الأصليـة .

ومتى حررت اللغة الرمزية الطفل من الحاجة الى تقليب الحقائق الخام من أجل تكوين المخططات ، فانه يستطيع أن يبدأ تنمية التفكير المنطقي . أنه يصبح قادرا على التفكير مستعملا تمثيلات الحقائق . ان القدرة على القيام بالفاعليات في الخيال تسمى بالعمليات (Operations) . وسنرى أن نمو الطفل وبلوغه النضج العقلي يتوقف على قدرته على القيام بهذه العمليات العقلية .

وفي الوصف النهائي الذي سيتلو ، سوف نرى كيف يصف بياجيه البزوغ التدريجي للفكر ومهارات التفكير مبتدئا بالفاعليات الحسية والحركية البسيطة في أثناء الطفولة التي تنتسخ تدريجيا ويحل محلها التمثل الداخلي للأفعال التي يقوم بها الطفل . ثم ومن خلال اللغة ، يصل الفكر الى أعلى مراتبه وهي مرتبة التفكير المنطقي الذي يكون في البداية بحضور الدليل الموضوعي وفي النهاية بالمحاكمة العقليـة .

مراحل النمو عند بياجيه :

أشرنا فيما سبق الى أن نظرية بياجيه نظرية توليدية ، نضجية ، وهيراركية (هرمية) . ووفق هذه النظرية ، فان التكيف يجري في توال من المراحل مصحوب بتوال من الأعمار العقلية (وليس الزمنية) . وثمة مخططات كثيرة لمراحل هذه الأعمار ، ولعل أشهرها هو المخطط التالي :

جدول (١)

مراحل بياجيه في النمو العقلي

الفـــترة	المرحلـــــة	العمر العقلي بالسنوات
١. حسي – حركي	حسي – حركي	٠ –٢
٢. الاعداد للعمليـات	قبل الاجرائي	
المحسوسة واستعمالها	(أ) قبل المفهومي	٢ –٤
	(ب) حدسي	٤ –٧
٣.	عمليـات محسوسة	٧ –$11\frac{1}{2}$
٤. عمليـات صوريـة	عمليـات صوريـة	$11\frac{1}{2}$

١ – المرحلة الحسية الحركية : وهنا العمر العقلي (٠–٢ تقريبا) . والعامان الأولان من الحياة هامان جدا ومليئان بالأحداث النهائية . ان الطفل في هذين العامين يقوم بانجازات عظيمة في الفاعليات الحركية والمهارات العقلية وذلك عن طريق المشي والكلام واللعب والتعرف على الهوية الذاتية . ومع ذلك ، فان الطفل حين يولد تكون فاعلياته قاصرة على الارتكاسات من مثل المص والالتقاط والحركات الجسدية العامة . وبعيد الأشهر الأولى ، تصبح الارتكاسات متكيفة بالنسبة للمهام البسيطة جدا . وتشتمل المخططات الأولى على التقاط أي شئ يلامس اليد أو الفم وامتصاصه .

وبتحسن الاحساسات وحركات الأطراف تحسنا واضحا وتناسقها تناسقا بيّنا ، يكتشف الرضيع حلقات من الفاعلية يربط بينها ويعيدها . انه قد يمزج ، مثلا ، بين حركة ذراعه ووضع ابهامه في فمه ومصه اياه . ان الحلقات المتتالية من الفاعلية يسميها بياجيه ردود الأفعال الأولية الدائرية (Primary Circular Reactions) . وهي ذات دلالة لأن ظهورها يعطي الإشارات الأولى على وجود ذاكرة بدائية . ومع ذلك ، لا بد من الملاحظة بأن الحركات الارادية للطفل ليست الاّ امتدادات لفاعلياته الارتكاسية وليست حركات ارادية . ثم ان هذه الحركات موجهة نحو جسده الخاص أكثر من توجهها نحو الأشياء خارج جسده. وهذه المخططات العادية البدائية تسمى (بدائية) لأنها في الأصل بنيت على أساس من النظم الارتكاسية الداخلية للرضيع .

وما تلبث أن تظهر فاعليات جديدة ذات اتصال ظاهري متناقض مع الارتكاسات . وفي حوالي الشهر الرابع الى الشهر الثامن ، يبدأ الطفل في توجيه فاعلياته نحو الأشياء الواقعة خارج جسده . وفي هذا ، توسيع لمدى فاعلياته . ان زيادة التناسق البصري الحركي يمكنه من تنفيذ هذه المهام . ويوماً بعد يوم ، يوسع الطفل مدى فاعلياته ويصل الجديد منها بالمخططات التي سبق له أن تمثلها ، وهذا ما يسميه بياجيه بالاستجابات الدائرية الثانوية (Secondary Circular Reactions) وهنا تصبح أنماط الأفعال معممة على كل شئ يكون في متناول الطفل . وحتى نهاية السنة الأولى من العمر ، تكون (الاستجابات الدائرية الثانوية) متناسقة ومطبقة على أوضاع جديدة . وثمة اشارات أكيدة تشير الى وجود سلوك قصدى

وذلك على اعتبار أن تتابع الحركات يبدو وكأنه موجه نحو الوصول الى أهداف . ان الطفل ، مثلا ، يزيح أشياء من طريقه من أجل الوصول الى لعبة يرغب فيها . وهذا يعني ، أن المخططات يجري تمثلها والتنسيق بينها وذلك عن طريق الجمع بين استجابات دائرية ثانوية . أما التكيف ، فقد لعب حتى الآن دورا ثانويا في حياة الطفل الذي كان مشغولا حتى الآن بتمثل المخططات . في البداية ، حين كان كل شيء ما يخبئ ، — وحتى بحضور الطفل — فان الطفل لم يكن يتابعه ، ولم تكن هناك أية دلالة على وجود التفكير بالمعنى الذي نعرفه .

وابتداء من الشهر الثاني عشر وحتى الشهر الثامن عشر ، يصبح الطفل قادرا على اختراع طرق جديدة لتحقيق أهدافه . ان الاستجابات الدائرية قد تكرر ولكن مع التنويع . وبكلام آخر ، انه يبدأ بالتكيف مع الأوضاع الجديدة وذلك عن طريق تكييف المخططات الموجودة واجراء التجارب عليها . وهذا ما سماه بياجيه بالاستجابات الدائرية من المرتبة الثالثة (Tertiary Circular Reactions) .

وفي حوالي نهاية المرحلة الحسية الحركية ، يبدأ الطفل بتمثيل عالمه عن طريق الصور العقلية والرموز . واللغة التي بدأ تذكرها تمكن الطفل من تمثيل الأشياء — ولو كانت غائبة . ثم ان قطع المكعبات التي يلعب بها تصبح سيارات أو أحجار بناء حقيقية بالنسبة لخيال الطفل . وفي هذه المرحلة ، يصبح اللعب على أهمية بالغة . ان اللعب ، بالنسبة لبياجيه ، يمكن الطفل من التمثل . ثم ان التقليد ، من جهة أخرى ، هو مثل على التكيف . ذلك بان الطفل يحاول أن يكيف سوكه ليصبح انسانا آخر . والتقليد المؤجّل (Deferred Imitation) هو القدرة على تقليد شخص آخر في غيابه وهو يمثل تقدما كبيرا لأنه يظهر أن الطفل قادرا الآن على تكوين صور للحوادث التي يمكن أن تستدعي في المستقبل .

٢ — مرحلة الاعداد للعمليات المحسوسة واستعمالها :

أ — المرحلة قبل المفهومية (Pre-Conceptual Stage) . وهنا العمر العقلي ٢—٤ سنوات تقريبا . والصلة المباشرة بين الخبرات الحسية والفاعليات الحركية الظاهرة في مراحل بياجيه الأولى تصبح ، فيما بعد ، غامضة بسبب من العمليات الوسيطة ألا وهو العمليات العقلية . والسبب الأهم في حدوث هذا هو أن الطفل

يستدخل التقليدات والأفعال .

وكما هو واضح من المصطلح « قبل المفهومي » ، فان الأطفال لا يكونون بعد قادرين على صياغة المفاهيم كما يصوغها الأطفال الأكبر سنا والراشدون . ان تكون المفاهيم الذي يعتمد على التجريد والتمييز بين صفات الأشياء أو الأوضاع من أجل تكوين التعميمات هو ما يعرف بالمحاكمة الاستقرائية . وحينما نستعمل التعميمات من أجل استخلاص الحالات الخاصة ، فاننا نسمي هذا النـوع من المحاكمة بالمحاكمة الاستنتاجية . ان الأطفال في هذا العمر لا يميلون لا الى الاستقراء ولا الى الاستنتاج . انهم بدلا من ذلك يستعملون المحاكمة النقلية (Transductive Reasoning) . ويعني بياجيه . بهذا المصطلح ، أن الأطفال يحاكمون بالانتقال من حالة خاصة الى حالة خاصة أخرى من أجل تكوين ما يسمى بما قبل المفهوم (Pre-Concept) . ولعل مثلا أو مثلين يساعدان على ايضاح كيفية تكوين (ما قبل المفاهيم) :

فتاة عمرها ثلاث سنوات وستة أشهر رأت أمها تمشط شعرها ، فقالت : « ماما تمشط شعرها ، انها ذاهبة الى السوق » . ولما سألها أبوها لماذا قالت « ان أمها ذاهبة الى السوق ؟ » ، قالت « ان أمها بالأمس مشطت شعرها وذهبت الى السوق ». وقد ربطت الفتاة بين الحدثين فنقلت حكمها من اليوم السابق الى اليوم اللاحق ، أي أنها انتقلت من الخاص الى الخاص . ولو أردنا تمثيل ذلك لقلنا أن (أ) يحدث مقترنا مع (ب) مرة ، ان (آ) يقترن مع (ب) دوما .

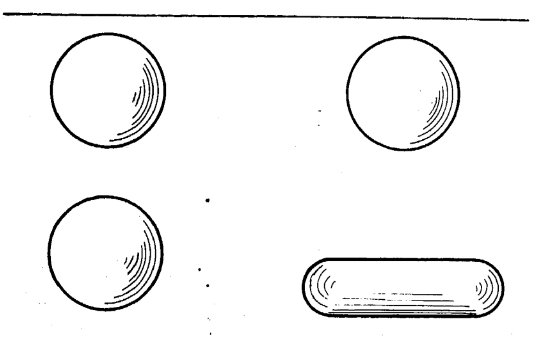
ثم ان هذه الفترة يسودها وبشكل متدرج اللعب الرمزي ، وهكذا فان الدمى تصبح أطفالا والزهور تصبح صفوفا من الأطفال . كذلك فان التقليد ، تقليد ما يفعله الآخرون ، يتضح في هذه المرحلة . ويسود هذه الفترة (التمركز حول الذات (Egocentricism) وذلك على اعتبار أن الطفل غير قادر على رؤية الأشياء من وجهة نظر الآخرين . ان الطفل لا يفهم أنه اذا نظر هو وشخص آخر الى شيء ما من زاويتين مختلفتين فان الرؤية تختلف من أحدهما الى الآخر .

(ب) المرحلة الحدسية (Intuitivestage) . وهنا العمر العقلي ٤–٧ سنوات تقريبا . ويبدأ الطفل الدخول في هذه المرحلة من مراحل نموه العقلي وهو يعتمد

كثيرا على ادراكات سطحية لمحيطه . انه يكون أفكاره عن طريق الانطباع ، ولذلك سميت هذه المرحلة بالحدسية . ويحدث هذا لأنه يبدو عاجزا عن الانتباه الى جميع وجوه الوضع في الوقت نفسه . ثم ان نظرته تكون قاصرة ومركزة على بعد واحد للشيئ أو الحادث واستبعاد الأبعاد الأخرى . ويسمي بياجيه هذه الظاهرة بالتمركز (Centering) . ان الطفل لا يلتقط الا علاقة واحدة في وقت واحـد .

وفيما يلي تجربة بسيطة أجراها بياجية للتدليل على التمركز : يأخذ المجرب كرتين مصنوعتين من اللدائن (Plasticine Balls) ويكورهما حتى يعترف الطفل بأنهما من الحجم نفسه . ثم يأخذ المجرب احدى الكرتين ويعطيها شكل قطعة سجق (نقانق) ، ويضعها بقرب الكرة الباقية . فاذا ما سأل طفلا في الخامسة من عمره عما اذا كانت الكرة وقطعة السجق من الحجم نفسه (أو عما اذا كان في كليهما المقدار نفسه من اللدائن) ، فان الطفل في معظم الأحوال سيقول أن قطعة السجق أكبر (أو أن فيها من اللدائن مقدارا أكبر) ، ويعلل ذلك بأنها أطول . وفي بعض الأحيان ، يحكم الطفل على شكل طويل ورفيع بأنه أصغر لأنه أرفع . في الحالة الأولى ، ركز الطفل على بعد (الطول) في قطعة السجق . وقارنها بعرض الكرة المتبقية ، وتوصل الى القول بأن الأولى أكبر حجما . وفي الحالة الثانية ، ركز الطفل على العرض ، وحكم على الشكل الطويل الرفيع بأنه أصغر حجمـا .

ومن أجل تفسير ذلك ، يقول بياجيه أن الأطفال بتركيزهم على وجه واحد من الوجوه في أمر ما وتجاهلهم الوجوه الأخرى ، تنقصهم القدرة على الاحتفاظ بالكمية (Conservation of Quantity) . فاللدائن أو الماء توصف بأنها كمية « مستمرة » ، في حين أن الخرز يعتبر « كمية غير مستمرة » .



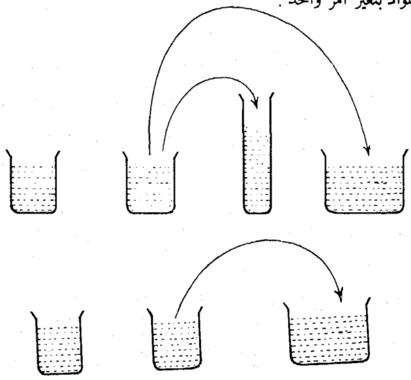
ان عدم القدرة على الاحتفاظ تظهر لأن الأطفال في هذه الفترة من نموهم يبدون عاجزين عن قلب الوضع الذي يلاحظونه . انهم في الحين الذي يراقبون فيه الكرة تأخذ شكل قطعة السجق يركزون على بعد واحد يتغير طولا ويعجزون عن قلب العملية راجعين بها الى نقطة الأصل وملاحظة أن الكمية الفعلية للدائن لم تتغير .

ومثل آخر على عدم القلب في الاحتفاظ يجري عن طريق ملء وعائين متماثلين بالماء والى المستوى نفسه . وهنا ، يقبل الطفل بأن مستواهما واحد . ثم يؤخذ أحد الوعائين وتسكب محتوياته في وعاء ذي شكل مختلف : أطول وأرفع أو أقصر وأوسع . (الشكل ٢ — A) . وحينئذ ، يلاحظ أن الأطفال الذين لا يستطيعون القلب ويحتفظون ، يقررون أنه يوجد في الوعاء (جـ) مزيد من السائل ، أو في الوعاء (د) مقدار أقل من السائل الموجود في (أ) . وحينما يسأل الأطفال عن السبب يتبين أنهم ركزوا على الطول ولم ينتبهوا الى ما جرى للأبعاد الأخرى .

ولقد أجرى « برونر » (٥) تعديلا على التجربة يظهر في (الشكل ٢ — B) . ان الوعاء الثالث (حـ) اختير ليكون له الارتفاع نفسه الذي للوعائين الآخرين وكانت كل الأوعية باستثناء قممها مخفاة بستار عن أعين الأطفال . وحينما سئلوا أي الوعائين يحتوي على كمية من الماء أكبر (أ) أو (حـ) فان الأطفال الأصغر

سنا (٤–٥ سنوات) كانت أجوبتهم خاضعة للصدفة (نصف العدد كان على صواب) في حين أن ٩٠ ٪ من أبناء خمس السنوات الى ست سنوات أجابوا الجواب الصحيح ، في حين أن ١٠٠ ٪ من أبناء ٦–٧ سنوات أجابوا اجابة صحيحة. ويبدو مما تقدم أن الأطفال الأصغر سنا الذين يرون مجريات الأمور يدركونها ولكن حين حجب المجال بالستار عادوا الى مجرد التخمين .

ووفقا لرأي بياجيه فان اعادة ترتيب الفاعليات في هذه التجارب وباتجاه واحد يجعل من الصعب جدا على الطفل أن يقلب العملية . ولذلك ، فان القدرة على القلب مهارة مركزية تحرر الطفل من الانطباعات الحدسية وتمكنه من تقدير عدم تغير المواد بتغير أمر واحد .



ولقد فسر « بريانت » الانكليزي (6) مكتشفات بياجيه تفسيرا جديدا . فقد تساءل عن مدى صحة الفرضيات الأساسية للاحتفاظ وقدم تفسيرا بديلا له دلالات بعيدة المدى في الحقل التربوي ، اذا كانت صحيحة بالفعل . والنقطة المركزية في تفسير « بريانت » هي مسألة عدم التبدل (Invariance) . ان بياجيه –كما رأينا – يدعي أن الأطفال الذين لا يستطيعون أن يحتفظوا لم يتعلموا بعد مبدأ التبدل . أما « بريانت » فيتحدى هذا القول بالطريقة التالية : في كل تجارب

الاحتفاظ يوجد عادة ثلاث خطوات : الأولى ، وهي وضع الطفل فرضية عن تساوي كرتي اللدائن أو كمية السائل في المثلين اللذين قدمنا . وبكلمات أخرى ، فان الطفل يقدّر أن (أ) تساوي (ب) للدائن في الشكل رقم (١) و (أوعية الماء في الشكل رقم ٢ – A) . وأكثر من ذلك ، يثابر الطفل على تقديره للمساواة مما يدلّ على أنه وضع فرضية محددة . وفي الخطوة الثانية ، فانه يطبق مبدأ عدم التبدل من مثل قوله أن (ب) = (ب أ) في اللدائن أو أن (ب) = (حـ) في الماء . وأخيرا ، ولكي يحل المشكلة بطريقة صحيحة ، فانه ينسق هاتين المرحلتين الأوليتين ليضع فرضية نهائية ترى أن (أ) = (ب أ) في اللدائن ، وأن (أ) = (حـ) أو (د) في الماء . ولسوء الحظ ، فان الأطفال الصغار الذين لا يعرفون العد والوزن والقياس يجب عليهم الاعتماد على مقياس آخر قد يكون تقدير الطول أو السعة في حالة التجارب السابقة . ولذلك ، فانه يوجد تضارب بين الفرضيتين ، الأولى (أ = ب باستعمال الطول) ، والأخرى (أ لا تساوي ب أو حـ أو د باستعمال الطول أيضا) . واذا ما واجه الطفل هذا التضارب ، فانه يختار آخر استنتاجاته ويقول أن (أ) لا تساوي (ب) أو (حـ) أو (د) . ويمضي « بريان » ليؤيد نظريته عن التضارب بتجربة . وتأتي النتائج التي استخلصها « بريان » لتزيد تفاؤل التربية . فهو خلافا لبياجيه ، يعتقد أن التعليم والتدريب يؤديان الى نتائج مفيدة . ان تجارب بياجيه تظهر أن الأطفال الصغار يجدون مشكلات النقل مشكلات صعبة ، ولكن هذه المصاعب ليست الا نتيجة لاستراتيجيات استدعائية غير مناسبة (Imadequate Strategies of Recall) . والواقع أنه يجب تعليم الأطفال كيفية التمييز بين تعليم الفرضيات الصحيحة عن الكميات والاعداد ، والفرضيات غير الصحيحة . وبذلك ، نتجنب فشل الذاكرة الذي يجب عدم الخلط بينه وبين فشل التفكير المنطقي .

٣ – العمليات المحسوسة : وهنا ، العمر العقلي ٧–١١ سنة . ولقد سبق أن رأينا أن (العملية) في رأي بياجيه هي فعل مستدخل . ففي البداية ، تكون محاكمات الطفل مرتبطة كلها تقريبا بالخبرة المحسوسة قد يستطيع الطفل معها صياغة فرضية في عقله تقطع به خطوة أبعد من الدليل الحسي الذي يقدم له . ولكنه في الأعم الأغلب ، يعتمد على الحقائق المدركة الموجودة أمامه . والطفل ، في

هذه المرحلة ، يصف محيطه . اما في المستويات العليا من التفكير المجرد ، فانه يحاول تفسير هذا المحيط . وسيتضح هذا الفرق فيما بعد حين نتحدث عن تجربة رقاص الساعة .

ان « الاحتفاظ » ، وبقطع النظر عما اذا كان في الاعداد أو الاشكال أو الكميات وتحولاتها ، أساسي من أجل التفكير في المرحلة المحسوسة من العمليات. ومثال ذلك ، أن على الطفل أن ينتبه الى أنه أيا كان الشكل الذي تقدم وفقا له المسألة (٢+٤+٣) ، فان المجموع يبقى هو نفسه ، وتبقى كميته ثابتة . وكذلك ، عليه أن يتفهم القلب ، أي قلب الأعداء حتى يستطيع حل أي مزيج من المسألة (٢×٦=١٢) أو $\frac{١٢}{٦}$ = ٢ أو $\frac{١٢}{٢}$ = ٦ . وهي كلها ، تتطلب معرفة واضحة بمسألة القلب . أن ثمة عديد من الخصائص التي يمكن الاحتفاظ بها ، وهي – وفقا لرأي بياجيه – تبدو وفق تتال معين . أن الاحتفاظ بمادة التكوين مثلا (Substance) يحدث حوالي ٧–٨ سنوات ، وهو يسبق الاحتفاظ بالوزن (حوالي ٩–١١ سنة). وهذا الأخير بدوره ، يسبق الاحتفاظ بالحجم الذي يحدث في حوالي الثانية عشرة . ثم أن الاحتفاظ بالأرقام ، يسبق الاحتفاظ بالمساحات . وثمة عملية أساسية أخرى ذكرناها سابقا هي عملية فك المركزية (Decentering) . وهي تشمل معرفة أن الكمية نفسها – سواء كانت رقما أو حجما أو وزنا أو غير ذلك – تبقى ولو غيرنا الأبعاد . أي أن انتباه الطفل لا يبقى مركزا على الأبعاد ، بل أنه يفك مركزيته ويتحرر منها .

والعملية الهامة الثانية في نمو المفاهيم هي تكوين الأصناف الثابتة . في السابق ، رأينا كيف يميل الطفل الى تكوين ما قبل المفاهيم وذلك عبر مروره من الخاص الى الخاص . وقد سمينا هذا بالمحاكمة النقلية . أما الآن ، فان تكوين المفاهيم الصالحة يتوقف على جمع الخصائص المتشابهة والتي لا يستغنى عنها .

ويتصل بعملية التصنيف هذه عملية أخرى تسمى السَلْسَلَة (Seriation) ويقصد بها القدرة على تصنيف الأشياء المتشابهة وفقا للحجم مثلا أو الوضع أو غير ذلك . ان الطفل الذي يستطيع العدّ ، ليس من الضروري أن يستطيع الترتيب أي ترتيب

الأعداد . وهكذا ، فاذا اعطي الطفل ست قطع من الحلوى مصفوفة في صف ، فان العقل قبل المفهومي قد يعجز عن التقاط القطعة الرابعة مثلا بدء من بداية معينة . ان التصنيف والترتيب مترابطان بحيث أن الطفل يعجز عن العمل في المستوى المحسوس الا اذا أتقن العمليتين . ان رؤية العلاقات بين الفرق وتفهم التشابه والأصناف ، مهارات أساسية في التفكير المحسوس الاجرائي .

٤ – العمليات الصورية : وهنا ، العمر العقلي ١١ سنة وحتى الرشد . فأبناء التاسعة والعاشرة قادرون تماما على التعامل بالمفاهيم المشتملة على أمور من مثل الوزن والعدد والمساحة والمسافة والحرارة شريطة أن يكون تعاملهم بالحقائق المحسوسة . أما المفاهيم المتصلة مثلا بالحجم والكثافة والعدل والفظاعة وأمثالها ، فانها لا تكون قد تكونت تماما لديهم . ان هذه المفاهيم تحتاج الى مستويات أكثر دقة من مستويات المحاكمة والتفكير ، وهي التي سميناها هنا بالعمليات الصورية . ان هذه المستويات العليا من التفكير والتي يستطيعها الإنسان انما تنمو حينما يستطيع أن يتبع صورة (Form) مناقشة دون الحاجة الى المواد المحسوسة التي تكون موضوع المناقشة .

وفي المستوى الصوري للعمليات ، يستطيع الفرد أن يحاكم فرضيا وفي غياب الدليل المادي . أنه يضع الفرضيات ويجربها ويختبرها ليحدّد الحلول الحقيقية للمشكلات من بين عدة حلول ممكنة . وهذا ما يعرف بالمحاكمة الافتراضية الاستنتاجية .

ولكي ندلل على مصاعب تجريب (اختبار) الفرضية التي يحسها الطفل ويواجهها في المرحلة المحسوسة في مقابل مصاعبه في المستوى الصوري ، سنحاول أن نضرب مثلا فعليا :

كان للطفل بولس من العمر تسع سنوات ونصف حين طرحت عليه مسألة رقاص الساعة التي استعملها في الأصل بياجيه ومعاونه « انهلدر » مع اجراء بعض التغييرات (٧) . وتنحصر المسألة في تقديم قطعة خيط توجد في نهاية كتلة من اللدائن . ان طول الخيط يمكن تغييره كما أن كمية اللدائن تمكن زيادتها ونقصانها. وقد طلب الى بولس أن يكتشف العامل ، أو العوامل ، التي تتحكم في نوسان

(Swinging) الرقاص المصنوع من الخيط واللدائن . ولقد كان رد الفعل الأول لبولس قوله ، أنه كلما رفعنا كتلة اللدائن أكثر (قبل أن نطلقها) فانها تستغرق وقتا أطول في الوقوف وذلك لأن الثّقالة (وهي مفهوم غامض عند الطفل كان قد سمعه في البيت والمدرسة) تسبب تباطؤ الرقاص المتدرج نحو المنتصف . وبعد تغيير كثير ، وعشوائي ، في طول الخيط وحجم كرة اللدائن الموجودة في نهايته وطريقة اطلاق الرقاص (دفعه بقوى مختلفة أو اطلاقه بحرية) وبدون عناية بالقياس الدقيق ، استنتج بولس أن تغيير الطول والوزن (وزن كتلة اللدائن) وقوة الاطلاق والثقالة سوف تغير وقت النوسان . وحينئذ ، قال له المجرب أنه من بين العوامل التي ذكرها فان هناك عاملا واحدا يؤثر أكبر تأثير في وقت النوسان. فما العمل لاكتشاف أي من العوامل الأربعة التي اقترحها هو الأهم ؟

لقد كان اقتراحه الأول أن يغير الطول ، وفي الوقت نفسه ، ينوع الدفع . وحينئذ ، سأله المجرب ماذا يحدث للمتحولين الآخرين ؟ . فاقترح بولس أن يضمهما أيضا . وبعد بضع محاولات وامتحانات حاول من خلالها ترتيب تجربة تضم المتحولات الأربعة ، انتهى الى القول « لقد ضعت تماما ، أن ثمة عوامل كثيرة ، ماذا سميتها ؟ متحولات . . . . . » .

ان استجابات بولس كانت نموذجا للتفكير الاجرائي المحسوس . لقد كان قادرا على تبين العوامل التي يمكن أن تتحول عن طريق اجراء ملاحظات مباشرة للاداة التي بين يديه . ولقد حدد الطول والوزن . والثقالة وطريقة الاطلاق . ولقد كان في امكانه أن يسلسل – اذا زاد طول الخيط ومضى في الزيادة فان الرقاص ينوس أبطأ فأبطأ . ولكنه لم يستطع في هذه المرحلة أن يقوم باختبار الفرضيات التي كانت غير مبهمة ، وذلك عن طريق تغيير متحول واحد وابقاء باقي المتحولات ثابتة . وفي الحقيقة ، فان عقله جفل من فكرة تغيير العوامل جميعها في الوقت نفسه . ان بولس يحتاج من أجل القيام بالعمليات الصورية لا مجرد صياغة النظريات عن التأثيرات الممكنة لكل العوامل ، ولكنه يحتاج – بالاضافه الى ذلك – أن يصمم تجربة لاختبار أثر كل عامل بطريقة منهجية مع ابقاء العوامل الأخرى غير متغيرة .

وثمة صفة ثانية للتفكير الصوري لا تظهرها تجربة الرقاص جيدا – الا وهي

افتراض الفرضيات . ولقد رأينا كيف اختبرت الفرضيات في التجربة . ولكن المتحولات الهامة كانت واضحة بشكل كاف ولم يكن الطفل بحاجة الى الذهاب بعيداً عن المواد الخام الموجودة أمامه لكي يكتشف الأمور الضرورية من أجل اختبار الفرضية . ان الطول والوزن والدفع أمور واضحة وكثيرا ما يكون التفكير الصوري بحاجة الى عمليات أدق من مثل تجريد المعايير الهامة في الدلالات الموضوعية . وبالاضافة الى ذلك ، فان التفكير يجب أن يتجاوز الملموس والمدرك من أجل بناء الفرض . ويسمي بياجيه هذه العمليات « العمليات من الدرجة الثانية » (Second Order Operations) تمييزا لها عن « العمليات من الدرجة الأولى » المتجلية في المرحلة الحسية . والعمليات من الدرجة الثانية ، مبنية على العمليات من الدرجة الأولى . والمشكلات التي تشتمل على النسب ، تتطلب عمليات من الدرجة الثانية ، وذلك لأننا يجب أولا أن نقيم العلاقة على أساس من المعلومات المعطاة (درجة أولى) ثم نستعمل هذه لاكتشاف علاقة ثانية .

نقد نظرية بياجيه

ان نظرية بياجيه ، شأنها في ذلك شأن كثير من نظريات علم النفس ، تعرضت لكثير من النقد . لقد شك علماء النفس الاميركان شكا كبيرا في طريقته العيادية (الاكلينيكية) وما يتصل بها من تطبيقات ، وقالوا أنه يعتمد كثيرا على الاستبطان الكلامي لأطفال ليس لهم عقل ناضج . ان علماء النفس السلوكيين يفضلون أن تأتي الدلائل متحررة من المسحة الشخصية . ومع ذلك ، فقد أثبت تكرار التجارب والدراسات ، وما عمدت اليه من احتياطات حين أجريت في محيطات مختلفة ، ان الأطفال الذين لهم خلفيات اجتماعية وعرقية مختلفة وبدرجات متباينة من الموهبة الكلامية قد أعطوا نمط النمو الذي وصفه بياجيه .

ان المراحل المقترحة لم تعد ترتبط بالعمر ربطا شديدا ، كما كان الحال من قبل ، في أعمال بياجيه المتأخرة . ان الاحتفاظ بمادة التكوين ، مثلا ، يظهر عند الأطفال في أعمار مختلفة . أضف الى ذلك أن ظهور القدرة على الاحتفاظ عند الطفل ليست فجائية ولا كلية . فهناك ظهور متدرج لقابلية الاحتفاظ وهي تختلف من خاصية الى أخرى . ولهذه النقطة أهمية كبيرة بالنسبة للمعلم . ان

الفروق الفردية في نمو المفاهيم عند الأطفال يجب أن تؤثر تأثيرا كبيرا على تصميم المنهج من قبل المعلم الذي يعرف مراحل النمو العامة للأطفال .

ولقد كان أهم تطبيق لنظرية بياجيه في ميداني الرياضيات والعلوم ، دون سواهما من المواضيع المدرسية الأخرى . وطبيعي أن يمتد تكوين المفاهيم الى أبعد من حدود الرياضيات والعلوم . وقد عمد العلماء لتصحيح هذا النقص الى حد ما في السنين الأخيرة ، وذلك عن طريق زيادة البحوث التي تناولت الحقول المعرفية الأخرى .

ان « برونر » و « بريانت » يضعان التشديد الأكبر على الخبرة ، مخالفين بياجيه فيما قاله . وهما يريان أن ثبات المراحل هو نتيجة لثبات الحضارة في انماط تربية الطفل أكثر منه أمرا وراثيا غير متحول في مراحل النمو وتتاليها . ولكن يجب أن نعترف أن البرامج التربوية التي حاولت تسريع النمو لم تعط حتى الآن سوى نتائج ثانوية لم تنقض مراحل بياجيه وتتاليها .

انعكاسات عمل بياجيه على أعمال المعلم

اذا كان صحيحا أن لنظرية بياجيه حدودها ونقائصها ، فانه صحيح أيضا أننا نستطيع أن نتعلم الكثير مما يساعد المعلم في عمله . وفيما يلي أهم هذه الأمور :

١ – أن تعيين مراحل لنمو الطفل العقلي له انعكاساته الواضحة على تخطيط المناهج . ان بياجيه واضح تماما في اعتقاده أن نمو الخلايا العصبية وتقدم مهارات تكوين المفاهيم يجب أن يظهرا قبل أن يصبح النضج العقلي الكامل ممكنا . ونظرية بياجيه تقول أن بعض الفترات هامة جدا في مجرى النمو العقلي . ولذلك ، على المعلمين أن يكونوا يقظين لما هو ممكن وما هو غير ممكن في عملية تكوين المفاهيم عند أطفالهم . وهذا لا يعني بالطبع أن عليهم أن يلتزموا التزاما دقيقا ببرنامج تعليمي مبني بالكامل على مراحل بياجيه وتتاليها في النمو العقلي . ان مثل هذه الفلسفة ستكون فلسفة تشاؤمية اذا كانت ستقود المعلم الى الجلوس وانتظار ظهور المرحلة التالية . ان من واجب المعلم أن يكون فعّالا في محيط المتعلم التعليمي ، وفيما يخص تكوين المفاهيم واختبار الفرضيات . وفي هذا الصدد ، فان مفهوم العمر العقلي أكثر صلاحا من مفهوم العمر الزمني ، وذلك على اعتبار أننا هنا نهتم بالنمو العقلي لا الجسدي .

٢ – التعليم في المدارس المتوسطة والثانوية يجب أن يبدأ من الاعتبـارات المحسوسة متنقلا ما أمكن الى التفكير المجرد وبانياً اياه . وهذا ما يتضح في كثير من برامج الرياضيات والعلوم التي تبدأ بالأمور التجريبية والعملية قبل الانتقال الى الاستنتاج .

ان فكرة المساهمة الفعالة للطفل في تكوين مفاهيمه تنطلق من قول بياجيه بأن تكوين المفاهيم ينبع من استدخال الأفعال . ان بناء المخططات يتطلب خبرة عملية بالأوضاع المحسوسة بقدر الامكان . وهذا ما يشجع التمثل والتكيف الفاعلين. ولعله من الصحيح القول ، بأن معظمنا وفي أغلب الأحيان نعمل في المستوى المحسوس ، ثم أن الطلاب الثانويين الأقل كفاية قلما يصلون الى أعالي التفكير المجرد . وحتى طلاب الجامعة ، فان لهم مشكلاتهم في هذا الصدد . أنه من الضروري للطالب أن يمارس التمييز بحضور المفاهيم المجردة وبخاصة حين تكون هذه المفاهيم مبنية على مفاهيم أبسط .

٣ – بالنسبة لطلاب المدرسة الابتدائية والطلاب الثانويين الأقل كفاية يجب الاعتماد على التفكير الحدسي والتفكير قبل العملي . وهنا أيضا يجب أن تدعم الخبرة العملية والخبرة الكلامية عملية تكوين المفاهيم . وليلاحظ المعلم أن التفكير الاجرائي في بعض وجوه العمل المدرسي ليس دليلا على تفوق مماثل في الوجوه الأخرى ، وليذكر أن البحوث العلمية قد أظهرت تفاوتا واضحا بين الأفراد في كل من طبيعة الحصول على المفاهيم ومستواه .

٤ – النمو العقلي عملية تراكمية . ان الطبيعة الهيراركية (الهرمية) تتطلب تكوين المخططات الأدنى ليبنى عليها عمل أكثر تقدما . ولذلك ، اذا كانت الأطر العقلية تتوقف على ما سبق ، فانه من الأهمية بمكان أن ننظم مستوى الصعوبة في تقديم المواد الدراسية . وفي هذا القول ، اشارة الى امكان تدخل المعلم في العملية التربوية ورصد تقدمها موفقا بين مرحلة نمو الطفل العامة وبين خصائص نموه الذاتي .

٥ – الكلام هام جدا . ذلك أن اللغة تساعد في استدخال المفاهيم وبالتالي في تكوينها . ان التبادل الكلامي بين المعلم والطفل ، أو بينه وبين أهله ، يكون قناة تواصل هامة يستطيع بواسطتها تعريف العالم والتعرف عليه .

الحواشي الايضاحية

أنظر :

(1) J. Piaget, **Science of Education and the Psychology of the Child.** (London: Longman, 1970).

راجع :

(2) J.S. Bruner, "The Course of Coguitive Growth" in **American Psychology** (No. 19, 1964), pp.1-15.

أنظر :

(3) F.C. Bartlett, **Remembering** (London: Cambridge Unir. Press, 1932).

راجع :

(4) D.O., Hebb, **The Organisation of Behavior.** (New York: Wiley, 1949).

أنظر :

(5) J.S. Bruner, "The Course of Coguitive Growth" in **American Psychology** (No. 19, 1964), pp.1-15.

راجع :

(6) P.E. Bryaut, "Coguitive Development" **Br. Med. Bull.** (No. 27, 1971), pp.200-205.

نموذج نظري واختبار علمي لبيئة حضرية : الكويت

د. عبدالإله أبو عياش *

مقدمة :

جذبت الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وتباين توزيعاتها في البيئات الحضرية اهتمام الباحثين من اقتصاديين وعلماء اجتماع ومخططين وغيرهم . وكثيرا ما كان سوء توزيع هذه الظواهر يؤدى الى مشاكل مختلفة . فسوء التوزيع السكاني مثلاً ، يمكن أن ينتج عنه مشاكل اجتماعية خطيرة خاصة اذا لم تتوفر لدينا رؤيا واضحة عن مستقبل هذا التوزيع . كما أن توطين بعض السكان بالقرب من مناطق صناعية ، يؤدي الى تعرضهم لاخطار صحية تتمثل بشكل رئيسي بمشاكل التلوث . كذلك فان اسكان جماعات متنافرة في منطقة واحدة يؤدى الى توتر ومشاحنات بين هذه الجماعات . وبالاضافة الى ذلك ، فان انتقال مجموعات مختلفة من الناس للسكن في مناطق جديدة يقتضي منها تكيفاً اجتماعياً تبعاً للبيئة الجديدة . وتواجه مثل هذه المشاكل التكيفية القادمين الجدد بشكل رئيسي . ومن هنا ، تبرز أهمية دراسة مثل هذه النواحي في الكويت لأن اكثر من نصف سكانها من الوافدين[1] .

وقد وجد ، على سبيل المثال ، أن من أعقد المشاكل التي تواجه مخططات اعادة تعمير البيئات الحضرية هو رفض بعض الجماعات الفقيرة مغادرة احيائها القديمة . ومبعث هذا الرفض ، هو خوفهم من اضطراب العلاقات الاجتماعية التي تشدهم في مثل هذه الاحياء . فاعادة توزيع السكان يقترن عادة بتبدلات في طبيعة العلاقات الاجتماعية . وكلما تباعدت المسافات التي تفصل بين سكان الاحياء القديمة في مناطقهم الجديدة ، كلما تزايدت احتمالات تخلخل العلاقات الاجتماعية بينهم .

---

* أستاذ الجغرافيا بكلية الآداب في جامعة الكويت .

وعندما يتبدل توزيع السكان ، يتبعه تغيرات واسعة في توزيع الفعاليات والنشاطات المرتبطة بهم . وتعتبر الخدمات التجارية من اكثر الفعاليات ارتباطاً بالتغيرات السكانية . وليس من شك في أن تبدل مثل هذه الخدمات يؤدى هو الآخر الى بعض المشاكل الاجتماعية . فعندما يهاجر جزء من السكان من منطقة ما ، فان نشاطها التجارى يضعف بحكم انخفاض الطلب الناجم عن الهجرة . واذا ضعف النشاط التجاري ، قلّت فرص العمل المتوفرة مما ينتج عنه تقلص في حجم اليد العاملة المطلوبة بحيث تضطر بعض الخدمات الى الاستغناء عن جزء من العاملين فيها مما يؤدى الى ارتفاع نسبة البطالة . واذا ارتفعت نسبة البطالة ، تأخذ المشاكل الاجتماعية بالتزايد . لهذا كله ، تصبح دراسة توزيع السكان والخدمات المرتبطة بها والعوامل المؤثرة بها مهمة تواجه الباحثين الاجتماعيين بتحد دائم .

وقد تركزت معظم الدراسات المتعلقة بالظواهر الاجتماعية والاقتصادية ، المشار اليها اعلاه ، على تحليل انماطها وأشكالها . وظهرت محاولات عديدة لبناء نظريات ونماذج لدراسة انماط وسلوك مثل هذه الظواهر . فمثلا درس « بيرجس » توزيع النطاقات السكنية المختلفة في البيئة الحضرية ضمن ما أطلق عليه اسم نظرية النطاق الدائري (Concentric Zone Theory) [٢] . وطوّر « هومر هويت » نموذجا لدراسة التركيب المكاني للمدينة وخاصة توزيع المناطق السكنية فيها[٣] . أما « هاريس واولمان » فقد قاما ببناء نموذج لكيفية توزيع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في المدينة[٤] كما تم تطوير بعض النظريات كنظرية المكان المركزى (Central Place Theory) لدراسة توزيع الفعاليات وخاصة التجارية في المدينة[٥] واستخدمت نظرية « فيبر » لدراسة العوامل المؤثرة في اختيار مواقع الصناعة[٦] . كما ظهرت نظريات ونماذج لدراسة العوامل المؤثرة في استعمالات الأرض وكثافات الاستعمال ونوعياتها .[٧]

وبرزت نماذج أخرى تتعلق بتوزيع السكان وتباين كثافاتهم . وبما أن السكان هم العامل المهم والمباشر ، الذى يؤدى تزايده او تناقصه الى تبدل في خصائص الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة ، فقد ظهرت دراسات كثيرة لمعرفة

أسباب اختلاف التوزيعات السكانية في المدن وتباين كثافاتها من منطقة لأخرى ، ثم ارتباط الفعاليات الاقتصادية وخاصة التجارية بتوزيع هذه الكثافات . ويعتبر «كولن كلارك» أول من حاول بناء نموذج نظري لدراسة وتفسير تباين التوزيع السكاني وكثافاته في المدن(٨) .

يعتبر هذه الدراسة محاولة لدراسة جانب معين من جوانب البيئة الحضرية في الكويت ، وهو تباين التوزيع السكاني في مدينة الكويت في ضوء التركيب النظري لنموذج كلارك . كما تهدف الى دراسة العلاقات بين كثافة النشاط التجاري وارتباطه بالكثافة السكانية . ولكن قبل أن نناقش البنية الرئيسية لنموذج كلارك ، سنلقي نظرة على تطور الكويت السكاني واتجاهات توزيع السكان وكثافاتهم في مدينة الكويت .

نمو الكويت السكاني :

من النادر أن نجد بلدا نما سكانه بالسرعة والحجم الذى شهدته الكويت . فالتحول الذى أدخله اكتشاف واستغلال النفط كان جذريا ولم يقتصر على جانب واحد وانما تعداه الى جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية مما أدى الى تدفق الأيدى العاملة من خارج حدود الدولة . وأخذ التركز السكاني يأخذ انماطا مختلفة ومتعددة ودائمة التبدل . فشهدت مدينة الكويت تبدلا في توزيع انماط السكان وكثافاتهم . فقد كان التركز في بداية الخمسينات في مناطق قريبة من نواة مدينة الكويت القديمة والمحصورة بين الطريق الدائرى الأول تقريباً والبحر . الا ان التزايد السكاني الناتج عن التزايد الطبيعي للسكان والهجرة من خارج حدود الدولة أدى الى تزايد الضغط على رقعة الأرض فبدأت عملية ديناميكية من التوسع السكاني باتجاه الأطراف . وبما أن هذا التوسع لم يتم بالمقدار نفسه في الاتجاهات المختلفة ، توزعت الكثافات السكانية بأشكال ومقادير مختلفة . كذلك ، قامت من حول التجمعات السكانية المتنامية نشاطات تجارية متنوعة تباينت هي الأخرى في كثافاتها حسب تباين الكثافات السكانية .

فاذا عدنا الى أوائل هذا القرن لم يكن في الكويت سوى عشرة آلاف نسمة .

وعلى الرغم من التزايد السكاني المستمر ، الا أنه حتى العام ١٩٤٨ لم يتعد عدد سكان الكويت (٨٥) ألف نسمة . وتضاعف هذا الرقم . بعد اربع سنوات أي في العام ١٩٥٢ نتيجة الهجرة من الخارج التي اشتدت مع تزايد عائدات النفط المصدر الى الاسواق الخارجية . وفي العام ١٩٥٧ ، وصل عدد سكان الكويت الى (٢٠٦) آلاف نسمة . أما في العام ١٩٦١ ، فبلغ عدد السكان (٣٢٢) ألف نسمة ، وفي العام ١٩٧٠ قفز الرقم الى (٧٣٣) الف نسمة [٩]. وبعد ذلك بخمس سنوات وصل عدد سكان الكويت الى المليون نسمة . وتضم مدينة الكويت المتروبوليتانية حوالى ٦٠٪ من مجموع السكان . وخلال هذه الفترة الممتدة من الخمسينات حتى الوقت الحاضر تضاعفت مساحة الكويت الحضرية عشرات المرات ، فزادت من بضعة كيلومترات مربعة الى حوالى (٦٥٠) ألف كيلومتر مربع [١٠].

بيئة الكويت الحضرية :

تتصف البيئة الحضرية للكويت بالتغير والتبدل الدائمين . لذلك فان توزيع السكان وكثافاتهم في تغير مستمر نتيجة عاملين رئيسيين هما التزايد الطبيعي للسكان والتزايد الناتج عن الهجرة الخارجية من ناحية ، ونتيجة الهجرة الداخلية من ناحية أخرى وخاصة تبديل وتغيير مناطق السكن . فمثلا حتى العام ١٩٥٧ ، هاجر من قلب مدينة الكويت الى مناطق الضواحي والمدن والقرى الأخرى حوالى (٣٣) ألف كويتي . وترتبط الهجرة الداخلية من منطقة الى منطقة بعوامل اجتماعية واقتصادية وادارية . فالعوامل الاجتماعية التي تشكل قوى طاردة هي ، على سبيل المثال ، ازدحام المناطق السكنية والحاجة الى مناطق سكنية أفضل من النواحي الصحية والسكنية والرغبة في البعد عن الضوضاء . أما العوامل الاقتصادية ، فهي تلك الناتجة عن البحث عن فرص جديدة للعمل في مناطق خارج مركز المدينة . أما العوامل الادارية فترتبط بالتنظيمات السكنية التي تتولى الادارات تخطيطها وتنفيذها كبناء مناطق سكنية جديدة وتحسين الوضع السكني للسكان . وعلى الرغم من أن مركز مدينة الكويت أخذ يمثل مركزا للقوى الطاردة بالنسبة للكويتيين ، فقد بقي مركز جذب رئيسي بالنسبة لغير الكويتيين . ووسط المدينة عادة يجذب العمال المهاجرين وذلك لتوفر وتركز مكاتب الشركات والاعمال المتنوعة . ففي

١٩٥٧ ، كان اكثر من ثلث السكان غير الكويتيين أى حوالى (٣٩) ألف شخص من أصل (٨٤) ألف شخص يتركزون في مدينة الكويت[١١] . وفي الفترة الممتدة من ١٩٥٧–١٩٦٥ ، كان اكثر من نصف سكان الكويت يتركزون في مدينة الكويت المتروبوليتانية . فمن مجموع السكان البالغ عددهم (٤٦٧) ألف نسمة تقريباً ، كان هناك حوالى (٢٩٩) ألف نسمة يعيشون في الكويت المتربوليتانية .

وحدث نتيجة تطور الحجم السكاني واستمرار التبدلات السكانية تغير في توزيع السكان . فهناك مناطق نمت بشكل واسع كالسالمية التي زاد عدد سكانها من حوالى (٤) آلاف نسمة في ١٩٥٧ الى حوالى (٣٩) ألف نسمة في ١٩٦٥ . أما حولي فزادت خلال هذه الفترة من (١٥) ألف نسمة الى (٥٥) ألف نسمة . وقد بقي وسط المدينة محتفظا بدرجة شديدة من التركز السكاني على الرغم من هجرة الكويتيين . فمثلا كانت الكثافة السكانية في المدينة في ١٩٥٧ حوالى (١٢٧٥٠) شخص/كم^{٢} انخفضت الى (١١٨١٢) نسمة/كم^{٢} في ١٩٦١ ، ثم عادت للارتفاع الى (١٢١٤٧) شخص/كم^{٢} في العام ١٩٦٥ . أما المناطق المحيطة بمركز المدينة فقد ازدادت كثافاتها بنسب عالية ، فارتفعت الكثافة في منطقة المرقاب من (٥٩٨٦) نسمة/كم^{٢} الى (١٧٦١٣) نسمة/كم^{٢} . أما خارج حدود المدينة القديمة ، فقد تزايدت كثافات السكان بنسب متفاوتة . ففي الشويخ مثلا ، زادت الكثافة السكانية من (١٢١٤) نسمة/كم^{٢} الى (٣٠٢٨) نسمة/كم^{٢} ، وتزايدت الكثافة في حولي من (١٩٤٥) شخص/كم^{٢} الى (٤٩٥٧) شخص/كم^{٢} ما بين ١٩٥٧ الى ١٩٦١ ، ثم تزايدت الى (٨٤٩٢) نسمة/كم^{٢} في ١٩٦٥ .[١٢]

وعلى الرغم من تناقص الكثافة السكانية بالبعد عن مركز المدينة ، فان هذا التناقص ليس منتظم الاستمرارية التنازلية . والذى يميز مدينة الكويت عن الكثير من مدن العالم هو أن المناطق السكنية مخططة ضمن كثافات معينة كالدسمة والقادسية والشامية . وهذا يؤدي الى نمط يختلف عن التوقعات النظرية المبنية على أساس تباين الكثافات السكانية غير المحددة بالتنظيمات الادارية . ومع ذلك اذا وزعنا الكويت على أساس مناطق دائرية تبتعد عن مركز المدينة باتجاه الأطراف ، وأخذنا

الكثافات السكانية لهذه المناطق فاننا سنحصل على خط انحداري يمثل انخفاضا مستمرا في الكثافة السكانية بالبعد عن وسط المدينة .

ويرتبط بالكثافات السكانية وبالبعد عن المدينة كثافات النشاطات التجارية فكلما ابتعدنا عن مركز المدينة ، كلما توقعنا انخفاضا في كثافة النشاط التجاري . كذلك كلما قلت الكثافات السكانية توقعنا انخفاضا في الكثافة التجارية . وقد أوضحت احصائيات ١٩٦٥ أنه كان في الكويت (١١٢٥٧) مؤسسة تمارس نشاطات مختلفة كبيع المفرق والجملة والخدمات . وتتركز معظم هذه المؤسسات في وسط المدينة . فمن المجموع العام للمؤسسات تتركز (٦٠٨٨) مؤسسة في وسط المدينة . أما خارج حدود المدينة فقد كان هناك تركز واضح في منطقتين رئيسيتين هما السالمية وحولي . فالأولى تضمنت (١٣٩١) مؤسسة وحولي (١٥٨٣) مؤسسة تجارية . وقدكان يعمل في هذه المؤسسات ما مجموعه (١٢١١٦) مستخدما . وتدل نسبة الأشخاص الى المؤسسات الى صغر حجم المؤسسات التجارية بشكل عام . وقد صنف «الن هل» هذه المؤسسات ضمن ٨٦ نوعا من المحلات التجارية كمحلات الملابس الرجالية والنسائية ومحلات الأحذية ، والبقالات ، ومحلات الحلويات ، والمقاهي والحلاقين والفنادق وغيرها[١٣]

نموذج تباين الكثافات مكانيا :

لقد جرت محاولات عديدة من قبل الجغرافيين لدراسة العلاقات الارتباطية بين المسافة متمثلة بالبعد عن مركز المدينة وبين تباين الكثافة السكانية[١٤] . ويعتبر «كولن كلارك» أول من حاول بناء نموذج نظرى لدراسة علاقة الكثافة السكانية في المناطق الحضرية بالبعد الافقي عن مراكز المدينة[١٥] . ويقوم نموذجه على أساس أن الكثافة السكانية تتناقص بقيمة أسيّة (Exponentially) بالبعد عن مركز المدينة . والواقع أن مساهمة كلارك الرئيسية كانت في ملاحظاته عن التناقص المنتظم للكثافة السكانية بالبعد عن مركز المدينة اكثر مما كانت في بناء نموذج لتطبيقه على كل الحالات وفي كل الاوقات . وقد قام هذا الباحث فيما بعد بتوسيع المفاهيم الرئيسية في نموذجه . وقد قبل كثيرون من الباحثين تعميمات كلارك وتوسعوا

في تطبيق وتحوير المعادلة الرئيسية التي تشكل قاعدة نموذجه في دراسات تباين الكثافات السكانية في المدن[١٦] وبأبسط صورها ، فان المعادلة الرئيسية في نموذج كلارك تكتب بالشكل التالى :

حيث أن كس (كم ى) مرفوعة لقوة أسيّة مقدارها (B-س)

كس =الكثافة السكانية عن المسافة س

س = مقدار المسافة عن مركز المدينة

كم = الكثافة عن مركز المدينة

ى = أساس لوغاريتمي

B = مكافئ الانحدار للمسافة أو القيمة الأسيّة للمسافة

وباستخدام التحويل اللوغاريتمي تصبح المعادلة كالتالى :

لوكس = لوكم -Bس

فالعلاقة التي تحملها هذه المعادلة هي علاقة خطية (Linear Relationship) . لذلك ، يمكن تطبيق العلاقة بين الكثافة السكانية والمسافة على شكل معادلة خطية (Linear Equation) . ولما كان نموذج الانحدار (Regression Model) يتضمن تحليل العلاقات الخطية ، يمكننا تطبيق هذا النموذج لدراسة تباين الكثافة السكانية في مدينة الكويت وارتباطاتها بالبعد عن مركز المدينة . وهذا هو المحور الرئيسي في هذه الدراسة . الا أن دراستنا هذه لن تقتصر على متغيرى (Variables) الكثافة السكانية والمسافة ، بل ستتعداهما الى دراسة العلاقات الارتباطية بين الكثافة التجارية من ناحية ، والكثافة السكانية والبعد عن مركز المدينة من ناحية أخرى . وهذا لا يعني أن هذه المتغيرات هي الوحيدة المؤثرة في تباين الكثافات السكانية ، فهناك مثلا التنظيمات الادارية التي يمكن أن تؤثر في متغير الكثافة السكانية وكذلك وفرة طرق المواصلات والخدمات وغيرها . الا أن دراستنا هذه ستقتصر على هذه المتغيرات نظرا لتوفر البيانات المتعلقة بها . ولا بد قبل المضى في التحليل من ملاحظة أنه بتوسع المدينة مع الزمن ، تقل تدريجياً شدة خط الانحدار الذى يمثل العلاقة بين المسافة والكثافة السكانية ويأخذ الخط يميل نحو الانبساط . كما أن خط

الانحدار يميل الى الاستقامة ويكون اكثر ملاءمة للعلاقة الخطية في مرحلتي الشباب والنضج المبكر للمدينة ، بينما في مرحلتي النضج المتأخر والشيخوخة فان منحنى معادلة من الدرجة الثانية يصبح اكثر ملاءمة لتمثيل العلاقة بين هذين المتغيرين كما يبدو في الشكل (١) . ان ما تعنيه المنحنيات في هذا الشكل أنه في المرحلة الأولى والثانية لتطور المدينة تكون الكثافة السكانية شديدة باتجاه مركز المدينة وتتضاءل تدريجيا وبشكل منتظم بالبعد عن المركز . بينما في المرحلتين الاخيرتين ، يضطرب الانتظام بسبب نشوء مراكز تجارية ثانوية خارج المدينة او بسبب الهجرة من مركز المدينة مما يؤدى الى انخفاض الكثافة السكانية بالبعد عنه المدينة ثم الى ارتفاع مفاجئ حول النويات التجارية ثم انخفاضا اخر بالبعد عن مراكز هذه النويات .

ولاننا نفترض بان مدينة الكويت مدينة شابة ، ولأن الاحصائيات هي لبداية الستينات ، سنحاول دراسة العلاقة بين المسافة والكثافة السكانية في ضوء العلاقة الخطية لنموذج الانحدار . ولكننا قبل أن ندخل البيانات المتعلقة بهذين المتغيرين في التحليل سنلقى نظرة تفحصية على هدف هذا النموذج وبنيته الرئيسية .

نموذج الانحدار :

يهدف هذا النوع من التحليل الاحصائي الى قياس العلاقة الأرتباطية بين متغير معتمد (Dependent Variable) ومتغير مستقل أو اكثر (Independent Variable) كما يهدف الى تقدير قيمة التأثر الحاصل على المتغير المعتمد بفعل علاقته بالمتغير او المتغيرات المستقلة . بالاضافة الى ذلك ، يهدف هذا النموذج الى تنبؤ أو توقع قيمة مساهمة كل متغير مستقل في التأثير على المتغير المعتمد واعطاء القيمة التوقعية النهائية في المعادلة الرئيسية بعد ايجاد قيم الثوابت (Constants) . فمثلا ، في دراسة العلاقة بين المسافة والكثافة السكانية ، نعتبر المسافة بمثابة المتغير المستقل الذى يؤثر في سلوكه في سلوك المتغير المعتمد – أي الكثافة السكانية . فعندما يزداد بعد المسافة عن مركز المدينة ، تتناقص الكثافة السكانية . فسلوك وتغير الكثافة السكانية اذن مرتبط بتغير المسافة . كما أن تحليل الانحدار يعتمد على تقدير قوة الارتباط (Strength of Association) بين المتغيرات المستقلة

والمتغيرات المعتمدة . وتمثلها في هذه الحالة قيمة يطلق عليها (R^2) . وهذه القيمة تقيس كمية التباين الذى تم تفسيره بواسطة خط الانحدار .

ويتمثل النموذج جبريا بالمعادلة التالية :

ص = a + B١ س١ + B٢ س٢ + . . . + Bن س ن

حيث أن :

ص = المتغير المعتمد

س ن = المتغيرات المستقلة .

a ، B = ثوابت

ويتبع في تحديد خط الانحدار أسلوب أقل التربيعات (Least Squares Method) . والمهم في هذه المعادلة هو تقدير الثوابت .[١٣]

العلاقة بين المسافة السكانية لمدينة الكويت :

من الملاحظ أن الكثافة السكانية لمدينة الكويت المتروبوليتانية تتناقص بشكل عام بالابتعاد عن مركز المدينة نحو الاطراف أو الضواحي . ألا أن الخط الانحدارى الذى يمثل العلاقة السلبية بين هذين المتغيرين يعتريه بعض الصعود والهبوط نتيجة الارتفاعات المفاجئة للكثافات السكانية في بعض المناطق . ولتحليل هذه العلاقة ، ورغم هذا الصعود والهبوط ، فاننا نفترض أن العلاقة الخطية ما زالت مناسبة لتقدير حجم واتجاه الارتباط بين هذين المتغيرين . ولقد طرحنا في هذا الصدد فرضية بسيطة تنص على أن الكثافة السكانية في المنطقة المتروبوليتانية لمدينة الكويت تتناقص تدريجيا بالبعد عن مركز المدينة (أى كلما ازدادت المسافة) . أى أننا نتوقع علاقة سلبية ذات أهمية بين هذين لتغيرين . ولاختبار هذه الفرضية ، كان لا بد من توفر الاحصائيات الضرورية لتحليل العلاقة الارتباطية ومن ثم أستنتاج مقدار واتجاه هذه العلاقة . وقد أختير لاختبار هذه الفرضية أحصائيات تمثل ١٩ منطقة أى أنه أصبح لدينا ١٩ حالة ويتكون لدينا نتيجة لذلك مصفوفة (Matrix) مكونة من ١٩ صف (Rows) وعمودين (Columns) . فاذا أطلقنا على هذه المصفوفة أسم (س) فيمكننا تمثيل هذه الاحصائيات هكذا (س١٩×٢) ويوضح جدول (١) الكثافات السكانية والمسافات حسب المناطق . وهذه

الاحصائيات تمثل البيانات المتعلقة بهذين المتغيرين لعام ١٩٦٥ .

وعندما أدخلت هذه البيانات في التحليل الاحصائي أعتمادا على نموذج الانحدار ، وجدنا أن هناك أتجاها ملموسا في العلاقة السلبية بين الكثافة السكانية والبعد عن مركز المدينة وبما أن مكافئ الأرتباط (Correlation Coefficient) بين هذين المتغيرين هو حوالى (٦٤ر٠) ، فان هذه العلاقة ليست عالية الا أنها تشير ألى أهمية العلاقة في مستوى أقل من (٠١ر٠) أى أن هناك احتمالا أقل من واحد في الألف أن تكون هذه العلاقة قد حدثت بفعل الصدفة من الناحية الاحصائية الاحتمالية . وعلى الرغم من أن العلاقة ليست وثيقة جداً ، فان التباين الذي تم تفسيره من الكثافة السكانية والمرتبط بالمسافة يكون حوالى (٤١ر٠) . أى أن (R^2) هي حوالى (٤١ر٠) أى أن حوالى ٤٠ ./. من التباين في الكثافة السكانية أمكن تفسيره بتأثير التباعد المسافي عن مركز المدينة . وقيمة (R^2) هى الاخرى ذات مغزى احصائي كما يوضحها الاختبار القائم على قيمة (t-Student Score) والتي تشير الى أهمية أحصائية على مستوى (٠١ر٠) أى أن هناك أحتمالا مقداره أقل من واحد بالمائة أن تكون هذه العلاقة قد حدثت بمجرد الصدفة مما يوضح أهمية تأثير المسافة على تباين الكثافات السكانية . أن ذلك يعني أنه على الرغم من من صغر قيمة (R^2) ، فان هناك أسباباً تدعو للقول بأن هناك عوامل تؤثر في توزيع الكثافات السكانية كما رأيناها في الجدول (١) .

ويمكن تفسير العلاقة بين المتغيرين بسبب بعض الانحرافات الشديدة في الاتجاه الاحصائي للقيم المتعلقة بالمتغيرين . فمثلا ، نجد أن الكثافة السكانية تستمر في التناقص الا أنها ترتفع فجأة في منطقة الدسمة ثم تنخفض في الشامية وتعود الى الأرتفاع في القادسية . وهناك مثال أكثر وضوحا في العديليه وحولي حيث تكون الكثافة في الأولى ٦٨٨ شخصاً / كم٢ بينما يصل الى ٨ الاف نسمة / كم٢ في الثانية ، مما يخلق اضطرابا شديدا في الكثافة التنازلية . وهذا هو في الواقع أحد الأسباب الرئيسية لضعف العلاقة .

أما قيم الثوابت (a) و (b) فهي ٤ر١٢٣٦٤ (و) ٦ر١٥٥١ على التوالى . وتعطينا المعادلة التالية القدرة على توقع الكثافات السكانية في ضوء معرفة المسافة عن مركز المدينة .

ص = ٤ر١٢٣٦٤ – ٦ر١٥٥١ × س

ومن هذه المعادلة أستطعنا الحصول على القيم المتوقعة لـ (ص) كما تبدو في الجدول (٢) . نلاحظ من الجدول أن هناك بعض الانحرافات الكبيرة كمنطقة شرق ١ ، والعديلية وحولي والصليبخات والشامية والصالحية . الا أن هناك مناطق قريبة من القيم الاصلية كمنطقة القادسية والفيحاء وكيفان .

تباين الكثافة التجارية :

لقد اقتصر التحليل السابق على الكثافة السكانية والبعد عن مركز المدينة أما التحليل الوارد هنا فهو لاكثر من متغيرين اذ يشمل على اربعة متغيرات . فالمتغير المعتمد في هذا التحليل هو عدد أنواع المحلات التجارية . أما المتغيرات المستقلة الثلاثة فهي الكثافة السكانية لعام ١٩٦١ ولعام ١٩٦٥ والمسافة عن مركز المدينة . ويمكننا هنا طرح فرضيتين مشابهتين للفرضية الأولى في التحليل السابق . وتنص أولى الفرضيتين على أن الكثافة التجارية تنخفض بالبعد عن مركز المدينة ، أما الفرضية الثانية فتنص على أن الكثافة التجارية تزداد مع الكثافة السكانية . أي أننا نتوقع أن نجد علاقة سلبية في الحالة الاولى ، وعلاقة ايجابية في الحالة الثانية . ولقد قمنا باختبار الفرضيتين في ضوء قيم مكافئات الارتباط بين هذه المتغرات كما تبدو واضحة في الجدول (٣) . ويتضح من هذا الجدول الذي يمثل مصفوفة مكافئات الارتباط أن هناك علاقة سلبية بين أنواع المحلات التجارية والمسافة ، فكلما ازدادت المسافة عن مركز المدينة بعدا كلما قلت أنواع المحلات التجارية . وعلى الرغم من قبولنا لنص الفرضية المتعلقة بهذين المتغيرين في ضوء العلاقة الارتباطية الهامة والبالغة (–٢٩ر٠) على مستوى ٥٪ الا أن هذه العلاقة ليست قوية الى درجة نستطيع معها الاعتماد على متغير المسافة بشكل رئيسي لتوقع مقدار الكثافة التجارية في مدينة الكويت . أما بالنسبة لبقية المتغيرات ، فيبدو أن أنواع المحلات التجارية ترتبط ارتباطا وثيقا بالكثافة السكابية . وفي ضوء العلاقات الارتباطية المهمة نقبل نص الفرضية الثانية . أن العلاقة الموجبة بين (ص) أي عدد أنواع المحلات التجارية وس ٢ ، وس ٣ أي الكثافة السكانية لعامي ١٩٦١ ، ١٩٦٥ والبالغة ٧٠ر٠ (و) ٨٤ر٠ ، توضح علاقة وثيقة وأهمية الكثافة السكانية

في التأثير على كثافة النشاط التجاري . وبما أن العلاقة الارتباطية بين ص (و) س٣ هي اكبر منها بين ص (و) س٢ ، نستنتج أن الكثافة السكانية لعام ١٩٦٥ هي أكثر ارتباطا بالكثافة التجارية من متغير الكثافة السكانية لعام ١٩٦١ . وبما أن العلاقة مهمةعلى مستوى ٠١ر٠ فان ذلك يدعو للقول بأن هناك احتمالا أقل من واحد في الالف أن تكون هذه العلاقة قد حدثت نتيجة الصدفة .

ولدراسة امكانية تنبؤ الكثافة التجارية في ضوء تأثير المتغيرات الثلاثة ، أدخلت المتغيرات الاربعة في التحليل الاحصائي بواسطة نموذج الانحدار . وقد استخدمت في التحليل ١٤ منطقة كما يتضح في الجدول (٤) . أي أنه يصبح لدينا مصفوفة مكونة من ١٤ حالة وأربعة متغيرات . ويمكن أن نرمز اليها كالتالى : (س ١٤×٤) . ويلاحظ أنه في التحليل السابق المتعلق بمتغيري الكثافة السكانية والمسافة استخدمت ١٩ منطقة . والواقع أن تغاضينا عن خمس مناطق هو بسبب عدم توفر كل الاحصائيات المتعلقة بالمتغيرات الاربعة . وقد أدخل متغير انواع المحلات التجارية كمتغير معتمد وأدخلت المتغيرات الاخرى كمتغيرات مستقلة . ويمكن وضع المعادلة الجبرية كالتالى :

ص = a + B١س١ + B٢س٢ + B٣س٣

حيث أن : ص = عدد أنواع المحلات التجارية

س١ = المسافة عن مركز المدينة بالكيلومترات

س٢ = الكثافة السكانية / كم٢ لعام ١٩٦١

س٣ = الكثافة السكانبة / كم٢ لعام ١٩٦٥

وقد أشارت نتيجة التحليل الى علاقة وثيقة بين كثافة النشاط التجارى والمتغيرات الثلاث . فنسبة التباين الذى تم تفسيره في سلوك المتغير المعتمد متاثرا بالمتغيرات الثلاث بلغ (٨٧ر٠) ، أي أن قيمة (R2) بلغت (٨٧ر٠) وبعبارة أخرى فان (٨٧ر٠) من التباين في المتغير المعتمد (النشاط التجارى) أمكن تفسير تباينه بواسطة المتغيرات الثلاث . وتعتبر هذه العلاقة وثيقة جدا أو هي أكثر تقدما على الحالة الأولى . أى هناك علاقة أوثق وأقوى بين كثافة النشاط التجارى والبعد عن مركز المدينة وتباين الكثافة السكانية من العلاقة بين تباين الكثافة السكانية

والبعد عن مركز المدينة . ويمكن توضيح نتيجة المعادلة الخطية التي أستخدمت لقياس القيم المتوقعة لانواع المحلات التجارية بالصيغة التالية :

ص = ٣٥ر١٥ + ١٤ر٤ س١ − ٢٢ر١ س٢ + ٦٤ر٤ س٣

أى أن قيم a = − ٣٥ر١٥

١B = ١٤ر٤

٢B = − ٢٢ر١

٣B = ٦٤ر٤

وتستخدم هذه المعادلة كما أوضحنا سابقا في توقع وتنبوء كثافة النشاط التجارى على أساس معرفتنا لقيم الكثافة السكانية والمسافة . فعلى سبيل المثال ، فان كثافة النشاط التجارى متمثلة بالمحلات التجارية في المنطقة التي تبعد عن مركز المدينة ٦ر٣ كيلومترات ، التي كانت فيها الكثافات السكانية لعامي ١٩٦١ ، ١٩٦٥ هي (٢٢٤٧) نسمة/كم٢ و٣٠٦٢ نسمة/كم٢ على التوالى ، تبلغ ١١ نوعا من المحلات التجارية . وبالنظر الى الجدول (٥) الذى يبين القيم الاصيلية لكثافة النشاط التجارى والقيم المتوقعة ، نرى أن الفروق بشكل عام قليلة مما يؤكد ملاءمة نموذج الانحدار الخطي لدراسة العلاقات بين المتغيرات الواردة في عهذا البحث . ويلاحظ أن أهم المتغيرات الثلاث هو متغير الكثافة السكانية لعام ١٩٦٥ ، يليه متغير الكثافة لعام ١٩٦١ ، ويأتي بالدرجة الثالثة متغير المسافة .

الخلاصة :

لقد كان للنمو السكاني المضطرد في الكويت تأثيره الكبير على تباين انماط الكثافات السكانية وشدتها في مدينة الكويت . وقد لعبت الهجرة الداخلية وخاصة من وسط المدينة الى أطرافها دورا مهما في تبدل وتغير الانماط السكانية . وقمنا في هذا البحث بدراسة تباين الكثافات السكانية في ضوء متغير المسافة المتمثل بالبعد عن مركز المدينة كما بحثنا أيضا في تباين الكثافات التجارية وعلاقتها بالكثافات السكانية والمسافة . وطرحت لهذا الغرض ثلاث فرضيات بسيطة ، تم أختبارها بواسطة تطبيق نموذج الانحدار وذلك لقياس مقدار واتجاه العلاقات

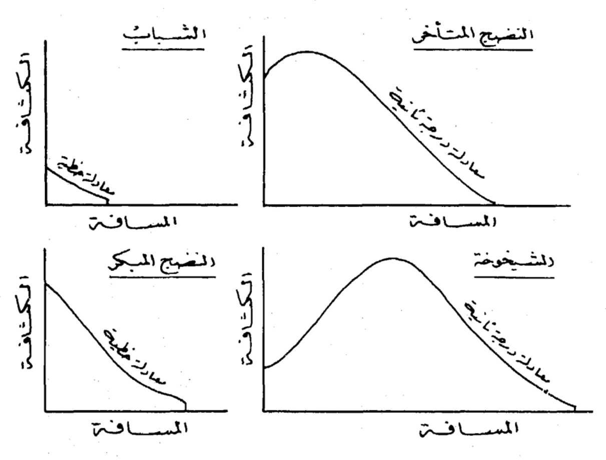
الارتباطية بين المتغيرات المذكورة . ولقد طبق هذا النموذج لأنه اكثر النماذج ملاءمة لنموذج كلارك المتعلق بدراسة تباين الكثافات السكانية والذى أعتمد أساسا في دراسة الكثافات السكانية والتجارية في هذه الدراسة . وعلى الرغم من أهمية المسافة في التأثير على تباين الكثافات السكانية ، الا أن العلاقة الارتباطية لم تكن قوية الى درجة الاعتماد بشكل رئيسي على عامل المسافة لتفسير تباين انماط الكثافة السكانية . أما في التحليل المتعلق بالكثافة التجارية وعلاقتها بالكثافة السكانية ، فقد وجدنا علاقة قوية بين هذين المتغيرين . أى أننا نستطيع الاعتماد الى حد كبير على متغيرات الكثافة السكانية في تفسير تباين الكثافات التجارية في مدينة الكويت .

ان تطبيق مثل هذا النموذج النظري مهم بالنسبة لتوقعاتنا وتنبؤآتنا المستقبلية . ففي ضوء استخدام المسافة ممثلة بالبعد عن مركز المدينة لدراسة الكثافة السكانية ، نستطيع توقع شدة الكثافات السكانية في المناطق المحيطة بمدينة الكويت والتي من المتوقع أن يمتد اليها الزحف السكاني في السنوات العشر او العشرين القادمة . ومعرفتنا للكثافات السكانية في المستقبل مهم في محاولاتنا للتخطيط للفعاليات التي لا بّد وان تواكب التغير في الخصائص السكانية في المناطق الجديدة . فهناك المساكن والخدمات والفعاليات التجارية وطرق المواصلات التي ستحتاجها هذه المناطق بحكم تزايد اعداد السكان وكثافاتهم فيها . فحتى نستطيع التخطيط للمستقبل ، لا بد من توفر صورة واضحة عن توقعاتنا بالنسبة للكثافة السكانية في هذه المناطق .

الا أن اختبارنا لنموذج كلارك ، في ضوء الاحصائيات المتوفرة لدينا ، أظهر انه – كان قادرا على تفسير جزء من التباين في توزيع كثافات السكان – فانه في ضوء النتائج التي استحصلنا عليها ، لا يمكننا الاعتماد على هذا النموذج بشكل كلي لتفسير التباين السكاني في المستقبل في الكويت .

– الا اننا ، من ناحية أخرى ، نستطيع التأكيد على أن الكثافة السكانية متغير مهم في توقع كثافة النشاط التجاري . أى أننا في محاولاتنا لتوقع النشاطات التجارية في المستقبل ، واعتمادا على حاجاتنا التخطيطية ، نستطيع الاعتماد على

متغير الكثافة السكانية الى حد بعيد في التخطيط لنوعية النشاط التجاري الذى لا بد من قيامه مع توسع حدود مدينة الكويت وتزايد كثافة سكانها في المناطق المحيطة بها



شكل (١) العلاقات بين الكثافة السكانية والمسافة خلال مراحل نمو المدينة :

جدول (١)

مقادير الكثافات السكانية / كم٢ والمسافة عن مركز المدينة لعام ١٩٦٥

المنطقــــة	الكثافة السكانية / كم٢	المسافة عن مركز المدينة / كم٨
شــــرق ١	٢٤١٤٧	٣ر٠
شــــرق ٢	١٥٤١٠	٤ر٠
المرقـــاب	١٧٦١٣	٠ر١
القبلـــة	٩٢٩٦	٣ر١
الصالحيـــة	٥٢٢٩	٤ر١
دسمـــان	٤٠٨٤	٠ر٢
الشويـــخ	٣٠٢٨	١ر٢
الدسمـــة	٨١٣٢	٤ر٢
الشاميـــة	٣٦٣٢	٨ر٢
القادسيـــة	٦٥٥١	٦ر٣
الدعيـــة	٣٠٦٢	٦ر٣
الفيحـــاء	٦٠٣٤	٨ر٣
كيفـــان	٦٧٣٢	٠ر٤
الشعـــب	٢٣٢٥	٨ر٤
العديليـــة	٦٨٨	٢ر٥
الخالديـــة	٢٧٨٣	٤ر٥
حولـــى	٨٤٩٢	٦و٥
الصليبخـــات	٤٩٨	٠ر٨
الساليـــة	٢١٣٥	٠ر١٠

جدول (٢)

القيم الاصلية المتوقعة للكثافة السكانية وفروقها مستنتجة من نموذج الانحدار

المنطقة	القيمة الاصلية	القيمة المتوقعة	الفرق
شرق ١	٢٤١٤	١١٨٩٩	١٢٢٤٨
شرق ٢	١٥٤١٠	١١٧٤٣	٣٦٦٧
المرقاب	١٧٦١٣	١٠٨١٢	٦٨٠٠
القبلة	٩٢٩٦	١٠٣٤٧	١٠٠٥
الصالحية	٥٢٢٩	١٠١٩٢	– ٤٩٦٣
دسمان	٤٠٨٤	٩٢٦١	– ٥١٧٧
الشويخ	٣٠٢٨	٢١٠٦	– ٦٠٧٨
الدسمة	٨١٣٢	٨٦٤٠	– ٥٠٨
الشامية	٣٦٣٢	٨٠١٩	– ٤٣٨٧
القادسية	٦٠٥٥	٦٧٧٨	– ٢٢٧
الدعية	٣٠٦٢	٦٧٧٨	– ٣٧١٦
الفيحاء	٦٠٣٤	٦٤٦٨	– ٤٣٤
كيفان	٦٧٣٢	٦١٥٧	٥٧٥
الشعب	٢٣٢٦	٤٩١٦	– ٢٥٩١
العديلية	٦٨٨	٤٢٩٥	٣٦٠٧
الخالدية	٢٧٨٣	٣٩٨٥	١٢٠٢
حولى	٨٤٩٢	٣٦٧٥	٤٨١٧
الصليبخات	٤٩٨	٤٩	٥٤٧
السالمية	٢١٣٥	– ٣١٥٢	٥٢٨٧

جدول (٣)

مصفوفة مكافئات الأرتباط

المتغيرات	س ١	س ٢	س ٣	س ٤
س ١	١	-٦٤٦ر٠	-٦٨٤ر٠	-٢٩ر٠
س ٢		١	٩١٢ر٠	٧٠٥ر٠
س ٣			١	٨٤٠ر٠
ص				١

كل القيم مهمة احصائيا في مستوى ٠١ر٠ Significant at 0,01 Level
ما عدا قيمة ٢٩ر٠ ذات الاهمية في مستوى ٠٥ر٠

س١ = المسافة

س٢ = الكثافة السكانية لعام ١٩٦١

س٣ = الكثافة السكانية لعام ١٩٦٥

ص = أنواع المحلات التجارية .

المصدر : أنظر هامش (١١)

جدول (٤)

متغيرات المسافة والكثافات السكانية والتجارية

المنطقة	المسافة (كم)	الكثافة السكانية ١٩٦١ / كم٢	الكثافة السكانية ١٩٦٥ / كم٢	انواع المحلات التجارية
شرق ١	٣ر٠	١٨٥٩٦	٢٤١٤٧	٧٠
شرق ٢	٤ر٠	١٤٤٩٩	١٥٤١٠	٤٩
المرقاب	١	٥٩٨٦	١٧٦١٣	٦٥
الشويخ	١ر٢	١٢١٤	٣٠٢٨	١٣
الدسمة	٤ر٢	٥١٨٤	٨١٣٢	١٨
الشامية	٨ر٢	٣١٣٣	٣٦٣٢	١٩
القادسية	٦ر٣	٣٦٠٦	٤٥٥١	١٧
الدعية	٦ر٣	٢٢٤٧	٣٠٦٢	١١
الفيحاء	٨ر٣	٤٥٤٠	٦٠٣٤	١٠
كيفان	٤	٤٦٦١	٦٧٣٢	١٩
الشعب	٨ر٤	٩٦٤	٢٣٢٥	٨
حولي	٦ر٥	٤٩٥١	٨٤٩٢	٥٣
الصليبخات	٨	٧٢٠	٤٩٨	١٣
السالمية	١٠	١٠٦٩	٢١٣٥	٤١

جدول (٥)

القيم الاصلية والمتوقعة لكثافة النشاط التجاري والفرق بينهما مستنتجة من نموذج الانحدار

المنطقة	القيمة الاصلية	القيمة المتوقعه	الفرق
شرق ١	٧٠	٧٥ر٣	— ٥ر٣٢
شرق ٢	٤٩	٤٠ر٢	٨ر٨
المرقاب	٦٥	٦٣ر٢	١ر٨
الشويخ	١٣	٥ر٩	٧ر١
الدسمة	١٨	٢٦	٨
الشامية	١٩	٩ر٣	٩ر٧
القادسية	١٧	١٦ر٣	٠ر٧
الدعية	١١	١١	٠.٠
الفيحاء	١٠	٢٢ر٨	— ١٢ر٨
كيفان	١٩	٢٦ر٨	٧ر٨
الشعب	٨	١٤	٦
حولي	٥٣	٤١و٢	١١ر٨
الصليبخات	١٣	١٩ر٢	— ٦ر٢
السالمية	٤١	٣٤ر٦	٦ر٤

الحواشي الايضاحية

* أود أن أشكر الدكتور انطوان كرم على ملاحظاته القيمة ، والسيد محمد شعراوي بقسم الحاسب الالكتروني بجامعة الكويت .

(١) مجلس التخطيط ، **المجموعة الاحصائية السنوية** ، ١٩٧٥ ،الكويت ، ص ٢٢

(2) E.W. Burgess, "The Growth of the City", in R.E. Park and E. Burgess (eds.), **The City** (Chicago: Unir. of Chicago Press, 1025), pp.47-62.
(3) Homer Hoyt, **The Structure and Growth of Residential Neighborhoods in American Cities**, (Washington, Government Printing Office, 1939).
(4) C.D. Harris and E.L. Ullman, "The Nature of Cities", **Annals of the American Academy of Political and Social Science** (1945), pp.7-17.
(5) Walter Christaller, **Central Places in Southern Germany**, C.W. Baskin (Trans.) (Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall Inc., 1966).
(6) Alfred Weber, **Theory of the Location of Industries** (Chicago: Uni. of Chicago, 1929).
(7) William Alonso, "A Theory of the Urban Land Market", **Proceedings, Regional Science Association**, Vol. 6 (1960), Opp.149-157.
(8) Colin Clark, "Urban Population Densities", Journal of the Royal Statistical Society, Vol. 144, Ser. A (1951), pp.490-496.

(٩) د . محمد علي الفراء ، **التنمية الاقتصادية في دولة الكويت** (الكويت ، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧٣) ص ٣٨-٣٩ . أنظر أيضا : فاطمة حسين العبد الرزاق ، **المياه والسكن في الكويت** (الكويت منشورات دار ذات السلاسل) ، ١٩٧٤ ، ص ١٧٧-١٧٩ .

(١٠) استطلاع الكويت **مجلة العربي** عدد ٢٠٤ نوفبر ١٩٧٥) ص ٩٤-١١٣

(11) Allan Hill, **The Urban Development of Kuwait** (Unpublished Ph. D thesis, Uni. of Durham, England, 1969), pp.162-163.
(12) **Ibid**, pp.173-175.
(13) **Ibid**, pp.226-233.
(14) B.J.L. Berry, W. Simmons, and R. Tennant, "Urban Population Densities: Structure and Change"; **Geographical Reviews** Vol.53 (1963) pp.389-405., E. Cassetti "Urban population Density Patterns: An Alternate Explanation, "**Canadian Geographer**, Vol.11 (1967), pp.96-100. and Bruce. E. Newling, The Spatial Variation of Urban Population Densities", **Geographical Review**, Vol.59 (1969), pp.242-52.
(15) Colin Clark "Transport: Maker and Breaker of Cities", **Town Planning Review** Vol.28 (1957-58), pp.237-250, and "The Location of Industries and Population", **Town Planning Review**, Vol.35 (1964-1965), pp.195-218. Also see C. Clark, "Urban Population Density", **Journal of The Royal Statistical Society**, Ser. A, Vol.144, (1951), pp.490-496.

(١٦) أنظر الهامش (١٤) أعلاه .

(17) Paul E. Green and D.S. Tull, **Research For Marketing Decisions** (Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall Inc., 1970), pp.345-46.
(18) S. Gregory, **Statistical Methods and The Geographer** (London, Longmans Co., 1968), p.139.

حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الادارية الخدمية الحكومية

د. عاصم الأعرجي *

مفهوم الكفاءة وهدفها[1] :

قبل المباشرة في البحث في مثل هذا الموضوع الهام في الادارة ، ورغبة في حصر البحث في نقاط أساسية ، لا بد من توضيح المقصود بالكفاءة بقدر ما يتعلق الأمر بالأجهزة الادارية الخدمية الحكومية . وفي هذا المجال ، يمكن تعريف الكفاءة بأنها درجة قابلية الجهاز الاداري الخدمي الحكومي على انتاج الخدمات العامة بالكميات والنوعيات المطلوبة ، وتوزيع هذه الخدمات وفقا للمعايير المحددة ، وذلك بأقل قدر ممكن من المجهودات البشرية والمصادر المادية وبأقصر فترة زمنية ممكنة . وبناء على ذلك ، يمكن القول ، مثلا ، بأن كفاءة الجهاز الاداري الخدمي عالية أو متوسطة أو منخفضة نسبة لمعايير الاداء الموضوعة لهذا الجهاز الاداري والهدف الذي يعمل من أجل تحقيقه . كذلك ، يمكن التعبير عن اختلافات درجات الكفاءة بنسب مئوية أو بارقام حسب درجة توفر البيانات المطلوبة .

يلاحظ على التعريف أعلاه ، بأنه ربط فكرة الكفاءة بعمليات انتاج وتوزيع الخدمات العامة وبالتالي بعملية اشباع الحاجات العامة للجمهور التي وجد الجهاز الاداري الخدمي الحكومي أصلا من أجل اشباعها . أي أن كفاءة الجهاز الاداري الخدمي الحكومي تقاس بمدى قابليته على اشباع حاجات محدّدة للجمهور . وليس من الضروري بالطبع بأن حاجات الجمهور العامة هذه ذات طبيعة آنية فقد يكون القسم الأعظم منها ذات طبيعة مستقبلية تتجسم بأهداف السياسات العامة للدولة وبأهداف خططها القومية الانمائية التي تمتد الى عدد من السنين في المستقبل. وبناءا على ذلك ، فقد يكون جهازا اداريا خدميا معين ذا درجة عالية من الكفاءة

---

* استاذ الادارة العامة وعميد كلية الادارة والاقتصاد بالوكالة في جامعة بغداد .

بالنسبة للفترة الحالية ولكنه على مدى الخمسة أو العشرة سنوات القادمة ذا درجة واطئة من الكفاءة وهكذا .

هذا بالنسبة للجهاز الاداري الخدمي الحكومي ككل . أما بالنسبة للفرد العامل في هذا الجهاز ، فيمكن تعريف الكفاءة بالنسبة له بأنها درجة مساهمته فعلا في القيام بمهام وظينته العمومية في الجهاز الاداري من انتاج وتوزيع للخدمات العامة وذلك بأقل قدر ممكن من المجهودات البشرية والمصادر المادية وبأقصر فترة زمنية ممكنة . وهنا أيضا يظهر الربط بين فكرة الكفاءة بالنسبة للفرد العامل في الجهاز الاداري وبين اشباع الحاجات العامة للجمهور . حيث أن قيام الفرد العامل بواجبات وظيفته العمومية يعني في الواقع المساهمة بصورة ما في انتاج وتوزيع الخدمات العامة المطلوبة من الجهاز الاداري الخدمي الذي يعمل فيه والتي يقصد بها أصلا اشباع حاجات عامة معينة للجمهور .

مفاهيم أخرى للكفاءة :

اضافة الى ما تقدم ، هناك العديد من المدارس الفكرية الكلاسيكية والحديثة حول مفهوم الكفاءة ومدلولاتها يمكن الاشارة الى البعض منها مع شيٌ من التحليل لعلاقتها بالأجهزة الادارية للدولة .

(أ) **ماكس فيبر ونظرية الكفاءة**[٢] : وضع فيبر ، انطلاقا من البيئة الالمانية التي كان يعيشها في القرن الثامن عشر وانطلاقا من قراءاته وتفسيراته لتواريخ الامبراطوريات القديمة ، أسسا لنموذج اداري بيروقراطي وحدد تفاصيل ومميزات هذا النموذج باعتباره يمثل أعلى درجة من درجات الكفاءة الادارية . وبناء على ذلك ، يمكن القول بأن كفاءة الجهاز الاداري الخدمي الحكومي وفقا لفلسفة ماكس فيبر تتمثل بدرجة مقاربة هذا الجهاز من حيث الهيكل والاجراءات للنموذج البيروقراطي الذي وضعه هذا العالم الاجتماعي الألماني .

ورغم الوضوح والبساطة المبينة فيما تقدم يمكن ايراد بعض النقاط التي تحد من شرعية وصلاحية نظرية الكفاءة كما وردت في اطار فلسفة فيبر .

١- ان أول ما يؤخذ على نظرية الكفاءة هذه محدوديتها من الناحية التطبيقية والمتأتية من صعوبة تحديد درجة مقاربة الجهاز الاداري الخدمي

الذي يراد قياس كفاءته للنموذج البيروقراطي الذي اقترحه ماكس فيبر . والصعوبة الواردة في هذا المجال ، متأتية من محدودية البيانات المتوفرة عن الاجهزة الادارية الخدمية ومن صعوبة ترجمة هذه البيانات بلغة فنية موحدة أو ببيانات كمية موحدة المقاييس لجعل المقارنة ممكنة وصحيحة .

٢- اضافة الى ما تقدم يمكن القول بأن النموذج البيروقراطي الذي اقترحه فيبر يشكو من نواقص خطيرة تبعده عن الواقع ، وتبعده في الوقت ذاته عن كونه رمزا للكفاءة الادارية . لقد أهمل النموذج البيروقراطي ، مثلا ، تأثيرات العوامل الاجتماعية والنفسية للفرد العامل في الجهاز الاداري في عمليات هذا الجهاز حيث اعتبر الفرد العامل حكمه حكم الآله في ماكنه كبيرة يتحرك ويتصرف وفقا للقوانين والقواعد المكتوبة بكل دقة ولا يحيد عن ذلك أبدا . كذلك أهمل النموذج البيروقراطي الأخذ بنظر الاعتبار تأثيرات العوامل البيئية على الجهاز الاداري والاجراءات التي يقوم بها . لذا ، فأن مقارنة اجهزة ادارية خدمية واقعية مع هذا النموذج البيروقراطي بقصد تحديد درجة كفائتها ، يعتبر اجراء متناقضا في طبيعته .

٣- ان نظرية الكفاءة وفقا للنموذج البيروقراطي تهمل بصورة واضحة الاخذ بنظر الاعتبار طبيعة وماهية الهدف الذي يعمل من اجله الجهاز الاداري الخدمي . فالجهاز الاداري المقصود يمكن أن تكون درجة كفائته عالية أو منخفضة بغض النظر عن درجة تعلق العمليات التي يقوم بها هذا الجهاز الحكومي باشباع حاجات عامة للجمهور(٣) .

(ب) فردريك تيلر ونظرية الكفاءة[٤] : تمثل آراء فردريك تيلر في الادارة مدرسة كلاسيكية أخرى بجانب آراء فيبر . ولقد عرفت دراسات تيلر ، التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي سنة ١٩١١ ، بتركيزها على تحليل الوقت والحركة المبذولين من قبل الفرد العامل في الجهاز الاداري . وقد كان قصد تيلر من دراساته هذه ، والتي عرفت بالادارة العلمية ، التوصل الى تحديد أحسن طريقة (من حيث قصر الفترة الزمنية المستغرقة ومن حيث قلة الجهد المبذول) لانجاز الواجب المطلوب . أي كان هدف تيلر وضع أسس أداء معيارية لتحديد

كفاءة العاملين في الجهاز الاداري ولتحديد كفاءة الأجهزة الادارية ككل . وبناء على ما تقدم ، يمكن القول بأن درجة كفاءة الجهاز الاداري الخدمي الحكومي ودرجة كفاءة الفرد العامل في هذا الجهاز تقاس بدرجة مقاربة العمليات التي يقوم بها كلا منها بأسس الأداء المعيارية التي توصل اليها تيلر نتيجة لدراستة العلمية للاجراءات بصورة عامة . ومقارنة مفهوم الكفاءة بالنسبة لتيلر مع مفهوم الكفاءة بالنسبة لفيبر ، يمكن تثبيت النقاط التالية :

١ – أن كلا من تيلر وفيبر يقدم نظاما اداريا مثاليا يعتبره رمزا للكفاءة . أي أنهما يتفقان من حيث المبدأ في طريقة تحديد مفهوم الكفاءة .

٢ – انهما يختلفان فيما بينهما على أساس أن نموذج فيبر يركز على النواحي الهيكلية من الجهاز الاداري بينما يركز تيلر على النواحي الاجرائية .

٣ – ان انشاء جهاز اداري خدمي كفوءا وفقا لمفهوم فيبر ، يبدأ من تحديد العناصر الهيكلية اللازمة لذلك الجهاز . أما بالنسبة لتيلر ، فانه يبدأ من تحديد الاجراءات المطلوب القيام بها ، وبعد ذلك تحديد العناصر الهيكلية للجهاز الاداري بحيث تنسجم مع متطلبات القيام بالاجراءات المطلوبة .

هذا ، ويلاحظ على فكرة الكفاءة وفقا لفلسفة تيلر ما يلي :

١ – محدوديتها من الناحية التطبيقية وذلك للصعوبات العملية في ايجاد أسس أداء معيارية للكثير من الاجراءات التي يقوم بها الجهاز الاداري الخدمي والعاملين فيه وبصورة خاصة . تلك الاجراءات ذات الطبيعة الفكرية أو الاجراءات غير الميكانيكية وغير الفسلوجية . وطبيعي أن الصعوبة هنا متأتية من محدودية البيانات المتوفرة ومن صعوبة استعمال المقاييس الكمية في هذا المجال .

٢ – يلاحظ كذلك على نظرية الكفاءة هذه ، بأنها لا تضع التأكيد اللازم على طبيعة الهدف الذي يعمل من أجله الجهاز الاداري الخدمي الحكومي . فمثلا ، يمكن أن نجد موظفاً عمومياً أو جهازاً ادارياً خدمياً ذو كفاءة عالية بناء على مقاربة العمليات التي يقوم بها الى درجة كبيرة لأسس الأداء المعيارية الموضوعة في هذا المجال ، في حين أن هذه العمليات التي يقوم بها الموظف العمومي أو الجهاز الاداري الخدمي ليست ذات صلة قوية أو ايجابية باشباع حاجات الجمهور العامة .

واضافة الى الأفكار الكلاسيكية المذكورة أعلاه بصدد الكفاءة ، توجد نظريات كلاسيكية أخرى (يمكن اعتبار الأفكار الطوبائية التي جاء بها أفلاطون عن « الجمهورية » من أوائل الأفكار الكلاسيكية في هذا المجال) لم نجد ضرورة لأبدائها وتحليلها لعمومياتها وطوبائيتها . ولكن ، وقبل الانتقال الى تحليل بعض الأفكار الحديثة عن الكفاءة ، لا بد من التأكيد بأنه رغم المحدوديات العديدة في مفاهيم الكفاءة بالنسبة للنظريات الكلاسيكية ، فانها لا تخلو من الصحة ومن امكانيات الاستفادة منها عمليا كما هو واضح بالنسبة لأفكار تيلر وفيبر في الوقت الحاضر .

(جـ) مفهوم الكفاءة عند الاقتصاديين :

عرف الاقتصاديون الكفاءة بأنها النسبة بين النفقات الى المنتجات (المدخلات الى المخرجات) ، حيث كلما زادت المنتوجات وقلّت النفقات كلما زادت كفاءة الجهاز الاداري الخدمي . وكذلك الأمر بالنسبة للفرد العامل في الجهاز الاداري الخدمي . ولكن يؤخذ على مفهوم الكفاءة هذا تأكيده الكبير على الجانب الكمي لعمليات الجهاز الاداري وبالتالي اهماله الجانب النوعي . أي أن مفهوم الكفاءة المذكور لم يشمل بصورة واضحة حالات تحسن نوعية الانتاج أو ترديها عما كانت عليه أصلا وبالقياس مع النفقات ، اضافة الى ما تقدم ، ونتيجة للتأكيد الواضح على الجانب الكمي ، ينبغي الاشارة الى محدوديات تطبيق نظرية الكفاءة الاقتصادية في كثير من الأحيان على واقع الأجهزة الادارية الخدمية الحكومية لمحدودية البيانات المتوفرة عن نفقاتها ومنتجاتها ، ولصعوبة التعبير عن هذه النفقات والمنتجات كميا ، وبالتالي صعوبة أو استحالة اجراء التناسب بينها .

(د) هربرت سايمون ونظرية الكفاءة[*] :

يرى سايمون بأن دراسة عملية اتخاذ القرارات ينبغي أن تتخذ أساسا لدراسة الادارة بصورة عامة . وبناء على ذلك ، يبدأ سايمون بتحليل عملية اتخاذ القرارات في الجهاز الاداري باعتبارها عملية اختيار مبنية على أساس المقارنة بين عدد من الطرق البديلة (أنماط سلوكية للفرد العامل في الجهاز الاداري أو لمجاميع الأفراد العاملين فيه وللجهاز الاداري ككل أو لجزء منه) ، المتيسرة بقصد الوصول الى

تحقيق هدف معين (مثلا : انتاج وتوزيع خدمات عامة بكميات ونوعيات معينة) . فعيار كفاءة الفرد العامل في الجهاز الاداري أو كفاءة الجهاز الاداري ككل ، هو عملية الاختيار بين البدائل السلوكية المتاحة . فكلما كان الاختيار متجهاً نحو أقل البدائل السلوكية كلفة في سبيل تحقيق الهدف المقصود ، كلما كانت كفاءة الجهاز الاداري أو الفرد العامل فيه مرتفعة . وفي هذا المجال ، لا بد من الاشارة الى أن مفهوم الكفاءة وفقا لما تقدم له طبيعة نسبية ووقتية . فقد يكون الفرد العامل في الجهاز الاداري كفؤ بدرجة عالية ، مثلا ، بالنسبة لأمر من الأمور ، ولكنه غير كفؤ بالدرجة نفسها في أمور أخرى . وقد يكون الفرد العامل في جهاز اداري كفؤ في أمر ما وفي فترة زمنية معينة ، ولكنه أقل كفاءة بالنسبة للموضوع ذاته في فترة زمنية لاحقة ، وهكذا . كذلك الأمر بالنسبة للجهاز الاداري ككل[٦] .

هذا ، ويلاحظ على نظرية سايمون في الكفاءة صعوبة تطبيقها في الحياة العملية للأجهزة الادارية الخدمية الحكومية . ولتوضيح بعض الصعوبات في هذا المجال ، يمكن ايراد الحالتين الافتراضيتين التاليتين والخاصة بقياس درجة كفاءة جهاز اداري خدمي معين بالنسبة لاتخاذ قرار اداري لتحقيق عملية انتاج كمية ونوعية معينة من الخدمات العامة وتوزيعها بموجب معايير معينة :

شكل رقم (١)

(البدائـل) السبـل المتاحـة	التكاليف / مادية وبشريـة	الوقت الـلازم	
أ	٣٠٪	٤٠٪	
ب	٤٥٪	٥٥٪	الهدف = ن
جـ	٨٥٪	٦٧٪	
د	١٠٠٪	١٠٠٪	

شكل رقم (٢)

البدائل) السبل المتاحة	التكاليف / مادية وبشرية	الوقت اللازم
أ	٣٠ ٪	١٠٠٪
ب	٤٥ ٪	٦٧ ٪ الهدف = ن
جـ	٨٥ ٪	٥٥ ٪
د	١٠٠٪	٤٠ ٪

يمكن تحديد الصعوبات العملية المحتملة بالنظر الى الشكلين أعلاه وعلى الوجه التالي :

١ – كلما زاد عدد البدائل (السبل المتاحة) كلما زادت صعوبة المقارنة والاختيار بينها ، وتزاد بالتالي صعوبة تقرير درجة الكفاءة .

٢ – صعوبة التعبير عن الكثير من التكاليف البشرية بالأرقام والنسب وصعوبات تقدير الوقت اللازم بدقة في حالات ليست بالقليلة وذلك لتداخل العمليات التي تجري داخل الجهاز الاداري وتشابكها مع بعض .

٣ – صعوبة تمييز وفصل الهدف للقرار الاداري المقصود عن أهداف القرارات الادارية الأخرى في الجهاز الاداري الخدمي ، وبالتالي صعوبة تحديد التكاليف المادية والبشرية الحقيقية بالنسبة لكل قرار على حدة وصعوبة تحديد الوقت اللازم بالنسبة لكل بديل من البدائل المتوفرة (السبل المتاحة) بدقة وانعكاس ذلك على عملية تقرير درجة الكفاءة .

٤ – صعوبة وضع معيار موحد للتعبير عن مختلف التكاليف بالنسبة لكل بديل للتعبير عنها بصيغة موحدة .

٥ – صعوبة وضع معيار موحد يمكن اتخاذه أساسا لمقارنة التكاليف مع الوقت اللازم بالنسبة لكل بديل من البدائل على حدة و بالنسبة لكافة البدائل المتوفرة (في حالة المقارنة بينها) . وتظهر هذه الصعوبة بصورة مجسمة في حالة عدم تدرج

نفس الوقت اللازم بنفس اتجاه تدرج نسب التكاليف (أنظر شكل رقم واحد وشكل رقم اثنين) .

٦ – كلما زادت وتعددت القرارات الادارية المطلوب اتخاذها من قبل الفرد العامل في الجهاز الاداري أو من قبل الجهاز الاداري الخدمي ، كلما زادت صعوبة تقرير درجة الكفاءة الاجمالية لكل فرد عامل في الجهاز الاداري على حدة وللجهاز الاداري ككل .

هـ – مازلو ولكرت ومكريكر ونظرية الكفاءة (٧) :

أكد جميع هؤلاء المفكرين المحدثين في نتاجاتهم الفكرية المختلفة على أن درجة كفاءة الجهاز الاداري تعتمد على مدى تحقق المزايا التالية فيه :

١ – الاخلاص من قبل الفرد العامل في المنظمة الادارية لمجموع الأفراد العاملين معه ولأهداف المنظمة .

٢ – شعور الفرد العامل في المنظمة الادارية بأن قيامه بالعمل داخل المنظمة يشبع طموحاته ويحقق ذاته .

٣ – شمول روح التعاون مع الجماعة وحب المشاركة ووجود علاقات ودية بين أفراد المنظمة الادارية .

٤ – عدم التقيد بالتحديدات الرسمية وبالمبادئ البيروقراطية التقليدية في علاقات العمل بين أفراد المنظمة الادارية بصورة عامة .

يلاحظ على ما تقدم أن هناك تحولاً جذرياً من جانب بعض مفكري الادارة المحدثين بالنسبة لمفهوم الكفاءة وبالمقارنة مع المفاهيم البيروقراطية الكلاسيكية بالخصوص ذاته والتي كانت تسيطر على الفكر الاداري في الفترات السابقة . كما يلاحظ على تفسيرات المفكرين الاداريين المحدثين لنظرية الكفاءة تركيزها الكبير على الجوانب النفسية وعلى العلاقات الانسانية داخل الأجهزة الادارية التي كثيرا ما أغفل تأثيراتها المفكرون القدامى في تحديد مستويات الأداء والكفاءة في مختلف الأجهزة الادارية . ولكن يلاحظ في الوقت نفسه أن ضمان تحقيق المزايا المشار اليها أعلاه في أي جهاز اداري يعتمد الى درجة كبيرة على أحداث

تغييرات مناسبة وملائمة في النظام الاجتماعي الذي يعيش ويعمل فيه الجهاز الاداري المقصود . ومع ذلك ، فانه بالرغم من الحداثة النسبية لما توصل اليه هؤلاء المفكرون المحدثون ، فان التجارب المحدودة التي تمت في هذا المجال ، لحد الآن ، تؤكد بأن تحقيق بعض المزايا المشار اليها أعلاه في جهاز اداري يمكن أن يكون له تأثيرات ايجابية على درجة كفاءة ذلك الجهاز الاداري في تحقيق أهدافه .

أهمية نظرية الكفاءة :

يمكن ايضاح أهمية الكفاءة من ناحيتين : نظرية وأكاديمية من جهة ، وتجريبية من ناحية أخرى . فمن الناحية التجريبية ، تتأتى أهمية نظرية الكفاءة بالنسبة للأجهزة الادارية الخدمية للدولة من ضرورات اشباع طلبات عامة للجمهور خلال فترة زمنية محددة وبكيفية معينة ومتأتية من طبيعة ومستلزمات هذه الطلبات. كذلك وفي الوقت ذاته ، يمكن القول بأن الحاجة الى نظرية الكفاءة الادارية متأتية بين محدودية المصادر البشرية والمادية المتوفرة للأجهزة الادارية الخدمية للدولة مما يستوجب اجراء حساب دقيق لكيفية توزيع واستعمال هذه المصادر المحدودة لغرض اشباع أكبر عدد ممكن من الطلبات العامة بأحسن صورة ممكنة . وبهذا الخصوص ، ينبغي الاشارة الى أن تبني مبدأ التخطيط في مختلف مجالات الحياة بالنسبة للدولة يعتبر مظهراً من مظاهر التطبيق العملي لنظرية الكفاءة وابرازا لضرورتها بالنسبة للأجهزة الادارية الخدمية للدولة . واضافة الى ما تقدم ، تظهر أهمية نظرية الكفاءة كذلك باعتبارها أساسا لكافة مجهودات التطوير الاداري وعمليات التنظيم واعادة التنظيم الاداري التي تبرز الحاجة اليهما كل بضعة سنوات في كافة الدول من نامية ومتقدمة .

أما من الناحية الأكاديمية النظرية ، فان دراسة نظرية الكفاءة تعتبر أحد الأركان الرئيسية لدراسة الادارة وعمليات اتخاذ القرارات الادارية . فنادرا ما يجد الباحث كتابا علميا في الادارة خال من الاشارة الى أهمية دراسة نظرية الكفاءة .

حول أسس رفع مستوى الكفاءة في الأجهزة الادارية الخدمية :

لا بد للباحث الأكاديمي والعملي في موضوع أسس رفع مستوى الكفاءة في الأجهزة الادارية الخدمية من التحقق بصورة دقيقة على النقاط التالية : —

١ – درجة قناعة الفرد العامل أو مجموعة الأفراد العاملين في الجهاز الاداري بشرعية الهدف المطلوب تحقيقه وبأهمية ذلك الهدف بالمقارنة مع الأهداف الأخرى (سواء كانت أهداف ذا طابع شخصي أو طابع عـام) .

٢ – درجة توفر القابليات والامكانيات المادية والبشرية (فكرية ونفسية وبدنية) وبالفترة الزمنية لأغراض تحقيق الهدف أو الأهداف المطلوبة .

٣ – درجة توفر الرغبة العملية في الفرد العامل أو في مجموعة الأفراد العاملين في الجهاز الاداري في استعمال الطاقات البشرية والوقت والامكانيات المادية المتاحة في سبيل تحقيق الهدف أو الأهداف المطلوبة .

٤ –كيفية وطريقة استعمال المصادر البشرية والمادية وعامل الوقت المتاح من قبل الفرد أو مجموعة الأفراد العاملين في الجهاز الاداري من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة .

بعد التحقق من النقاط الأساسية أعلاه ميدانيا وبعد تثبيت كافة الاحتمالات الممكنة بالنسبة للنقاط أعلاه ، يمكن تشخيص أسباب انخفاض مستوى الكفاءة . وبناء على ذلك فقط ، يمكن اقتراح العلاجات الممكنة والمناسبة :

فقد يكون سبب انخفاض مستوى كفاءة الفرد العامل أو مجموعة الأفراد العاملين في جهاز اداري هو عدم قناعة الفرد العامل أو مجموعة الأفراد العاملين لسبب من الأسباب بشرعية الهدف المطلوب العمل من أجله أو لوجود الاعتقاد عند هؤلاء الأشخاص بأن أهداف أخرى غير الهدف المعلن تستحق الاهتمام والتأكيد . ان معالجة مثل هذا الموقف يتطلب بداهة اما ادخال تغييرات على الأهداف المعلنة بحيث تنسجم مع ما يرد في قناعة وتقدير الفرد العامل أو مجموعة الأفراد العاملين أو ادخال تغييرات في مفاهيم الأفراد العاملين في الجهاز الاداري وفي قناعاتهم (سواء عن طريق الاعداد الفكري أو عن طريق استعمال المحفزات المادية والمعنوية المختلفة) لصالح الأهداف المعلنة للجهاز الاداري ، أو ادخال تغييرات مناسبة في كل من الأهداف المعلنة للجهاز الاداري ومفاهيم وقناعات الأفراد العاملين بحيث تتحقق درجة من الانسجام والتجاوب بينهما .

اضافة الى ما تقدم ، قد يكون سبب انخفاض مستوى الكفاءة هو عدم توفر

القابليات والامكانيات المادية أصلا واللازمة لتحقيق الأهداف المعلنة للجهاز الاداري مما يجر الفرد العامل أو مجموعة الأفراد العاملين الى تحقيق أهداف دون الأهداف المعلنة كما ونوعا . كما قد يكون سبب انخفاض مستوى الكفاءة عدم الاستعداد النفسي والمعنوي للفرد أو الأفراد العاملين في الجهاز الاداري ، أو عدم توفر الامكانيات الفكرية والبدنية المطلوبة فيهم . أو قد يكون السبب في ذلك قصر الفترة الزمنية المطلوب تحقيق الأهداف المعلنة خلالها بالمقارنة مع الامكانيات والقابليات البشرية والمادية المتوفرة لهذا الغرض . .

أما علاج مثل هذه المواقف ، فيتفاوت بين ادخال تغييرات مناسبة في القابليات والامكانيات البشرية والمادية المتاحة وفي الفترة الزمنية المحددة ، وبين اتباع أساليب نفسية معينة لرفع معنويات الأفراد العاملين في الجهاز الاداري بقدر ما يتعلق الأمر بتحقيق الأهداف المعلنة بالمستوى المطلوب . أما اذا كان سبب انخفاض مستوى الكفاءة عدم توفر الرغبة الكافية في الفرد العامل أو مجموعة الأفراد العاملين في استعمال الطاقة البشرية والوقت والامكانيات المادية المتاحة رغم توفر القناعة بشرعية وأهمية الأهداف المعلنة ، ورغم توفر القابليات والامكانيات المادية والبشرية وعامل الوقت ، فينبغي اللجوء الى الأساليب المناسبة من نفسية وتربوية لخلق روح المشاركة الفعلية في العمل وخلق روح اتخاذ المبادرات والثقة بالنفس في مجال العمل .

اضافة الى ما تقدم ، قد يكمن سبب انخفاض مستوى كفاءة الفرد أو مجموعة الأفراد العاملين بالجهاز الاداري في طريقة استعمال الطاقة البشرية والامكانيات المالية وعامل الوقت المتاحة من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة . ولمعالجة الموقف المذكور ، يمكن اللجوء الى أساليب تحليل ودراسة العمل مثلا . وبناء على النتائج التي يتم الحصول عليها ، يمكن وضع برامج اعداد فكري وبدني مناسبة للعاملين في الجهاز الاداري . كما ينبغي في الوقت نفسه التأكيد على اتباع التخطيط كأساس في استعمال الموارد المتاحة والوقت المتوفر لأغراض تحقيق الهدف المعلن . وأخيرا ، قد تكون أسباب انخفاض مستوى الكفاءة كل أو بعض الأسباب المشار اليهما أعلاه وبدرجات متفاوتة في التأثير والفعالية ، وقد يختلف كل ذلك وبالنسبة للفرد ذاته أو الأفراد العاملين من وقت الى آخر ، وتبعا لهذه الاختلافات والتفاوتات

في أسباب انخفاض مستوى الكفاءة ينبغي بذل العناية المطلوبة في اختيار الأساليب والطرق العلاجية المناسبة .

الاستنتاجات :

لا بد من الاشارة هنا الى أن معظم الباحثين في نظرية الكفاءة بالنسبة للأجهزة الادارية الحكومية وقعوا ، نتيجة لعمومياتهم ، في اشكالين رئيسيين :

١ – ان الأفكار والمفاهيم التي جاؤا بها حول الكفاءة صعبة التطبيق من الناحية العملية ان لم تكن غير قابلة للتطبيق العملي أصلا . وأن الكثير من هذه الأفكار والمفاهيم لا يمكن قبولها من الناحية النظرية والأكاديمية دون تحفظات كثيرة تذهب بالبعض من هذه الأفكار والمفاهيم كليا .

٢ – ان معظم الأفكار والمفاهيم التي كتبت لم تؤكد بصورة واضحة على الهدف الذي يعمل من أجله الجهاز الاداري الخدمي الحكومي أصلا وهو (الاستجابة الى طلبات الجمهور باشباع حاجاتهم العامة بمستوى معين) واتخاذه كمؤشر أساسي للكفاءة . ان مستوى استجابة الجهاز الاداري الخدمي الحكومي لطلبات الجمهور باشباع حاجاتهم العامة لا يمكن اغفاله من الناحية المبدئية كمؤشر أساسي للكفاءة .

وفي الواقع أن سبب الأشكال الأول الذي وقعت فيه نظريات وأفكار الكفاءة ، يعود الى مدى بعيد الى الوقوع في الأشكال الثاني . لذا ، فاتخاذ (مستوى الاستجابة الى طلبات الجمهور باشباع حاجاتهم العامة) كمؤشر أساسي للكفاءة يقرب نظرية الكفاءة من الواقع العملي للأجهزة الادارية الخدمية وبالتالي يكسب هذه النظرية الشرعية والعموم التي انتقصتهما الى درجة واضحة الكثير من النظريات التي صيغت في السابق . وهذا ما هدف اليه تعريف الكفاءة الذي سبق ايراده في مستهل هذا البحث . فمالا شك فيه أن اتخاذ (مستوى استجابة الجهاز الاداري للجمهور في اشباع حاجاتهم العامة) كمؤشر أساسي للكفاءة يجعل من السهل نسبيا قياس مستوى كفاءة الجهاز الاداري عمليا ، وذلك باستقصاء رأي الجمهور عن الخدمات التي يقدمها الجهاز الاداري المذكور بالطرق المألوفة وتحليل البيانات المجمعة في هذا الخصوص .

وبالرغم من سلامة هذا المنطلق في نظرية الكفاءة مبدئيا ، هناك العديد من المحدوديات المحتملة التي ينبغي أن تؤخذ بنظر الاعتبار عند تثبيته . مثال ذلك :

١ – انخفاض مستوى الثقافة العامة والوعي لدى الجمهور أو انتشار روح اللامبالاة أو الخوف والانعزالية تجاه أجهزة الدولة الادارية . . . كل ذلك من شأنه أن يبعد المعلومات والبيانات المجمعة عن رأي الجمهور المذكور بالنسبة للجهاز الاداري الخدمي عن الموضوعية . . . وهذا مما يؤدي الى ادخال التحريف وعدم الدقة على عملية تحديد مستوى كفاءة الجهاز الخدمي المذكور .

٢ – لجوء الجهاز الاداري الخدمي الى تضليل الجمهور عن الخدمات التي يقدمها باعطاء بيانات غير صحيحة أو بالقيام بحملة اعلامية كاذبة مثلا بقصد التأثير لصالحه على آرائهم تجاه الخدمات التي يقدمها .

٣ – لجوء الجهاز الاداري الخدمي بصورة مباشرة أو غير مباشرة وعلى نطاق فردي أو غير فردي الى استعمال أسلوب العقاب والثواب تجاه الجمهور بقصد التأثير على آرائهم تجاهه .

ولكن رغم تعدد وخطورة بعض هذه المحدوديات المحتملة ، فان نظرية الكفاءة المبنية على اتخاذ (مستوى استجابة الجهاز الاداري الخدمي الحكومي) كمؤشر أساسي تعتبر في اطارها العام المبدئي أقرب الى الواقع العملي والى الموضوعية من النظريات التي سبقتها .

ومما يعزز الثقة بنظرية الكفاءة هذه هو امكانية الاحتياط عمليا للكثير من المحدوديات المحتملة والحد من آثارها . ومن الأساليب التي يمكن اتباعها في هذا المجال :

١ – التأكيد على حق الجمهور في الرقابة على أجهزة الدولة الخدمية وضمان حرية الرأي والصحافة في تقييم الاجراءات التي تقوم بها هذه الأجهزة الخدمية .

٢ – العمل على رفع مستوى الثقافة والوعي لدى الجمهور بالوسائل الاعلامية والتربوية . المختلفة بالنسبة لدور وواجبات الأجهزة الادارية الخدمية للدولة في المجتمع .

٣ - اشراك ممثلي الجمهور بصورة مباشرة في ادارة أجهزة الدولة الخدمية وفي وضع سياساتها العامة .

الحواشي الايضاحية

(١) لغرض الحصول على نظرة عامة عن موضوع الكفاءة ، أنظر :

H.A. Simon, D.W. Smithburg & V.A. Thompson, **Public Administration** (New York: Alfred A. Knope, 1964), pp.488-512, Also Jacob Marschak, "Efficient and Viable Organization Form" in Mason Haire (eds.) **Modern OrganizatioS Theory**, (N.Y., John Wiley & Sons, Inc,. 1967), pp.307-320. and McGregor, D. "An Uneasy Look at Performance" in **Harward Business Review**, Vol. 35, No.3, 1967, pp.89-94, also Seahore, S.E. "Administrative Leadership and Organizational Effectiveness" in R. L. Likert & S.P. Hayes (eds.), **Some Applications of Behavioral Research**, (Paris, UNESCO, 1957), pp.44-90

(٢) راجع المصادر التالية :

Richard A. Johnson, Fremont E.K. & James E.R., **The Theory and Management of Systems**, (N.Y., McGraw-Hill Co., 1963), pp.47, 48, also J.M. Pfiffer and F.P. Sherwood, **Administrative Organization**, (N.J., Prentice-Halle Inc., 1960), pp.55-59, and Max Weber, "Bureaucracy" in **Essays in Sociology**, translated by H.H. Gerthard C.Wright Mills, (N.Y., Oxgord Univ. Press,1962).

(٣) اضافة الى ما تقدم ، أنظر :

Antony Downs, **Inside Bureaucracy**, (Boston, Little Brown & Company, 1967), pp.39, 40.

(٤) Felix A. Nigro, **Modern Public Administration** (N.Y. Harper & Row, Publishers, 1970) pp.84-89, pp.333-335.

(٥) Herbert A. Simon, Administrative Behavior (N.Y., The Free Press, 1966).

(٦) أنظر تفاصيل نظرية سايمون في الكفاءة في :

H.A. Simon, D.W. Smithburg & V.A. Thampson, **Public Administration** (N.Y., Alfred A. Kropat, 1964) pp.488 and 493.

(٧) راجع المصادر التالية :

McGregor, D., **Human Side of Enterprise** (N.Y., McGraw-Hill, 1960, also, Maslow, A., **Upsychian Management** (1967) and Likert, Rensis, **New Patterns of Management** (N.Y., McGraw-Hill Book Company, Inc., 1961).

حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية

د. فهد الثاقب *

من بين الفرضيات المقبولة لدى المختصين بعلم الاجتماع العائلي أن العائلة في المجتمعات التقليدية كبيرة الحجم ومعقدة التركيب لأنها تضم أكثر من عائلة – نواة. ومن خلال سير المجتمعات نحو التطور والتحديث ، نجد اتجاهاً لاحلال العائلة النواة محل العائلة الممتدة ، والعائلة الصغيرة الحجم محل العائلة الكبيرة الحجم . وقد أشار بعض علماء الاجتماع مثل « هسو » و « لانغ » و « فرايد » الى أن هناك عوامل كثيرة تحول دون انتشار العائلة الكبيرة الحجم والممتدة في المجتمعات غير الصناعية كالصين[1] . أما الاعتراض الرئيسي على تلك الفرضية ، فقد قدمه «غوود» و«لفي»[2] اللذان قالا بأن الظروف الاقتصادية والديموغرافية ، تحد من احتمال نشوء الأسرة الكبيرة الحجم أو الممتدة والمحافظة عليها . وقد أيد « بورج » فرضية « لفي » هذه[3] .

ان الدراسات حول العائلة والقرابة في الأقطار العربية محدودة . وهي في معظمها تستخدم القدر القليل من المادة العلمية أو لا تستخدم هذه المادة اطلاقا . ويصف بعض الانتروبولوجيين ، مثل « باتاي » ، العائلة العربية بأنها « ممتدة تنتسب الى الأب ، تقيم مع أقارب الأب ، أبوية ، والزواج فيها يتم بين الأقارب ، وتتصف أحيانا بتعدد الزوجات » . ويقول « باتاي » ان العائلة الشرق الأوسطية لم تتغير نتيجة للتمدين والتصنيع[4] ، ويشاركه بعض الكتاب العرب في هذا التصور . فقد قدرت الدكتورة مديحة ناصر بأن ٧٥٪ من العائلات في العراق هي عائلات ممتدة ، مكونة من ثلاثة أجيال وتعيش في منزل واحد[5] .

---

* أستاذ الاجتماع بكلية الآداب فى جامعة الكويت .

غير أن هنالك فريقاً آخر من الكتاب اتخذ موقفا وسطا واعترف بوجود اختلافات بين الريف والمدينة فيما يخص الأنماط العائلية . ذلك أن العائلة الممتدة أكثر انتشارا في الريف منها في المدن . وينتمي كل من « نحاس » و « برغر » و « داغستاني » الى هذا الفريق(٦) .

ويرى « غوود » ، بخلاف الكتاب الآخرين في موضوع العائلة العربية ، أن العائلة الممتدةلم تكن قط النمط العام للعائلة العربية لأسباب تتعلق بالعوامل الاقتصادية والوفيات . ويعتقد « غوود » أنه من الأرجح أن الكثيرين من العرب يعيشون كأعضاء في عائلة ممتدة فترة من حياتهم . « ولكن لو أجري مسح شرائحي للعائلات العربية في أي منطقة معينة وفي أي وقت من الأوقات لاتضح أن العائلات الممتدة تشكل أقلية بالنسبة لمجموع العائلات » (٧) هذا ، وقد وجدت « بيترسون » أن العوامل الديموغرافية في مصر قد حالت دون انتشار العائلة الممتدة المثلى على نطاق واسع . كما وجدت أن الأسرة الكبيرة (ستة أشخاص أو أكثر) في مصر ، شكلت منذ بداية هذا القرن أقلية (٤٠٪) . وقد بلغت نسبة الأسر الكبيرة في المراكز العمرانية كالقاهرة ، (٢٦٪) في العـــام ١٩١٧ ، و (٣٧٪) في العـــام ١٩٦٠ (٨) .

وتهدف هذه الدراسة الى اظهار أنه حتى لو توفرت الظروف الاقتصاديـة والديموغرافية الملائمة في قطر عربي مثل الكويت (حيث متوسط أعضاء الأسرة كبير نسبيا ٦ر٧ تقريبا) فان العائلات الممتدة تبقى في اطار الأقلية .

مصدر البيانات :

استمدت معلومات هذا البحث من أول احصاءات عامة وموثوقة للسكان أجريت في الكويت عاميّ ١٩٦٥ و ١٩٧٠ . كما استقيت من مقابلات دقيقة ووافية أجريت مع عيٌنة عشوائية مؤلفة من (٣٤١) أسرة موزعة على ستة مناطق سكنية في الكويت . وكان عدد الأفراد الذين تمت مقابلتهم (٥٢٦) من أرباب العائلات الذكور والأناث . أما المناطق التي شملها البحث فهي : الشويخ ، ضاحية عبدالله السالم ، النزهة ، الخالديّة ، الدعيّة . والعمريّة . وقد أجريت المقابلات مع كل رب وربة أسرة على حدة . ويتوزع أفراد العينة على أعمار متباينة ومستويات

تعليمية متفاوتة وفئات اجتماعية واقتصادية مختلفة . ولقد تم جمع المعلومات في خريف وشتاء عامي ١٩٧٣-١٩٧٤ . وهذا البحث جزء من دراسة موسعة عن العائلة الكويتية المعاصرة .

حجم الأسرة :

خلافا لمصر وبعض الأقطار العربية الأخرى ، تشكل الأسرة المكونة من ستة أفراد أو أكثر غالبية العائلات في الكويت . ويظهر جدول رقم (١) أن نسبة هذه الأسر قد ارتفعت من (٦٦ر٤٪) في العام ١٩٦٥ الى (٧٠ر٢٪) في العام ١٩٧٠ . وهناك فروق طفيفة في متوسط حجم الأسرة بين مختلف مناطق القطر . وتوجد أقل نسبة للزيادة في مدينة الكويت ، حيث بلغت نسبة الأسر المكونة من ستة أشخاص وأكثر (٦٥٪) . ويبدو أنه بسبب التمدن ، أصبحت الكويت بلدا يتصف بارتفاع نسبة الولادات وانخفاض نسبة الوفيات .

وعند تصنيف هذه النسب حسب التحصيل العلمي لرب الأسرة ، تبين بأن الأسر المكونة من ستة أشخاص أو أكثر كانت تشكل الغالبية في جميع المستويات التعليمية لعامي ١٩٦٥ و ١٩٧٠ . وقد وجد أن نسبة الأسر الكبيرة الحجم زادت بين كل المستويات في العام ١٩٧٠ ، فيما عدا فئة الجامعيين . فقد انخفضت نسبة الأسر المكونة من ستة أشخاص وأكثر بين الجامعيين من (٦٧ر٤٪) في العام ١٩٦٥ الى (٥٦ر٩٪) في العام ١٩٧٠ . ويبدو أن الأفراد الأكثر تعلما يميلون الى انجاب عدد قليل من الأطفال والى السكن مع عدد أقل من الأقارب .

ان بيانات المسح السكاني تشير الى فروق تعليمية واجتماعية – اقتصادية هامة فيما يتعلق بحجم العائلة . ويشير الجدول رقم (٢) بوضوح الى أنه في حين أن (٤٠٪) من الجامعيين لديهم عائلات مكونة من عشرة أشخاص أو أقل ، نجد أن (٥٤٪) من أرباب الأسر الأميين لديهم عائلات مكونة من عشرة أشخاص أو أكثر . ويبين الجدول أيضا بان (٣٣٪) من العائلات التي حصل أربابها على تعليم متوسط أو ثانوي هي أسر مكونة من خمسة أشخاص أو أقل . وبالمقارنة ، فان (١٢٪) من الأميين يعيشون مع أسر من هذا النوع .

وعلى صعيد مختلف ، وجد أن الأسر الكبيرة الحجم هي ظاهرة مميزة للفئات

الاجتماعية – الاقتصادية العليا والمتوسطة الدنيا . فأكثر من (٣٨٪) من العائلات الاجتماعية – الاقتصادية الدنيا هي صغيرة ومؤلفة من ١–٥ أشخاص . وبالمقارنة ، فان (٢٤٪) فقط من عائلات الفئة الاجتماعية الاقتصادية العليا و (١٤٪) من الفئة الاجتماعية – الاقتصادية المتوسطة الدنيا تنتمى الى هذه الفئة من الأسر الصغيرة الحجم . في حين أن (٧٢٪) من الفئة الاجتماعية – الاقتصادية المتوسطة الدنيا هي أسر مكونة من ثمانية أشخاص أو أكثر ، بالمقارنة مع (٥١٪) فقط في الفئة الدنيا . ومن الجدير بالذكر ، أن بيانات المسح السكاني تشير الى فروق طفيفة فيما يتعلق بحجم الأسرة ، استنادا الى الفوارق في نوع المسكن أو عدد الغرف .

بنية الأسرة :

تم تصنيف العائلات التي خضعت للمسح الى ثلاثة أنماط رئيسية هي : العائلة – النواة ، والعائلة – شبه الممتدة ، والعائلة – الممتدة . ويشير تعبير عائلة – نواة الى عائلة مؤلفة بشكل رئيسي من زوج وزوجته وأطفالهما . وكذلك ، اعتبرت العائلة المكونة من أرملة وأطفالها عائلة نواة . أما تعبير عائلة – ممتدة ، فينطبق على تلك العائلات المكونة من عائلتين نواتين أو أكثر حيث تسكن في منزل مشترك واحد ، وحيث يمت الرجال لبعضهم البعض بصلة القرابة مثل أب – ابن أو أخ – أخ . . . الخ . أما تعبير عائلة – شبه ممتدة فيشير الى أي تجمع للأقارب على شكل عائلة ، أي أن تضم هذه العائلة أكثر من ز وج وزوجة وأبناء وأقل من عائلة ممتدة ، كقريبين متزوجين مثلا .

وقد تبين أن العائلة النواة في الكويت تشكل (١ر٥٩٪) ، والعائلة شبه الممتدة (٤ر١٨٪) ، والعائلة الممتدة (٤ر٢٢٪) . وتشكل العائلات الممتدة المكونة من الأب والأم والأولاد المتزوجين والأحفاد (١٧٪) من الفئة الأخيرة ، بينما تشكل العائلات الممتدة المؤلفة من شقيقين متزوجين وأطفالهما (٣ر٥٪) . وهذا يدل على أن العائلة الممتدة وخاصة العائلة التقليدية المقيمة مع الأب تشكل أقلية في الكويت الآن .

ويبين الجدول رقم (٣) أن حجم العائلة رغم كونه ذو علاقة ، فانه ليس

مؤشرا جيدا لنوع أو نمط العائلة . فقد تبين أن هناك (٢٦٪) فقط من العائلات النواة التي تمت مقابلتها تتألف من أقل من ستة أفراد ، وأكثر من (٧٠٪) من العائلات النواة الصرفة مؤلفة من ٦-١٢ فردا . وإضافة الى ذلك ، نجد أن هناك (٢٥٪) من العائلات الممتدة تضم ١٠-١٢ فردا و (٤٨٪) هي عائلات مكونة من ١٣ فردا أو أكثر .

وتشير الدراسات الى أن العائلة النواة رغم أنها ليست النموذج المثالي في العالم العربي ، فانها الأكثر انتشارا بين فئات الحضر ، الشباب ، المتعلمين والطبقة المتوسطة من السكان . لذا ، جرى تحليل بيانات المسح السكاني وفق الخلفية الاجتماعية لرب العائلة . وقد تبين أن العائلة النواة هي النمط السائد بين الفئات الاجتماعية - الاقتصادية المتوسطة - العليا ، والعليا . فبينما نجد أن نسبة هذا النوع من العائلة هو (٦٤٪) بين تلك الفئتين ، فان نسبتها تصل الى (٥٠٪) في كلا الفئتين الدنيا والمتوسطة الدنيا . وهناك نسبة جيدة تبلغ حوالي (٣١٪) من عائلات الفئة الدنيا ، هي عائلات شبه ممتدة . وبالمقارنة ، فان هذا النوع من العائلات يشكل فقط (١٥٪) من عائلات الفئة الاجتماعية - الاقتصادية العليا . وهذا يشير الى أن عائلات الفئة الاجتماعية الاقتصادية الدنيا لا تزال تؤدي وظيفة الخدمة والرعاية الاجتماعية للعائلة . وقد جرت العادة أحيانا أن يسكن مع الابن المتزوج الى جانب أحد والديه المتقاعدين ، اخوانه وأخواته غير المتزوجين ، واخواته المطلقات أو الأرامل (أحيانا مع أطفالهم) ، أو الخالات والأعمام غير المتزوجين أو المتقاعدين .

نجد من الصعب تحديد أثر التعليم على هذه العينة السكانية ، لأن (٧ر٥٪) فقط من الذين تمت مقابلتهم أنهوا سنتين في الدراسة الجامعية أو أتموا الدراسة الجامعية . وقد وجد أن نسبة الأميين الذين يعيشون في عائلات ممتدة هي أعلى منها بين الجامعيين ، اذ أن النسبة هي (٣٠٪) بين الأميين و (١٧٪) بين الجامعيين . وبالمقارنة نجد أن نسبة أرباب العائلات النواة بين المتعلمين هي أعلى منها بين الأميين .

وقد تبين أن نوع الأسرة يختلف بحسب عمر المجيب . فحوالي (٥٠٪)

من أرباب الأسر الشباب يعيشون في عائلات نواة . الا أن هناك عدداً كبيراً منهم يعيش في عائلات شبه ممتدة . ويبدو أن أفراد في مثل سنهم لم يقطعوا صلتهم والتزاماتهم بالعائلة والأقارب . ولذا فان هناك أقارب يعيشون معهم في المنزل . وتتراوح أعمار أعلى نسبة (٦٥٫٥٪) من الأشخاص الذين يعيشون في عائلات نواة بين ٣٠-٣٩ سنة . وأعلى نسبة للعائلات الممتدة ، هي بين أرباب الأسر ممن تجاوزت أعمارهم خمسين سنة . وأقل نسبة هي بين أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠-٣٩ سنة . ونظرا لتأخر سن الزواج في الكويت ، فإن سن الثلاثينات تمثل السن الأمثل للاستقلال في الالتزامات تجاه الأقارب .

الخلاصة والخاتمة :

لقد رأى كثير من علماء الاجتماع العائلي أن العائلة التقليدية الممتدة المقيمة مع الأب هي النمط السائد في المجتمعات التقليدية مثل الأقطار العربية . وخلافا لهذا الافتراض ، وجدنا أن أكثرية العائلات التي تم اختيارها عشوائيا في المسح السكاني هي عائلات نواة أي مكونة من الأب والأم والأبناء . لقد انتقد « غوود » وآخرون أولئك العلماء لعدم أخذهم بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والديموغرافية عندما وضعوا فرضياتهم . ان النتائج التي عرضناها تشير بوضوح الى أنه حتى لو كانت الظروف الاقتصادية والديموغرافية ملائمة جدا في قطر كالكويت ، فان العائلة التقليدية الممتدة لا تزال تشكل أقلية .

هذا ، وتشير بيانات الاحصاء السكاني الى أن متوسط حجم الأسرة أخذ بالازديات في السنوات الأخيرة . ففي العام ١٩٥٧ ، كان المعدل ٦٫٨ فردا ، وفي العام ١٩٦٥ أصبح ٧٫٣ فردا . وفي العام ١٩٧٠ ارتفع الى ٧٫٦ فردا . وتعود هذه الزيادة في حجم الأسرة ، الى تحسن الظروف الاقتصادية والديموغرافية في دولة الكويت . اضافة الى ذلك ، تشير الاحصاءات السكانية الى أن نسبة العائلات المكونة من ٦ أشخاص أو أكثر قد ارتفعت من (٦٦٫٤٪) في العام ١٩٦٥ الى (٧٠٫٢٪) في العام ١٩٧٠ . وقد تبين من معلومات المسح السكاني أن (٨٠٪) من العائلات التي تمت مقابلتها تتألف من ستة أشخاص أو أكثر .

كذلك ، يبدو أن حجم الاسرة هو مؤشر للخصوبة وليست له سوى

علاقة طفيفة ببنية العائلة . ذلك أن أكثر من (٧٠٪) من العائلات النواة الصرفة مؤلفة من ٦–١٢ فردا . ومن الأدلة على أن حجم العائلة الكويتية له علاقة طفيفة أو ليست له علاقة بنوعها أو نمطها ، كون (٥٩٪) من العائلات التي خضعت للمسح السكاني هي عائلات نواة و (١٨٪) شبه ممتدة و (٢٢٪) فقط عائلات ممتدة . وتجدر الاشارة الى أن العائلات الممتدة المقيمة مع الأب والمؤلفة من ثلاثة أجيال تشكل (١٧٪) فقط من العائلات الممتدة . وهذا ينسجم مع افتراض « غوود » بأن العائلات التقليدية الممتدة كانت ولا تزال تشكل أقلية في العالم العربي .

وباختصار شديد بنيت المعلومات المستمدة من احصاءات السكان ومن المسح السكاني أن احدى الفرضيات الأساسية التي يتمسك بها الكثير من علماء الاجتماع والمتعلقة بالعائلة في المجتمعات التقليدية وخاصة العائلة العربية لا أساس لها من الصحة . وهذا ليس أمرا مستغربا لأن معظم هؤلاء استخدموا القليل ، أو لم يستخدموا شيئا من المادة العلمية لاثبات وجهة نظرهم .

الجدول رقم (١)

نسبة عدد أفراد الأسرة حسب مكان الاقامة

احصائيات ١٩٦٥—١٩٧٠

مكان الاقامة	سنة ١٩٦٥		سنة ١٩٧٠	
	من ١—٥ أشخاص	ستة أشخاص أو أكثر	من ١—٥ أشخاص	ستة أشخاص أو أكثر
مدينة الكويت	٣٧ر٢	٦٢ر٨	٣٥ر—	٦٥ر—
الضواحي والقرى التابعة لمحافظة العاصمة	٢٨ر٦	٧١ر٤	٢٨ر—	٧٢ر—
محافظة العاصمة	٣١ر٣	٦٨ر٧	٢٩ر٥	٧٠ر٥
محافظة حولي	٣٤ر٧	٦٥ر٣	٢٨ر٦	٧١ر٤
محافظة الأحمدي	٣٧ر٧	٦٢ر٣	٣٠ر—	٧٠ر—
المجموع في دولة الكويت	٣٣ر٦	٦٦ر٤	٢٩ر١	٧٠ر٢

المصدر : — اشتقت من الجدول رقم (١٦—أ) ، مجلس التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، « **احصاء سنة ١٩٦٥** » ص—١٤٨—١٥٣ ، والجدول رقم (١٨) ، مجلس التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، « **احصاء سنة ١٩٧٠** » الجزء الثاني ، ص ١٦٧—١٦٨.

الجدول رقم (٢)
حجم الأسرة حسب المستوى التعليمي

حجم الأسرة	الأميون	المتعلمون دون الابتدائي	الحاصلون على تعليم ابتدائي	الحاصلون على تعليم متوسط وثانوي	الحاصلون على بعض التدريب الجامعي وخريجو الجامعات	المجموع
١ – ٥	٢٣	٢٩	٧	٣٢	١٢	١٠٣
	١١ر٧	١٩ر–	١٤ر٩	٣٣ر٣	٤٠ر–	١٩ر٧
	٢٨	٣٢	١٥	٢٩	٦	١١
٦ – ٧	١٤ر٢	٢٠ر٩	٣١ر٩	٣٠ر٢	٢٠ر–	٢١ر–
	٣٩	٣٩	٨	١٣	٦	١٠٥
٨ – ٩	١٩ر٨	٢٥ر٥	١٧ر–	١٣ر٥	٢٠ر–	٢٠ر١
	٦١	٣٦	١٤	١١	٣	١٢٥
١٠–١٢	٣١ر–	٢٣ر٥	٢٩ر٨	١١ر٥	١٠ر–	٣٢ر٩
	٤٦	١٧	٣	١١	٣	٨٠
١٣ وما فوق	٢٣ر٤	١١ر١	٦ر٤	١١ر٥	١٠ر–	١٥ر٣
	١٩٧	١٥٣	٤٧	٩٦	٣٠	٥٢٣
المجموع	٣٧ر٧	٢٩ر٣	٩ر–	١٨ر٤	٥ر٧	١٠٠ر–

الجدول رقم (٣)

نوع العائلة حسب عدد الأفراد المكونة منهم

نوع العائلة	عدد أفراد كل عائلة					المجموع
	١-٥	٦-٧	٨-٩	١٠-١٢	١٣ وما فوق	
	٨١	٨٣	٦٥	٧٣	٧	٣٠٩
نواة	٢٦ر٢	٢٦ر٩	٢١ر-	٢٣ر٦	٢ر٣	٥٩ر١
	١٩	٢٠	١٩	٢٢	١٦	٩٦
شبه ممتدة	١٩ر٨	٢٠ر٨	١٩ر٨	٢٢ر٩	١٦ر٧	١٨ر٤
	٣	٧	٢١	٣٠	٥٧	١١٨
ممتدة	٢ر٥	٥ر٩	١٧ر٨	٢٥ر٤	٤٨ر٣	٢٢ر٦
	١٠٣	١١٠	١٠٥	١٢٥	٨٠	٥٢٣
المجموع	١٩ر٧	٢١ر-	٢٠ر١	٢٣ر٩	١٥ر٣	١٠٠ر-

الحواشي الايضاحية

(1) Francis Hsu "The Myth of Chinese Family Size", **American Journal of Society**, 48 (March, 1943) PP. 555-563; Olga lang, **Chinese Family and Society** (New Haven: Yale University Press, 1946); And Morton H. Fried, "The Family in China: The People's Republic". in Ruth Wander Anshem (Ied.), **Family: Its Function and Destiny** (Revised-edition New York: Harper and Brothers, 1959), PP. 148-149

ولقد ادعى هؤلاء أن الظروف الاقتصادية الى جانب عوامل أخرى ، منعت تلك الظاهرة من السيطرة ، فالأسر الكبيرة الحجم كانت منتشرة بين الطبقة الغنية فقط . وحسب احصاءات السكان المتوفرة لسنين عديدة ، يبدو أن معدل حجم الأسرة (٥-٦ أشخاص) هو القاعدة العامة .

(2) William Goode, **World Revelution and Family Patterns**, (New York: The Free Press, 1963); And Marian Levey, "Aspects of the Analaysis of the Family" in Anstey J. Coale (ed.), **Aspects of the Analaysis of Family Structure** (Princeton: Princeton University Press, 1965), PP. 1-63.

(3) Thomas Burch, "The Size and Structure of Families: A Comparative Analaysis of Census Data, "**American Sociological Review**" Vol. 32, (No. 3, June, 1967). PP. 347-363.

لقد وجد أن ليس هناك مجتمعا موضع البحث أصبحت لديه العائلة الكبيرة الحجم نموذجا . وقد أيد اقتراح ليفي بأن الحجم الحقيقي للعائلة هو الشيء نفسه في كل المجتمعات ، ولم يجد أي أمة من الأمم موضع البحث تجاوز حجم العائلة لديها المعدل ٥ر٦ لكل بيت أسري . وقال ان حجم العائلة يعكس نسبة المواليد وليس له علاقة بالعائلة الممتدة أو بنية العائلة .

(4) Raphael Patai, "The Middle East As a Culture Area", **Middle East Journal**, Vol. 6 (1952), PP. 1-21; See also Raphael Patai, **Golden River to Golden Road: Society, Culture and Change in theMiddle East.** (Philadelphia, University of Pennsylvania Press, 1962), P. 84.

أنظر : الدكتورة / مديحة ناصر « العائلة والرعاية الاجتماعية في العراق » ، ورقة غير منشورة . الكويت : ديسمبر ١٩٧٢ .

(6) M. Kamel Nahas, "The Family in the Arab World", **Marriage and Family living**, Vol. 16 (1956), PP. 294-300; M. Berger **The Arab World Today**, (Garden City, New York: Dobleday and Co. 1962); And Kazem El-Daghestani, "The Evolution of the Moslem Family in the Middle East Countries" **International Social Bulletin, Vol. 5 (No. 4, 1953).**

(7) Goode, **op.cit.**, P. 124.

(8) Karen Peterson, "Demographic Conditions and Extended Family House-holds: Egyptian Data, "**Social Forces**, 46 (June, 1968), PP. 531-7.

ندوة العدد

النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعالم العربي

تنظيم: د. اسكندر النجار*

في مطلع العام ١٩٧٥ اختطت « مجلة العلوم الاجتماعية » سياسة ترمي إلى تطوير مضمون القضايا التي تطرح في صفحاتها ، وتغيير الإطار العام للمجلة ، بهدف تنمية حقول العلوم الاجتماعية في الوطن العربي .

وضمن هذا المضمون تتابع المجلة في هذا العدد ما بدأته في عدد نيسان / إبريل ١٩٧٦ من نشر ندوات مختلفة تتناول القضايا المتعلقة بالعلوم الاجتماعية .

وقد اغتنمت المجلة فرصة انعقاد ندوة « النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعالم العربي » ، الذي عقدت في الكويت في الفترة من ٢٧-٢٩ آذار / مارس ١٩٧٦ ، لتلتقي في ندوة مفتوحة مع بعض المفكرين الذين حضروا تلك الندوة ، وقد دار النقاش في هذه الندوة المصغرة تحت عنوان « النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعالم العربي » .

وقد نظم الندوة وحررها الدكتور اسكندر النجار ، أستاذ الاقتصاد بجامعة الكويت ، واشترك فيها كل من :

١ - د. سعيد النجار : المستشار الاقتصادي في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية - الكويت .

٢ - د. حازم الببلاوي : الخبير الاقتصادي بالصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي - الكويت .

* أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة الكويت

٣ – د. عبد الشكور شعلان : الخبير الاقتصادي بصندوق النقد الدولي – واشنطن .

٤ – د. عصام الزعيم : أستاذ الاقتصاد بجامعة الجزائر – الجزائر .

٥ – د. محمد عبد المنعم : مدير وحدة تنشيط الاستثمار بالصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي – الكويت .

٦ – د. هشام متولي : الخبير الاقتصادي بالبنك الدولي للانشاء والتعمير – واشنطن .

اشتراك

د. سعيد النجار — د. عبد الشكور شعلان — د. محمد عبد المنعم

د. حازم الببلاوي — د. عصام الزعيم — د. هشام متولي

ندوة العدد

د. اسكندر : ان الهدف من ندوتنا المصغرة هذه ، تعريف القارئ العربي ، بمقومات النظام الاقتصادي العالمي الحالي ، والأسباب الداعية لتغييره واحلال نظام جديد مكانه . ثم موقف ودور كل من الدول النامية [بما فيها الدول العربية النفطية وغير النفطية] ، والدول المتقدمة من هذه الدعوة . وأخيرا سنحاول مناقشة موضوع اصلاح نظام النقد الدولي ، الذي تمخضت عنه « اتفاقية جمايكا » ، ومدى استجابتها لمطالب وحاجات الدول النامية .

وسأبدأ بتوجيه السؤال للدكتور سعيد ، ما هي برأيك سمات النظام الاقتصادي العالمي الحالي ؟ وما هي بالتالي الأسباب الداعية الى تغييره ؟

د. سعيد : إن أهم ما يميز النظام الاقتصادي الدولي المالي هي الصفات التي نشأت في النظام الاقتصادي الدولي خلال القرنين ١٨ ، ١٩ ، وهي الفترة التي عرفها العالم والتي كانت تتميز بصفة

أساسية بسيطرة عدد من البلاد – بالذات أوربا الغربية – على المقدرات الاقتصادية والسياسية في العالم أجمع . في كل هذا النظام (الاستعماري أو الامبريالي) نشأ وترسخ نظام اقتصادي أولي له سمات معينة يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ – تركز الصناعة الحديثة في عدد من البلاد التي تسمى البلاد المتقدمة ، في حين لا تختص سائر بلاد العالم الأخرى الا بنسبة ضئيلة من الصناعة الحديثة ، لدرجة أن البلاد المتقدمة تمثل ٩٢٪ من الإنتاج الصناعي العالمي .

٢ – وهذه تترتب على الأولى وهي نمط التبادل الدولي بين البلاد المتقدمة والنامية بسبب تركز الصناعة الحديثة في البلاد المتقدمة بحيث أن أغلب صادرات البلاد المتقدمة هي صناعية ، في حين أن أغلب صادرات البلاد النامية هي صادرات زراعية. أو مواد أولية ، ومن هنا نجد أن نمط التبادل الدولي هو تصدير سلع زراعية أو مواد أولية من البلاد النامية واستيراد السلع الصناعية من البلاد المتقدمة .

٣ – الابداع التكنولوجي أصبح أيضا مركزا في البلاد المتقدمة ، وأصبحت البلاد النامية تعتمد اعتمادا كليا على استيراد التكنولوجيا .

٤ – سوء توزيع الثروة والدخل بين الطائفتين من البلاد . وهذا ينعكس من أن متوسط دخل الفرد في البلاد المتقدمة يساوي عشرة أمثاله في البلاد النامية . .

٥ – هذه الصفة تتعلق بالاطار القانوني الذي يتم فيه التبادل والتجارة الدوليين . وأهم حقيقة فيه هي ما يسمى بشرط أولى الدول بالمراعاة ، ومعنى ذلك أن كافة البلاد ينبغي أن تعامل ، أو تعامل فعلا ، على قدم المساواة في التجارة الدولية ، بحيث لا يكون هنالك تمييز أو تفضيل لدولة على أخرى .

وهذه الصفة التي قد تبدو بريئة هي في الواقع متفقة مع المساواة الشكلية القانونية بين البلاد النامية والبلاد الصناعية ، ولكنها في الواقع لا تعبر عن الواقع الاقتصادي وهو وجود بون واسع بين البلاد النامية ، والبلاد الصناعية . وقد قامت اتفاقية التجارة والتعرفة الجمركية (GATT) على مبدأ عدم التمييز في المعاملات الدولية وكان ينبغي أن يكون التبـادل قدر معين من التمييز لمصلحة البلاد النامية . ..

د. اسكندر : المجال مفتوح للتعليق أو الاضافة

د. عبد الشكور : أود اضافة كلمتين على النقطتين اللتين ذكرهما د. سعيد ، أولا ، وهي الخاصة . يتركز الإنتاج الصناعي في البلاد المتقدمة . والحقيقة أنه كان هناك أكثر من تركز . فالبلاد المتقدمة صناعيا ضغطت على البلاد المتخلفة والمستعمرة آنذاك ، لتطوير قطاعات المواد الخام ، لتغذي الصناعات أو بالعكس نجد أن معظم أو جزء كبير من البلاد الصناعية توجد فيها هذه المواد الأولية ، ولكنها حفظتها واعتمدت اعتمادا شبه كلي على البلاد المستعمرة ، لتزويدها بهذه المواد حفاظا على ثرواتها البديلة لتميزها بالنفاذ .

د. اسكندر : أرى أن الدكتور عصام يرغب في التعقيب .

د. عصام : أعتقد أن الدكتور النجار قد قدم بصورة موفقة حقا لخصائص النظام الاقتصادي الدولي الحالي ، ومع ذلك أود أن أضيف بأن الصورة تبدو لي أكثر تعقيدا ، بحيث أنه اذا كان النظام الإقتصادي الدولي الحالي هو بصورة أساسية حصيلة المرحلة الاستعمارية فهو أيضا حصيلة تطور معين تم خلال القرن العشرين وبالتحديد منذ الحرب العالمية الأولى وبداية القرن الحالي ، وقد توضح هذا التغير بصورة أكثر بعد الحرب العالمية الثانية ، بمعنى أنه إذا تحققت تصفية الاستعمار منذ

الحرب العالمية الثانية بصورة أساسية فقد سبقها منذ بداية القرن ومع ظاهرة التدويل ، تحويل النشاط الاقتصادي الرأسمالي إلى نشاط دولي ، رافقها تغيرات معينة في توزيع القوى المنتجة في العـالم وفي توزيع آلة الانتـاج على الصعيد الدولي ، تـلا الاستقلال السياسي تطوير لنوع معين من الصناعات . بمعنى أنه اذا كانت الفترة التي تسبق الاستقلال السياسي قد تميزت في البلدان النامية بتخصص من النمط الكولونيالي الصرف ، أي بالصناعات الاستخراجية ، وأدل مثل عليها هو استخراج خامات النفط ثم استخراج خامات الحديد . بالاضافة الى التخصص في الزراعة الكولونيالية (القطن في مصر) والمنتجات الكولونيالية التقليدية في ما يسمى بالمناطق الاستوائية .

بعد الاستقلال السياسي ظهرت أنماط من الصناعات وظهرت أشكال من التبادل التجاري بين البلدان المستعمرة سابقا (المهيمنة دائما) والبلدان المستقلة حديثا . وهذه الصناعات هي صناعات تعتمد ، إما بالنسبة لبعض مدخلاتها أو بالنسبة لأدواتها والآتها على الدول الصناعية الرأسمالية ، بحيث أن عملية التصنيع لا تؤدي الى تولد علاقات جديدة ، بل تأييد ومواصلة العلاقات القديمة .

هذه التجربة دفعت وتدفع البلدان النامية الى طرح المسألة ، وباعتقادي أن طرح المسألة الآن يعود ، ليس فقط الى أزمة النظام الكولونيالي اقتصاديا ، وإنما أيضا إلى عجز الإستقلال السياسي عن حل القضايا الاقتصادية التي ارتبطت بالنطام الكولونيالي ، ففي المرحلة الحالية ، تبدو المراجعة معقدة لهذا السبب ، فمن ناحية تريد الدول النامية أن تصل الى نوع من التكافؤ في العلاقات الاقتصادية ، ومن ناحية أخرى الدول الصناعية المتقدمة تريد أن تواصل هيمنتها الاقتصادية « والـ

« Toca » الاستعمارية ليس فقط كولونيالية ونمط استخراجي من الانتاج . وانما هي أيضا صناعــات من النمط البديـل للاستيراد ، ولكن أساسا للاستهلاك الخفيف . وهذه صناعات لا تستطيع أن تولد قدرة على الاستقلال الاقتصادي ولا تستطيع أن تعطي الدول النامية القدرة على التغامل المتكافئ مع الدول المتقدمة ، لذلك فإن البحث في خصائص النظام المقبل أيضا يصبح معقدا وملتبسا ، ويفهم به أكثر من غرض .

د. اسكندر : أعتقد أن لديك تعقيبا على ذلك ، د. محمد .

د. محمد : بالإضافة الى كلام د. نجار ، يخيل إلي أن هناك ناحية ذهنية وفكرية للأوضاع القائمة . ويجب ألا نهملها ، فتركيز الانتاج الصناعي والتكنولوجيا في الدول المتقدمة نتج عنه نوع من التعظيم والتفخيم عند الدول النامية لكل شيئ يأتي من جهة الدول الصناعية المتقدمة . وهذه تأثيرها يتضح عندما يبحث موضوع التصنيع وعقدة الانتاج الأجنبي ، ومشاكله في إقامة الصناعات المحلية واستهلاك المنتجات المحلية ، ثم تظهر في أن الفرد أصبح ينظر إلى كل المقاييس والمعايير الآتية من الدول المتقدمة بشكل قبول دون بحث أو تمحيص .

د. اسكندر : هناك نقطة يمكن فهمها من سياق النقـاش وهي أن الخصائص بالنسبة للنظام الاقتصادي الحالي تنعكس على المؤسســات القائمة ، حيث أنها كانت قائمة لخدمة أهداف النظام وهي في غير صالح الدول النامية . والسؤال التالي يتناول موضوع كيفية التلاقي الذهني أو الفكري بين الدول النامية على المطالبة بتغيير النظام الاقتصادي الحالي ، والتحول إلى نظام اقتصادي دولي جديد يعكس الأوضاع الراهنة القائمة ، فمثلا الدول النامية حققت قدرا كبيرا من الاستقلال السياسي ، ولكن ذلك لم يوازه إنجاز مساوٍ على الصعيد الاقتصادي .

د. حازم : لا شك أن أحد نتائج التقدم العلمي في القرن الأخير ، هو زيادة الاتصال بين الشعوب . وربما كانت الحرب العالمية الأولى والثانية فرصة لمزيد من التلاقي بين هذه الشعوب ، وهي المستعمرات التي جندت في الحروب لمصلحة الدول المستعمرة . وكثير من هذه البلاد كانت مسرحا للعمليات العسكرية ، وهذه كانت فرصته لالتقاء البلاد الفقيرة بدول أخرى ، ومعرفة مستويات المعيشة الموجودة في الدول الأخرى ، كذلك زيادة وسائل الاتصال بين العالم ، وأصبح الأفراد الذين يعيشون في مناطق منعزلة من العالم الذين لم يروا صور من الحياة المتقدمة يرونها في شكل السينما والأخبار والصحافة ، ثم التعليم .

عندما تم الاستقلال السياسي لهذه الدول الفقيرة تحمل مندوبيها لأول مرة مسئولية حكم هذه البلاد ، ومن ثم نشأت فرصة أخرى لطرح قضية الفقر على المنتديات الدولية ، وتجمعت كل هذه الظروف ، لأن الفقراء في بلاد متعددة لم تكن تربطهم رابطة . بل هناك رابطة الفقر . ولكنهم كانوا في فترة ما يجتمعون لمكافحة الاستعمار ، ثم اكتشفوا حالتهم المتشابهة ، وربما كان من أول المؤتمرات التي ساعدت على ذلك مؤتمر باندونج ١٩٥٥ . استطاعوا فيه من خلال الحرب الباردة بين الدولتين الكبيرتين في ذلك الوقت أن أن يجدوا دورا سياسيا إلى جانب التعرف على مشاكلهم ، ثم هناك هيئة الأمم المتحدة ، وإن كانت منبرا لم يحقق الكثير ، إلا أنه كان كافيا لمزيد من اللقاء بين البلاد المتخلفة للتقابل الذهني .

أود أن أقول أنه رغم أن طريقة تحرير الدول المتخلفة من القيد الشديد يبدو وكأن أمامه سنوات طوال ، ويبدو أن هناك عقبات كثيرة ، إلا أن هناك عنصر أمل ، وتفاؤل فيما يتم ، لأن التطور العالمي الذي يتم يختلف عن ذلك التطور الداخلي

عندما بدأت الطبقات الفقيرة تجد مكانا لها بشكل أكبر في الحياة الاقتصادية .

ففي أول الأمر جمعت المزايا الاقتصادية في يد الأقلية ، وكانت الأغلبية مضمونة ، وتستخدم كيد عاملة ، ثم مع التطور كان لا بد من تعليم هذه اليد العاملة كي يمكن الاستفادة منها ، ولكن التعليم أدى لمزيد من الوعي بهذه المشاكل ، ونشأت تنظيمات في الداخل ، وفي كثير من الدول كسبت التنظيمات العمالية حقها . ربما يكون هناك نوع من الشبه على مستوى العالم ، كما تم في المجتمع الداخلي وما يتم حاليا على المستوى العالمي وإن كانت العقبات أكبر بكثير والوقت الذي قد تقطعه يكون كبيرا ، إلا أن هناك عنصر تفاؤل من هذه الناحية .

د. هشام : إضافة الى كل ما تقدم ، ظهر الموضوع أولا وبشكل جلي بعد الحرب العالمية الثانية ، اذ طرحت على الصعيد الدولي والانساني ، من خلال الأمم المتحدة وخارجها - فكرتان عامتان - التخلف الاقتصادي في العالم (الفقر ، الفجوة بين البلاد الصناعية ، والبلاد المتخلفة ، والتي تحررت سياسيا) بالشكل الذي أدى إلى توصل بعض الاقتصاديين ، وأقصد « » الى الكلام عن وجود ثلاث نماذج أو نظم اقتصادية في العالم :

- النموذج الرأسمالي - النموذج الاشتراكي ،
- نموذج البلاد ذات الثورات القومية .

وهي البلاد التي كانت مستقرة والتي تحررت سياسيا ، وبدأت تأخذ حقوقها السياسية ، وبالتالي بدأت تطالب بالحقوق الاقتصادية ، الا أن هذه المطالبة بالحقوق عن طريق الثورة ، ولكنها ليست كثورات البلدان الاشتراكية ، بل ثورة وطنية (قومية) . كما سماها . وضمنها تكون

المطالبة بالاستقلال الاقتصادي إضافة الى الاستقلال السياسي .

ولما تجمعت وتراكمت هذه المطالبة ، مع توسع حركات التحرر ، وبصورة خاصة في منابر الأمم المتحدة ، حيث هناك التساوي من حيث التصويت ، لا من حيث القوة . هذا أدى الى تكتل البلاد النامية (عدم الانحياز) ، وشكلت مجموعة الـ ٧٧ وان أصبح عددها أكثر من مائة ، ضمن اطار الأمم المتحدة ، وبدأت تطرح الفكرة بانشاء سكرتارية خاصة هي سكرتارية الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لبحث المشاكل الخاصة وبحث العلاقات غير العادلة وغير المتكافئة ، على الصعيد الاقتصادي فيما بين البلدان الصناعية ، والبلدان المتخلفة .

د. عصام الزعيم : لقد طرح الدكتور هشام القضية بشكل واضح ، وأريد أن أوضح كيف أرى الآلية التي تمت بها عملية التلاقي . أعتقد أنه في الحياة العلمية يحدث الفعل ثم يتلو الفعل التفكير في المؤسسات التي يمكن أن تنظم الفعل ، وبعد ذلك يأتي القانون ليقنن الفعل . فلو أخذنا الواقع التاريخي فسنلاحظ أن اللقاء بين البلاد النامية تجسد وتمركز حول قطاعات معينة ، لا شك أنه كان هناك لقاء في باندونج ، وهناك أهمية تاريخية ، حيث جاء منها المنطلق ، إلا أنه من الناحية الاقتصادية يبدو لي أنه ليس من باب الصدفة أن يكون العمل قد بدأ من النفط ، وأعني بذلك أنه وفقا لتطور الرأسمال النفطي الدولي ، تركز الضغط بشكل هائل على عدد محدود من البلدان المنتجة للنفط ، وقد يحوي هذا التركيز من سلاح بين الدول الرأسمالية القوية الى سلاح ضدها ، والسبب هو أنها فضلت -كما أشار الأخ الدكتور شعلان – أن تستثمر المكامن النفطية في البلاد العربية ودول الشرق الأوسط اضافة الى خليج المكسيك وذلك بصورة أساسية – في رأيي – للحصول على الربح العالي جدا في بلاد

مستعمرة ، ولكن هذا قد أدى الى تركز الانتاج في عدد محدود من البلاد . إذن تركيز الضغط على هذه البلدان يمكن أن يتحول من عامل قوة الى عامل ضعف ، وبالفعل فالضغط الشديد على البلدان المنتجة للنفط من حيث الأسعار ، الابقاء على أسعار احتكارية منخفضة طوال الخمسينات والستينات ، أدى الى محاولة تكتل دفاعي من قبل الدول المنتجة للنفط في أواخر سنة ١٩٥٩ وتلا ذلك تشكيل منظمة الأوبك ، والتي كانت في الأساس عبارة عن منظمة للدفاع عن أسعار النفط وتثبيتها ، وخلال ١٠ سنوات استطاعت دول أوبك أن تكتشف قوتها وأن تتعود على وحدة العمل ، وأن تنسق جهودها وتقبل ببرنامج مشترك .

وأدى هذا في نهاية الأمر إلى الانتقال من الدفاع الى الهجوم ، وتحول تركيز النفط في عدد من الدول الضعيفة المستعمرة الى سلاح قوي ضدها ، وأعتقد أن النفط قد شكل منطلقا للعمل الاقتصادي في العالم الثالث المتضامن لأن النفط مادة أساسية ، وبالتالي فتأثيره السياسي الكبير ، ولأن النفط الداخل في التجارة يتركز في عدد محدود من البلاد ، وهذه ليست حالة مواد خام أخرى ، وليست حالة المواد الزراعية التي تتوزع أماكن انتاجها ، أو لا تملك الأهمية الاستراتيجية التي يملكها النفط .

وهذا يعني أن نقاط الضعف بين الدول النامية موجودة منذ البداية ، بمعنى أن جبهة النفط لا تشكل كل شيء : فبقدر ما تستطيع جبهة النفط أن تتوسع وتستوعب مطالب ومصالح الفئات في البلدان النامية تستطيع أن تصمد وتلعب دور ، وبقدر ما تتجاهل هذه المصالح بقدر ما تطوق نفسها ويمكن ضربها بالتالي .

د. اسكندر : إذا لم يكن هناك أي تعليق فالسؤال الآخر يتناول مطالب الدول النامية بالتحديد ؟ ماذا تريد من النظام الجديد ؟ وما دمنا قد قسمنا العالم الى نادي فقراء ونادي أغنياء فهل من المتوقع أن يعطي الأغنياء الفقراء ، اذا كان في هذا انقاص لمكاسبهم ، واذا كان هذا لن يتحقق فما هو البديل ؟

د. سعيد : ماذا تريد الدول النامية من النظام الاقتصادي الدولي الجديد ؟ يمكن أن نلخص ذلك في نقطتين أساسيتين :

١- اعادة توزيع الانتاج العالمي (مقره أو موقعه) بين البلاد المتقدمةوالبلاد النامية توزيعا يكفل للبلاد النامية امكانية أن تتطور تلقائيا وبقوتها الذاتية ، لأن النمط الحالي لتوزيع النشاط الاقتصادي الحالي هو نمط لا يتفق مع الأهمية النسبية للبلاد النامية ، سواء من ناحية عدد سكانها أو مستوى المعيشة فيها . إذن أول نقطة تبغيها الدول النامية هي اعادة توزيع النشاط الاقتصادي أو ما نسميه أحيانا باعادة هيكلة تقسيم العمل الدولي .

٢- أن يكون الاقتصاد الدولي على درجة من العدالة في التبادل بحيث أن المنافع التي تتولد من التجارة ، ومن كل أنواع العلاقات الاقتصادية الدولية ، مثل الاستثمارات وما الى ذلك ، تتضمن قدرا من العدالة بحيث يؤول للبلاد النامية حصة تتفق مع مجهودها ، وتتفق مع ما ينبغي أن يؤول اليها . تحت مظلة العدالة الدولية تجد عدة أشياء :

أ- تثبيت أسعار المواد الأولية ، أي أن أسعارهـا لا تتدهور تدهورا يجعل من العسير عليها أن تحصل على فائدة من تصدير المواد الأولية .

ب- المعونات الاقتصادية ، وتمثل نوعا من التوزيع أو العدالة الدولية ، فالبلاد الغنية في ماضيها استفادت

فائدة كبيرة من استغلال البلاد النامية ، والآن عليها أن تؤدي جزءا من ذلك في صورة معونات اقتصادية.

جـ – البلاد المنتجة لمادة أولية نادرة تريد أن تتفق فيما بينها وتعمل تنظيما مثل الأوبك تحصل به على ثمن عادل للمواد الأولية متفقا مع الندرة الحقيقية لتلك المادة أو المواد . فبلاد البترول شقت الطريق وفتحت بابا جديدا لم يكن معروفا من قبل ، إنما هناك عدد آخر من المواد الأولية في البلاد النامية والتي تصلح أيضا أن تكون محلا لاتفاق شبيه بالاتفاق الذي تم بين البلاد المصدرة للنفط .

إذن ما تريده البلاد النامية من النظام الاقتصادي الجديد هو إعادة توزيع الناتج ، وقدر من العدالة في العلاقات الاقتصادية الدولية .

د. اسكندر : يبقى الشق الآخر للسؤال وهو أن الفقراء يطالبون الأغنياء باعطائهم بعض ما عندهم أو بعض ما استغلوه سابقاً ، فهل يتوقع أن تلبي الدول الغنية مطالب الدول الفقيرة ، أو لا تلبي ، وهنا ما هو البديل ؟

د. محمد : هناك نقطة ، يخيل إليَّ أنها متصلة بالموضوع السابق ، وإذا حاولنا التركيز عليها بعض الشيء قد نجب على السؤال الثاني الى حد ما . إذا كان سر تفوق الدول المتقدمة هو التكنولوجيا أو المقدرة على البحث والتطور فليس من المرغوب فيه بالنسبة للدول النامية أن تبدأ مباشرة بالتركيز على محاولة المشاركة مع الدول المتقدمة في عملية البحث والتطوير هذه .

تفصيل هذا الموضوع قد يحتاج لوقت طويل ، لكن الشيء المهم هو القول بأن الدول النامية لديها موارد وثروات غير مستغلة ، لأنه لم يأت اليه نوع البحث والاستقصاء الذي يتم

في الدول المتقدمة ، فإذا تم ذلك يحتمل أن نجد استعمالات جديدة لمواد لم نكن نستعملها أبدا ، وقد نجد بدائل لمنتجات ما كانت تطرأ على البال ، إذا بدأت هذه الخطوات فيحتمل أن العالم الغربي والمتقدم يبدأ ينظر نظرة مختلفة للدول النامية ، وبالتالي يكون هناك مشاركة طبيعية بين الدول النامية والدول المتقدمة ، أي يحصل تقارب بين الاثنين ، بمعنى أنه إذا كان سر المهنة هي التكنولوجيا والبحث والتطور فقد يقرب تواجد هذه المقدرة عند الدول النامية بين الطرفين .

د. حازم أعتقد أنه حد جديد في العلاقات الدولية ، ولا يمكن الرجوع فيه ، وهو أنه تم الوعي بمشكلة الفقر ، وجاء ذلك من جانب الطرفين المهتمين بالقضية . فالفقراء يدركون فقرهم والفجوة التي تفصلهم عن الدول المتقدمة ، ويشعرون بعدم رضا عن الأوضاع ويبغون تغييرها . أما الدول المتقدمة فهي أيضا قد أصبحت قضية الفقر من المسائل اليومية التي يعيشها جميع المواطنين ولم يكن الحال كذلك قبل الآن .

ومسألة الوعي العام في الطرفين أفقد العالم برائته التي كان يتمتع بها قبل ذلك ، كذلك لم يكن العالم مرتبطا ومتشابكا عضويا كما هو الآن ، سواء من ناحية التبادل التجاري أو الاعتماد على سلع أوخطوط مواصلات بين أقطار العالم المختلفة . في ضوء ذلك ومع وجود الاحساس بعدم الرضا لدى البلاد المتخلفة فإنه لا بد من حدوث أحد أمرين :

إما أن يتم الحوار لتنظيم عملية رفع مستوى الفقراء .

٢ – وإما أن يتم بشكل أو بآخر نوع من المواجهة ، وليس من الضروري أن تقلق الدول النامية الدول الغنية بما تملكه من موارد ، ولكن اذا لم يتم الحوار فمن المحتمل أن الاستقرار والأمن العالمي يهدد في كثير من المناطق

إن للدول المتقدمة مصالح عديدة تستطيع الدول المتخلفة بفعل إيجابي أو سلبي أن تؤثر فيها ، فتزايد السكان في العالم والتي تعتبر الدول المتخلفة مسئولة عنه ، يهدد استمراره الأمن العالمي بشكل أو بآخر ، (الضغط على الموارد ، خلق أسباب للفتن يمكن انتقالها من مكان لآخر) ، ولا يستطيع الإنسان أن يستبعد أسبابا أخرى للقلق العالمي ، فالثورات قد تنتقل وكذلك الأفكار . فلو قامت المواجهة بين الدول المتقدمة والمتخلفة فإن النفقة ستكون كبيرة .

أريد الانتهاء من كل ذلك إلى أنه قد جد جديد ، ولا عودة في أن قضية الفقر قد تم الوعي بها ، ومن ثم فإما حوار لتنظيم عملية رفع مستوى المعيشة في الدول المتخلفة ومعرفة الواجبات المتبادلة بين الطرفين ، وإما ستحدث مواجهة يتكلف الطرفان نفقة عليها ، لا ندري من سيتكلف نفقة أكبر لكن الاستقرار مهدد على وجه اليقين .

د. عصام : أرى أن طرح القضية وكأنها مسألة إرادة أو موقف فردي لا ينطبق على التطور الاقتصادي الذي يحصل موضوعيا في العالم . لقد أشرت قبل قليل إلى أن التركة الاستعمارية ليست صافية ، بمعنى أنها اغتنت – إن جاز التعبير – بأنماط من السياسات الاقتصادية في البلدان النامية لم تكن موجودة .

وظاهرة التدويل ظاهرة مستمرة وممتدة أكثر وأكثر ، وظاهرة الشركات متعددة الجنسية تترجم في الواقع بنقل بعض الصناعات ، وظاهرة التحول التكنولوجي تؤدي الى أن تتحول صناعات ذات أهمية الى صناعات ثانوية ، يمكن مثلا أن نقول أن التكرير كان صناعة استراتيجية بالمعنى الكامل ، وهو لم يعد كذلك الآن . ويمكن أن نقول أن نقل صناعة السيارات كان يقتصر على التجميع ، ولكن الآن بدأ نقل

صناعة انتاج السيارات الى بعض الأقطار ، مثل البرازيل ، واسبانيا ، ولكن يمكن أن ينتقل في مرحلة لاحقة ، اذا تحققت تغيرات في نمط استهلاك السيارات ونمط استخدام وسائل النقل في المدن – وهذا يجري البحث عنه بجدية الآن في اليابان مثلا – يمكن لصناعة انتاج السيارات أن تصبح « تافهة » ، وتنقل .

فباعتقادي أن عملية النقل تتم ولكنها ليست بالشكل الذي تريده البلدان النامية ويخدم حريتها الاقتصادية وسيادتها الصناعية . والنقل الفعلي يترجم من ناحية الشعارات بمواقف وكتابات معروفة ، حول ما يسمى بالتقاسم الصناعي ، المشاركة الصناعية ، التوسع الفضائي للصناعات في العالم . هذه شعارات موجودة ومتداولة وبالتحديد تطلق من قبل البلدان الأقل تطورا ضمن البلدان المتقدمة ، فأوربا الغربية تلعب دورا كبيرا جدا في طرح هذه الشعارات ، وفي نقل الصناعات . . ففي قطر أقيمت صناعات « البوليكلين » ، متكاملة . وفي بلد مثل الكويت بدأت صناعة الأسمدة العملاقة الموجهة للتصدير ضمن عملية غزو أوربا الغربية لأسواق آسيا والشرق الأقصى . ففي رأيي أن النقل يتم ، وهناك تغيير ، لكن المسألة الأساسية ما هو هدف هذا التغيير ؟ ، وإلى أي حد يعبر عن التطلعات لدى شعوب البلدان النامية ؟ والى أي حد يستطيع أن يحقق الأهداف الخلقية والمواقف الفلسفية التي تنطلق منها ؟ إن اجتماع باريس يؤكد أن هناك ضرورات موضوعية للحوار ، لكن السؤال الى ماذا يصل هذا الاجتماع ؟ لا شك أن الدول الصناعية الرأسمالية تفضل ألا تدخل في الحوار ، وتفضل عدم نقل الصناعات ، ولكن إذا كان لا بد من نقلها ، ولا بد من الحوار فلا بد أن يوجد اتجاه معين .

من هنا تأتي أهمية توضيح الهدف الاستراتيجي الذي يجب أن يعرف النظام الاقتصادي المقبل ، ما هو ذلك النظام ؟ كيف يترجم هذا الهدف الاخلاقي الى شعارات ومفاهيم اقتصادية مقبولة ، والى مقياس كمية مقبولة ، وهنا نستطيع أن نرى الى أي حد تكون أساليب نقل الصناعة مؤدية للهدف المنشود . وباعتقادي أن الدول المتقدمة مضطرة الى أن تنقل بعض الصناعات ، وأن تقبل بالحوار ، ولكن هناك اتجاهين : اللجوء للأساليب التقليدية (أساليب العنف والتدخل العسكري الشرس) ، وهناك أساليب أخرى وهي أساليب الالتفاف (الأساليب الغابية) – وهي تعتمد تدويخ العدو والالتفاف حوله . ولكن الدول النامية يجب أن يكون لديها اتفاق حول برنامج أدنى .

وهذا يقود الى الاستنتاج – كخاتمة – ففي معسكر البلدان المتقدمة ليس هناك وحدة رؤية ، هناك مجموعة من الرؤي تصل الى تنسيق ، وأيضا بنفس الشئ في البلدان النامية ليست هناك رؤية واحدة ، بل هناك بعض التناقض في المصالح ، لكنه ليس جوهريا ، ويجب أن تفتش البلدان النامية عما يوحدها وهذا أساس . . وهو التخلص من الفقر وبالتالي مفهوم التبعية .

فالمسألة نوعية وليست كمية فقط .

وأرى أنه يجب تغيير المفهوم إلى احداث تغييرات ثورية جذرية في البنى الزراعية ومؤسسات أخرى . التصنيع مهم لأنه لو بسطنا المسألة فالمجابهة الاقتصادية في العلاقات الدولية هي بين نمط من الانتاج يقدم سلعة ذات شحنة مضافة عالية ، وسلع أخرى غير مصنعة . والذي يملك السلع المصنعة هو الذي يكسب في عملية التبادل ، وبالاضافة الى ذلك فالسلع المصنعة يمكن أن تلبي حاجات الجماهير بصورة أفضل من سلع محدودة

العدد قليلة التحريك .

هذا لا يعني أنه يجب أن نصنع ونعقد التكنولوجيا حتى نلبي حاجات الناس . لكن لا بد من القول بأن الانتاج الصناعي يستطيع ، إذا ما وضع وضعا صحيحا ، أن يلبي هذه الحاجات ، فالتصنيع يجب ألا يؤدي الى تجديد التبعية ، فالتصنيع الذي فشل هو من نمط معين وبالذات من النوع الذي لا يتخذ مواقف جذرية من المسائل ، وأحد الأسباب التي أفشلت التصنيع أن الارتباط بين الدول العربية مثلا أو بين الدول النامية عامة غير كاف . فقد تجدد الارتباط بالدول المستعمرة سابقا فأي بلد عربي حول المتوسط – خاصة دول المغرب العربي – بقيت علاقاته الصناعية والتجارية ثابتة ، مع تغييرات طفيفة ، كل ما هنالك هو الانتقال من تصدير مواد خام صرفة الى مواد شبه محولة تحويلا أوليا . وهذه لا تحل المشكلة ، إذ لا بد من اقامة علاقات مع بلدان جديدة ، وهذا يطرح قضية التعاون بين الأقطار العربية أولا ، والأقطار العربية كمجموعة والعالم الثالث .

باعتقادي أن تغيير العلاقات الدولية في صالح العالم العربي يتطلب منه أن يراجع مراجعة جذرية البعد الجغرافي الذي يتحرك عليه التصنيع ، والبعد التجاري . بمعنى أنه لا بد من توسيع رقعة التصنيع ، فلا يمكن أن نحقق التصنيع في بلد صغير ، لا يمكن أن تحقق تصنيعا متكاملا في بلد صغير ، ولا يمكن أن نقوم بتغيير التجارة الخارجية الا اذا أقمنا علاقات صناعية وتجارية ومالية أيضا مع بلدان نامية وأخرى . هذا أحد أسباب فشل التصنيع في تحقيق المهمات المطلوبة منه ، ولكن التعاون الآن مع البلدان النامية ليس فقط مسألة نابعة من الحاجات الاقتصادية البعيدة ، بل مسألة سياسية

ملحة . ففي العلاقات التي أسميها بالمجابهة وإن اتخذت شكل الحوار فهناك مجابهة ، لأن المصالح متناقضة ، الانتقال من وضعية اللاتكافؤ الى وضعية التكافؤ تعني أن على الغانم أن يخسر جزءا كبيرا من مغنمه . بهذا المعنى أرى أنها عملية مجابهة – هذه المجابهة لا بد للأقطار العربية ، والنامية بصفة عامة ، أن توحد جهودها ، وأن تتجاوز تناقضاتها ، لأن ظروفها الموضوعية ، وبناءها الاقتصادية مختلفة ، وبالتالي فإن وزنها في الحياة الاقتصادية الدولية ليس واحدا ، فلا بد من إقامة تعاون . وإذا لم يتم هذا التعاون فأقول بصراحة أننا فاشلون في هذه المعركة ، – ومع ميلي للتفاؤل بصفة عامة – إلا أنني أقول أننا الآن في أزمة . وذلك إذا أخذنا فقط الدول المصدرة للنفط – حيث هذه الدول لم تستطع أن تحافظ على وحدتها وعلى تضامنها وبالتالي تغير ميزان القوى المرحلي الآن . وأكثر من ذلك فهناك قسم كبير من الدول غير النفطية تتحرك ضد الدول النفطية . وفي المناقشات التي حصلت في اجتماعات الـ « سبعة وسبعين » حصلت صدامات ، وفي اجتماع جنيف للتعاون في ميدان المواد الأولية بين البلدان النامية المختلفة حصلت أيضا مجابهة بين البلاد النفطية ، وغير النفطية ، هذه المجابهات قد يكون لها دوافع سياسية ضيقة ، ولكن لا بد من القول أن الرؤية الاستراتيجية ليست واحدة ، وبالتالي يجب توحيدها وتجاوز التناقضات ، وهذا يعني أن على الدول العربية تحديدا بصفتها تملك سلاح النفط الاستراتيجي وتملك عائدات نفطية كبيرة يمكن تعبئتها في التنمية ، أن تقوم بمهمة تاريخية من حيث المساعدة على تكتل البلدان النامية والحفاظ على وحدة صفها .

هذا لا يعني ألا تدخل في الحوار ، لكن الدخدل فيه يجب

أن يكون انطلاقا من مواقع الوحدة ، لأن في الوحدة أسباب القوة برأيي .

د. اسكندر : ما رأيك فيما تقدم د. هشــام ؟

د. هشام : لا أختلف مع الدكتور الزعيم في تحليله ، إلا أن امكانية ارتباط واتفاق جذري بين الدول النفطية وغير النفطية ضمن مجموعة العالم الثالث ، أعتقد أن ذلك من الأمور الصعبة جدا ، نظرا لاختلاف المصالح بشكل أساسي فيما بين هذه البلدان . لكن يمكن التعاون على بعض النقاط التي تؤمّن مصلحة الطرفين ، ولكن لهذا التعاون حدود نظرا لاختلاف المصالح .

د. اسكندر : ما دام هنالك تعارض في المصالح بين الدول النفطية والدول النامية غير النفطية ، فيبدو أن ذلك ينطبق على مجموعة الدول العربية سواء النفطية أو غير النفطية ، ما رأيك د. حازم ؟

د. حازم : ربما يكون من سوء الحظ أن الايرادات النفطية جاءت بشكل مفاجئ وذلك قبل أن تكون الدول النفطية وغير النفطية من دول العالم الثالث مهيأة لهذا التغيير . وهذا يؤكد المعنى الذي أورده الدكتور سعيد النجار في إحدى محاضراته ، وهو أن الدول النفطية لم تكن مهيأة تماما لكل النتائج المترتبة على التغيير في رفع أسعار النفط سنة ١٩٧٣ ، وأعتقد كذلك أن الدول الأخرى غير النفطية لم تكن مهيأة . ولذا لم يستطيعوا الاتفاق على الخطوط الأساسية التي تمثل موقفا ضروريـا لحماية مصالحهم الجوهريــة .

د. اسكندر : هل نحن كدول عربية بحاجة الى ايجاد نظام اقتصادي عربي جديد أيضا يعكس العلاقات الاقتصادية والسياسية القائمة بين الدول العربية ؟ لأنني أعتقد أنه مع التغير الذي حدث في العالم ، قد حدث لدينا أيضا تغير اقتصادي وسياسي ، فهل يستلزم ذلك صيغة جديدة تتم بموجبها العلاقات الجديدة بين

الدول العربية النفطية وغير النفطية ؟ .

هل تود الإجابة على ذلك د . سعيد ؟ .

د. سعيد : أعتقد أن الدكتور حازم هو الأحق بالإجابة على هذا السؤال لأنه هو الذي تعرض لهذه النقطة بالذات في محاضرته الأخيرة بالندوة ، ولديه مجموعة من الأفكار التي قد تساعد على الأقل على طرح الموضوع .

د. حازم : أعتقد أن الدعوة لانشاء نظام اقتصادي جديد – كما تردد – هي دعوة ألقتها دول العالم الثالث ، وهذه الدعوة تتطلب تغييرا في السلوك في العلاقات الاقتصادية الدولية من أجل وضع المزيد من الانصاف والعدالة في العلاقات الاقتصادية الدولية . والمجموعة العربية تتوافر فيها مجموعة من الاعتبارات ، أعتقد أن من الطبيعي أن ينشأ داخل المجموعة العربية نظام جديد ، قد يكون نموذجا للعلاقات الاقتصادية ويكون رائدا للتمهيد لانشاء نظام اقتصادي جديد .

في مجموعة البلاد العربية هناك مجموعة غنية ، وأخرى فقيرة رغم أنها جميعا تندرج تحت طائفة البلاد المتخلفة . هناك امكانيات مالية ضخمة ، موارد ضخمة ، ارتباطات قومية هامة قد لا تتوافر في أي منطقة أخرى من العالم .

ففي الوقت الذي نطالب فيه دول العالم الثالث ، بمجموعها ، بأن تتم إدارة الموارد العالمية بشكل ما بمسئولية جماعية تجاه العالم في مجموعته ، فلعله كان من الطبيعي أن يتم نوع من الإدارة الجماعية للموارد لهذه المصلحة العربيـة .

هناك عناصر كثيرة تؤكد منذ الفترة القصيرة التي مضت ، منذ التغير في الأوضاع الاقتصادية قد حدث بعض التغير بالفعل في العلاقات الاقتصادية العربية الغير مقننة . فالدعم العربي لدول المواجهة – سواء ما أعلن عنه في مؤتمرات القمة

أو الذي لم يعلن عنه ، رغم أنه مظهر غير مقرر للعلاقات العربية ، إلا أنه تعبير عن احساس الدول العربية بأن هناك نوع من الحاجات العربية التي ينبغي أن تواجه مواجهة عربية ، وتمول بتمويل عربي – قد تكون البلاد العربية تحتاج الى أكثر من ذلك ، وهو أن يقنن هذا السلوك ، ولا يقتصر على الحالات التي يكون فيها وجودها المادي معرضا للزوال ، ويتعرض لمسائل تدعم وجودها الحضاري . فيمكن أن تقوم عمليات تمويل عربية لحاجات أكثر ارتباطا بالنمو الحضاري (مشاكل التعليم) ، البنية الأساسية التي يمكن أن تقوم ميزانية عربية لتموينها على مستوى العالم العربي) . وكل ذلك يحتاج لكثير من التفكير ، ولكنني متفائل بأن ما حصل في السنوات القليلة الماضية يؤكد على أن هناك نوع من الشعور بالمسئولية ، غير أن المطلوب هو مزيد من التقنين ، ووضعه في اطار مؤسس بحيث يكون مستمرا ولا يكون وليد الحاجة .

د. سعيد : أتفق تماما مع الدكتور حازم في تحليله لهذه المسألة ، ولكنني أريد أن أضيف فقط أن الامكانيات أصبحت كبيرة جدا أمام العالم العربي للعمل على تطوير وتجديد العلاقات الاقتصادية العربية ، والعمل على اعطاء مضمون حقيقي وفعال للتعاون والتنسيق الاقتصادي العربي . إن الامكانيات التي ترجع كما هو معروف إلى وجود الفوائض البترولية أو رأس المال المتوفر لدى عدد من البلاد النفطية ، ورأس مال يسعى للاستثمار ، وهذا من التطورات الهامة جدا التي ينبعي أن تؤخذ بعين الاعتبار ولقد كان لها فعلا الأثر الكبير في نشوء عدد من التنظيمات العربية التي ساعدت وتساعد على توثيق الصلات العربية . ولكن هذه الامكانية لم تستغل استغلالا تاما الى الآن . ومن المعروف أن النسبة الكبرى من هذه الفوائض ما زال يستثمر خارج البلاد العربية ، لأسباب مختلفة .

فاذا تهيئت الظروف والفرص التي تحقق مصالح الطرفين ، المسألة هنا ليست أن البلاد النفطية تضحي مصلحتها من أجل الوحدة العربية ، ولكن هي إيجاد مصالح مشتركة تحقق من ناحية مصلحة البلاد النفطية ومصلحة التنسيق العربي والتعاون والتنمية العربية ، هذه الامكانية ، امكانية ضخمة جدا ولم تستغل بعد استغلالا كافيا .

الأمر الآخر ذو العلاقة بنشوء نظام اقتصادي عربي جديد هو أن هذه الامكانية نشأت في بلاد تعتبر هي مصدر الدخل الجديد – أي أن قاعدتها الانتاجية ضيقة جدا ، وتحتاج الى تنميتها (تنويع مصادر الدخل) ، وهي أيضا بلاد صغيرة سكانية بدرجة كبيرة ، وهذا معناه أن السوق المحلية في بلاد الفوائض سوق لا يستوعب ولا يمكن أن يستوعب تنمية اقتصادية متجهة نحو السوق المحلية . لا بد من أن تتم تنمية بلاد الفوائض في اطار اقليمي ، أو في اطار دولي ، حتى تستطيع أن تحصل على مصدر دخل يمكن أن يكون بديلا عن البترول عندما ينضب معينه .

أن الاطار الطبيعي للبلاد النفطية العربية لكي تستطيع أن تنوع أساسها الانتاجي ، ومصادر دخلها ، هو الاطار الاقليمي العربي . وعلى ذلك هناك هذان العنصران :

عنصر الامكانية ، وعنصر الحاجة عند صاحب الامكانية في أن ينوع مصادر الدخل ، وما بقي هو اعطاء تفكير ، وتنظيم بحيث نستطيع الجمع بين هذه الامكانية وتلك الحاجة على النحو الذي يدفع البلاد العربية دفعة كبيرة الى الأمام ، وأنا دائماً من المؤمنين ايمانا عميقا بأنه في كل مسألة تتعلق بالتنسيق والتكامل العربي فان نقطة الانطلاق يجب أن تكون دائما المصلحة المشتركة . وهي ليست مجرد الأخاء أو التضامن

العربي ، فهذا كله موجود وحقيقة ، ولكن اذا جاءت مسألة الحسابات أو الاستثمارات فيجب أن يكون المنطلق هو المصلحة المشتركة لجميع الأطراف .

د. محمد : لدي نقطتين حول الموضوع أحب ذكرهما :

١- لمجرد أن الامكانيات أصبحت عظيمة بهذا الشكل فيخيل إليّ أن هنالك احتياجا لتعريف مفهوم التنمية . وهذا الموضوع بعمومياته ، معروف ، ومتفق عليه . وأنا لا أرغب في الدخول في التفاصيل الآن ، ولكن أعتبر أنه ليس كافيا أن يكون مفهوم التنمية متفقا عليه ، أو متعارفا عليه بين الاقتصاديين في الدول العربية ، بل لا بد أن يعطي مفهوما وتعريفا عاما بحيث أن الجماهير متفهمة بطريقة مادية ما هو المقصود بموضوع التنمية ، وأهداف التنمية المالية بالنسبة للأفراد ، وما هو المطلوب منهم .

٢- النقطة الأخرى تتعلق بموضوع التعاون العربي بين الدول النفطية ، وغير النفطية . أثيرت نقاط محددة في مشاريع محددة ، فمثلا تعتبر الدول النفطية أن مصدر دخلها سيستهلك في وقت أو آخر ، ولذا ترغب في امتلاك مصادر دخل أخرى ، وهنا تأتي المجابهة بين رغبة أصحاب الفوائض في أن يمتلكوا أصول ثابتة في البلدان الراغبة في الحصول على رؤوس أموال . والتساؤل بالنسبة للدول المحتاجة لرؤوس الأموال هو ، هل تنمو ببطء وبملكية مائة بالمائة أم تنمو بنمط أسرع بملكية تقدر بـ ٥٠٪ ؟

لن أحاول الاجابة على السؤال ولكن أثيره كمثال لبعض المشاكل المحتاجة لحلول ، في التعرف على سبل التعاون بين الدول صاحبة الفوائض وبين الدول المحتاجة لرؤوس الأموال .

د. عصام : بحكم محاولتي المتواصلة الجمع بين العمل في قلب الصناعة النفطية والعمل في التدريس ، والاهتمامات النظرية ، لا أستطيع أن أتجاهل ما يجري في الساحة الصناعية الآن . لا شك أن قضية العوائد النفطية تصلح لنقاش طويل من أجل نقل أكبر ما يمكن من رؤوس الأموال التي تصدر حتى الآن واستثمارها في المنطقة العربية وفقا للأسس التي تفضل الدكتور سعيد بعرضها ، وأقدر بشكل كبير كذلك الأفكار الجريئة التي طرحها الأخ الدكتور حازم . لكن لا بد من القول – ليس كاقتصادي فقط يتكلم على المدى المتوسط بصفة عامة ، وإنما كاقتصادي مهتم في النفط – نحن الآن في أزمة حقيقية ، والدول النفطية – بدءاً بالعربية منها – هناك أزمة علاقات حقيقية ، وفي الوقت الحاضر – أي بعد أن أقام الأمريكان آلة الحرب المسماة « وكالة الطاقة الدولية » . وأقاموا تدابيرها لتقنين الاستهلاك ، وقواعد للتخزين لمدة (٦) أشهر ، وبدأوا الحرب من أجل تحقيق السعر الاسمي بعد أن خفضوها فعليا من خلال الظواهر النقدية ، ورفع أسعار السلع الصناعية ، فإن الأزمة الآن تشمل الدول النفطية وتجري هناك عمليات مجابهة واتهامات علنية حول تخفيض الأسعار وحول نوع من الاغراق ، أي أن جبهة النفط – وهي الجبهة الأساسية للبلاد النامية – تعاني أزمة ومهددة فعلا بالتفكك ، ولذا فانه حتى العوائد النفطية تتآكل قيمتها الشرائية الفعلية – وهذه مسألة هامة – ومن هنا فلا بد من التغلب على الأزمة بين الدول العربية المصدرة للنفط فيما بينها ، وبين الدول العربية وغير العربية المختلفة .

إن مؤتمر باريس والنقاش بين الدول الصناعية والدول المتخلفة ينطلق من واقع القوى ، فجبهة البلاد المتخلفة متفككة ، وهناك عملية التفاف عليها ، فلا بد أولا من إعادة الوحدة

والتضامن الى الدول العربية النفطية ثم للدول المتخلفة بصفة عامة – سواء نفطية أم غير نفطية .

د. حازم : أود التأكيد على معنى ورد في الأحاديث ، وهو أنه رغم توافر امكانيات التنمية في المنطقة العربية بين مجموعة الدول النفطية وغير النفطية ، وأنه من الضروري أن يتم التنظيم على أساس من المصلحة المشتركة – إنما لدي انطباع محدد .

لقد ساد في السنوات الأخيرة لدى الدول غير النفطية شعور بأن مسئولية تنمية المنطقة العربية بالأموال النفطية ، هي مسئولية الدول النفطية وحدها ، أما الدول غير النفطية – في اعتقادي – لم تقم بكثير مما ينبغي القيام به لتجعل من استثمار هذه الأموال النفطية في الدول غير النفطية أمرا ممكنا ولازما ، خاصة اذا أخذنا في الاعتبار أن الدول غير النفطية كانت – حضاريا – أكثر تقدما . وكان ينبغي أن تقوم بالتنظيمات داخل اقتصادياتها الوطنية ، بما يجعل الاستثمارات النفطية في هذه البلاد أمرا مقبولا نسبيا ، ولا تكون هناك تضحيات كبيرة .

والفكرة التي أشار اليها د. عبد المنعم هي أنه في الوقت الذي تطالب فيه الدول النفطية باستخدام النفط استخداما عربيا ولمصلحة العرب ، ويكون هناك نوع من المشاركة في الملكية ، ترفع شعارات في كل الأقطار العربية غير النفطية للتخوف من السيطرة الاقتصادية للدول النفطية كما لو كان هذا نوعا من الاستعمار . وفي رأيي أن هذا نوع من الخطيئة الأساسية في سلوك الضعاف . فهم عندما يطلبون نوعا من ازالة الغبن الوارد عليهم ، يكونون دائما تحت طائلة الخوف من الغبن . فالدول المتخلفة وهي تطالب دول العالم باستخدام الموارد استخداما جماعيا ، وترفض « البحث » في السيادات الوطنية ، نجدها هي نفسها من أكثر الدول تمسكا وخوفا وغيرة على

سيادتها الوطنية .

كذلك فإن الدول غير النفطية تكون في غاية التشدد في كثير من الأحيان ، وتعتقد أن مسئولية تنمية البلاد العربية – ومعظم سكانها موجود لديها – تقع على الدول النفطية صغيرة السكان والتي أتتها هذه الثروة خلال السنوات الأخيرة ، وهي التي لا تعاني مشكلة حالّة ويحملونهم فقط المشكلة .

إذن أؤكد على أنه لا بد من التعاون المشترك ، والالتزامات المتبادلة ، وأن الدول غير النفطية عليها التزام لا يقل عن التزام الدول النفطية بهذا الصدد .

د. سعيد : أتفق كل الاتفاق مع د. حازم ، وأحيانا تطرأ لي فكرة أريد فقط أن أطرحها . إن رؤوس الأموال العربية – سواء كانت بترولية أو غير بترولية – أعتقد أنه يجب معاملتها معاملة رؤوس الأموال الوطنية في أي مكان في العالم العربي ، بما في ذلك الضمانات التي تمنح (ضمانات الاستثمار وما إلى ذلك) ، وهي يجب أن تعطى لكل مستثمر ، فيجب أن تتمتع بما لرأس المال الوطني من حقوق ، ويكون عليها ما عليه من التزامات .

وهذه مسألة أساسية ، ولا يعامل معاملة رأس المال الأجنبي في أي بلد من البلاد .

د. اسكندر : أعتقد أننا استفضنا في بحث هذا الموضوع ، وسنتطرق الآن الى موضوع النظام النقدي الدولي وهو أحد الأركان المهمة للنظام الاقتصادي العالمي . لقد انهار نظام « بريتون وودز » الذي وضعت قواعده الدول المتقدمة ، وبالذات الولايات المتحدة وبريطانيا ، وكان للولايات المتحدة دورا طاغيا . إنهار هذا النظام نتيجة سوء سلوك الدول المتقدمة ، وقد بدأت محاولات جدية لإيجاد نظام نقدي بديل عقب قرار الولايات المتحدة بايقاف تحويل الدولار الى ذهب في أغسطس ١٩٧١ ،

وقد تمخضت هذه المحاولات عن قرار « جمايكا » الذي وضع المعالم الرئيسية لهذا النظام ، لكنها معالم يجب أن توافق عليها الدول الأعضاء ، وعملية الموافقة هذه قد تستغرق أكثر من عـام .

والسؤال الآن ، الى أي مدى يستجيب النظام الجديد لمتطلبات الدول النامية ، والدول العربية بالذات ؟

د. عبد الشكور : كما نعلم أن نظام « بريتون وودز » (Briton Woods) قد انهار في سنة ١٩٧١ وابتداءاً من ذلك التاريخ حاولت المجموعة الدولية خلق نظام يحل محل ذلك النظام ، وكانت المشاكل الأساسية التي لم تتفق عليها البلاد الصناعية فيما بينها . وفيما بينها وبين البلاد المتخلفة ، هي ما هو نظام سعر الصرف Exchange Rate الذي يجب أن يسود العـالم ؟

في هذا المضمار كان يوجد فريقان متناقضان :

١- الأول كان ينادي بما يعرف بـ (System of Fixed Exchange Rate withen a wide Margin) أي اثبات سعر الصرف في حدود أوسع مما كانت عليه أيام « بريتون وودز » .

٢- أما الفريق الثاني فكان ينادي بما يعرف (Freely Floating Rates) وهو التقويم .

أما الفريق الأول فقادته فرنسا ، وقادت أمريكا الفريق الثاني . كانت أمريكا تفضل عملية التعويم لتعطيها بعض الحرية التي لم تكن لديها في أيام « بريتون وودز » ، وهي الحرية في تغيير سعر صرف الدولار .

أما الاتفاقية الجديدة - إذا جاز لنا تسميتها باتفاقية - فإنها قد سمحت لكل دولة باتباع سياسة الصرف التي تناسبها . هذا

وقد طالبت الدول النامية باستقرار أسعار الصرف ضمن هوامش أوسع لعملات الدول المتقدمة . كما طالبت بحق ربط عملاتها بهذه العملات ، سواء بعملة دولة واحدة ، أو بمجموعة عملات وكذلك بحق تعويم هذه الدول – النامية – لعملاتها .

إن العودة الى نظام أسعار صرف مستقرة ضمن هوامش متسعة ، يتطلب ٨٥٪ من الأصوات ، وحتى لو توفرت هذه الأصوات ، فإن ذلك لا يلزم الدول غير الراغبة في العودة لهذا النظام ، بالعودة إليه ، إذا رغبت في الاستمرار بتعويم عملتها . ولا بد من الاشارة هنا أن الولايات المتحدة لا تزال تسيطر على أكثر من ٢٠٪ من اجمالي الأصوات في صندوق النقد الدولي .

وقد حاولت الدول النامية الاستفادة من عملية الاصلاح هذه ، ولك بربط اصدار المزيد من حقوق السحب الخاصة ، بتحويل الموارد الاقتصادية من الدول الصناعية اليها ، إلا أنه على الرغم من الاتجاه للقبول الذي صادفته هذه المحاولة في البداية ، فقد جوبهت مؤخرا بالرفض من قبل الولايات المتحدة والمانيا الغربية ، إلا أنه استجيب لمطالب هذه الدول بصورة أخرى . فمن الأمور التي اتفق عليها في جمايكا ، تقليص دور الذهب كأصل احتياطي رئيسي . وقد اتخذت خطوات فعلية في هذا المجال . إذ تقرر إعادة سدس أرصدة صندوق النقد الدولي من الذهب الى الدول الأعضاء حسب حصصها ، بينما يباع سدس آخر ويحفظ بأرباحه في صندوق أنشئ خصيصا لمساعدة الدول النامية التي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ٣٠٠ وحدة من حقوق السحب الخاصة . ويبلغ مقدار الذهب الذي سيباع حوالي ٢٥ مليون أونس ، ستباع خلال فترة ٤ سنوات في مزاد علني . أما بالنسبة للرصيد المتبقي من الذهب ، فتقرير مصيره متروك للصندوق سواء ببيعه أو اعادته للاعضاء أو غير ذلك .

ومن الاجراءات الأخرى التي اتخذت لتوفير سيولة إضافية للدول النامية ، هي زيادة حقوق السحب بمقدار ٤٥٪ .

د. اسكندر : إن هذا الاجراء الأخير ، إجراء مؤقت على ما أعتقد ؟

د. عبد الشكور : إن هذا الاجراء سيبقى ساري المفعول حتى تاريخ التصديق على زيادة حصص الأعضاء في الصندوق التي ستؤدي الى جعل اجمالي الحصص في الصندوق حوالي ٣٩ بليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ، أي بزيادة ٣٥٪ عن مستواها الحالي .

وأود أن أضيف ، إذا سمح الوقت بذلك ، ان هناك تسهيل آخر في صندوق النقد ، ويطلق عليه التسهيل التعويضي ، ومهمة هذا التسهيل تمويل العجز أو الانخفاض في حصيلة صادرات الدول النامية . إلا أن هذا التسهيل كان يعاني من مشاكل أو قصور ، اشتكت منه الدول النامية .

أ – إذ أن الاقتراض من هذا التسهيل كان محدداً ، بحيث لا يتجاوز ٥٠٪ من حصة العضو في الصندوق ، إلا أن هذه النسبة رفعت مؤخرا إلى ٧٥٪ .

ب – والاعتراض الأكثر أهمية يتمثل ، في أن الاقتراض من هذا التسهيل ، لا يتيسر إلا بعد حصول العجز فعلاً في حصيلة الصادرات ، وليس قبل ذلك . وقد ووفق مؤخرا أيضا على توفير التمويل اللازم ، إذا أمكن التنبؤ بالعجز قبل حدوثه بحوالي ستة أشهر . . . وهذا بالطبع يجعل هذا التسهيل أكثر فعالية وإيجابية مما كان عليه .

د. اسكندر : هل تعتقد أن الاجراءات المتقدمة تفي بحاجة الدول النامية للسيولة ؟

د. عبد الشكور : إن جميع هذه الاجراءات تعتبر ذا قيمة ثانوية إذا قارناها

بعجز ميزان المدفوعات التي تجابهه أو ستجابهه الدول النامية . فإجمالي العجز في ميزان مدفوعات هذه الدول لعام ١٩٧٦ يتوقع أن يبلغ ٣١ بليون دولار . صحيح أن هذا العجز أقل مما كان عليه سنة ١٩٧٥ ، إلا أن المشكلة تكمن في أن هذه الدول استطاعت تغطية هذا العجز عن طريق الاقتراض من الأسواق المالية في أوربا ، لكنه يشك في امكانية حصولها على قروض أخرى من هذه الأسواق وذلك لمحدودية قدرتها على الاقتراض .

د. حازم : يمكن القول إذن ، أنه بعد اتفاقية جمايكا ، فإن دور الذهب النقدي في الصندوق في سبيله الى التقلص والزوال . فإذا أضفنا الى ذلك اقدام الصندوق على بيع سدس أرصدته من الذهب ، فما الأثر أو الآثار التي سيتركها مثل هذا الاجراء على سعر الذهب ؟

د. عبد الشكور : بالطبع سيكون الأثر سلبيا على سعر الذهب . وأعتقد بأن مثل هذا الأثر قد حدث فعلاً . فقد كان سعر الأونس من الذهب حوالي ١٦٠ دولار قبل اعلان اللجنة الانتقالية في سبتمبر سنة ١٩٧٥ عن اتفاقها على بيع الذهب ، وقد انخفض سعره بحيث أصبح هذه الأيام حوالي ١٣٠ دولار . . وهذا التخفيض هو انعكاس لتوقع زيادة المعروض من الذهب .

د. هشام : في الحقيقة ، سأبقى مع بعض التنبؤ بسعر الذهب ، وذلك لأن عملية التدبير الأخير الذي تَمَّ في « جمايكا » والذي نشأ عنه ما نشأ ، لارضاء البلدان النامية ، للحصول على أصواتها. لأن تعديل الاتفاقية كان بحاجة الى أصوات البلدان النامية وكان لا بد من ارضائها بهذا السدس من الذهب الذي سيباع على مدى (٤) سنوات ويقدم كمعونة للبلدان النامية .

لذلك فليس من المصلحة – وسنتفق هنا في هذه النقطة كافة

الدول – لوضع حد أدنى للهبوط النسبي الذي أصيب به سعر الذهب قبيل اجتماع « جمايكا » ، حتى لا يقل كثيرا المبلغ الذي خصصته البلدان الصناعية ، أو الغنية لمساعدة البلدان الناميـة .

لذلك فهناك حد أدنى لا أظن أنه سيقل عن ١٤٥–١٥٠ دولار . وهذا ثمن الاتفاق الذي تم في جمايكا . ومن ناحية أخرى يمكن القول أنَّ اتفاق « جمايكا » يعتبر امتدادا لاتفاق « رومبييه » الذي تم في فرنسا بين مجموعة مصغرة من البلدان الغنية التي رأت أن مصالحها تسير وفق هذا الاتجاه . والحقيقة أن رفع الـ ٤٥٪ بحصص الصندوق لحق السحب ينطبق على البلدان النامية كما ينطبق على البلدان المتقدمة . وقد كانت انجلترا أول من سحب على ٤٥٪ . ولم تكن سوريا ، أو مصر ، أو الهند .

ويعكس الاتفاق ناحية أخرى ، فإذا أخذنا الناحية التاريخية وجدنا أن الاسترليني كان هو العملة السائدة قبل الحرب الثانية ، وكانت أداة تمويل التجارة الدولية والتبادل الدولي . ومن ثم بعد الحرب العالمية الثانية جاءت قوة الدولار وضعف الاسترليني ، وجاءت هيمنة الولايات المتحدة على العالم من ناحية اقتصادية من خلال الدولار وقد مر ذلك بمرحلتين :

١ – مرحلة شح الدولار ، فحتى سنة ١٩٦٠ كان هناك طلب شديد على الدولار من أجل تمويل العمليات التجارية الدولية ، وبعد ذلك بالتحديد منذ ١٩٦١ وبصورة خاصة بعد حرب فيتنام أصبح هناك فيض من الدولار في العالم . لذلك وقعت الولايات المتحدة في أزمة نقدية في السنوات الأربع أو الخمس الأخيرة ، وكان الطريق هو التخفيض الأول والثاني وقد سبقهمـا منع تحويل الدولار الى ذهب ، وأخيرا اتفـاق

« جمايكا » باعادة سيادة الدولار وهيمنة الولايات المتحدة على الاقتصاد الدولي ، ليس فقط كما كان في السابق بل بدرجة أكبر ، لأن الاحتياطيات النقدية في السابق كانت تتألف من الذهب ، الدولار ، وحقوق السحب الخاصة بعد ١٩٧١ . أما الآن فقد أزيل الذهب تقريبا من موضوع الاحتياطيات ، وبقي الدولار ، وحقوق السحب الخاصة .

واذا عرفنا أن حقوق السحب الخاصة أصبحت تتأثر ، حيث هي تتألف من (١٦) عملة ، واذا عرفنا أن الدولار يمثل النسبة السائدة فيها . فقد عاد الدولار ليحتل مكانه كعملة العملات في العالـم .

د. اسكندر : إن مراجعة بنود اتفاقية جمايكا ، بالاضافة الى النقاش الذي تقدم ، تترك لدينا انطباعاً ونحن نطالب بنظام اقتصادي دولي جديد بأن الدول النامية من خلال ممثليها في اللجنة الانتقالية التي أخرجت اتفاقية جمايكا ، والذين يشكلون ٤٥٪ من الأعضاء – قد تنازلوا عن الكثير من المطالب لقاء القليل من العطاء . . فهل أصبحوا ، أكثر موضوعية وواقعية من حيث علاقات القوى خلال تلك المناقشات ؟

د. عبد الشكور : كما قال الأخ هشام ، إن الدول النامية في الحقيقة لم تستطع أن تحصل على أكثر مما حصلت عليه ، فقد كانت قوتهم محدودة جدا . ويجب أن نتذكر جميعا بأن صندوق النقد الدولي هو في الأساس نادي الأغنياء . ووجود الدول النامية فيه – إن جاز القول – أمر عرضي لأنهم أعضاء في المجتمع الدولي وصندوق النقد مؤسسة دولية .

د. اسكندر : شكراً جزيلا د. عبد الشكور . وأود العودة هنا ، مرة أخرى لأسعار الصرف . . كما نعلم توجد الآن أشكال مختلفة من التعويم ، فهناك من الدول من تعوم عملتها مستقلة ، وهناك

من الدول من تعوم عملاتها مشتركة ، ثم هناك من الدول من ترتبط بعملة دولة أو بحقوق السحب الخاصة . . وغيرها . . فما أثر كل ذلك على الدول النامية ، ودول الفائض بالذات ، إن جاز استخدام هذا الاصطلاح ؟

د. عبدالشكور : إن الدول النامية ، كما قلت سابقا – بما فيها الدول النفطية تفضل نظام أسعار صرف مستقرة على التعويم ، وقد اتجهت بعض هذه الدول الى ربط سعر صرف عملتها بحقوق السحب الخاصة . إلا أن هذا الاجراء بأكمله يتضمن نوع من المقامرة ، فعلى سبيل المثال ، كان الريال السعودي مرتبطاً بالدولار ، إلا أن نتيجة تخفيض سعر صرف الدولار ، قررت السعودية عدم الارتباط بالدولار ، وقررت الارتباط بحقوق السحب الخاصة . إلا أن حقوق السحب الخاصة أخذت بالانخفاض بينما أخذ سعر صرف الدولار بالارتفاع . أما الكويت فقد كان الدينار أيضاً مرتبطا بالدولار [بمعنى أنه اتخذ من الدولار معيار] . إلا أنها قررت ربط أو تقييم سعر الدولار بمجموعة من العملات ذات الأهمية بالنسبة لعلاقاتها الاقتصادية الدولية ، وبذا لم ترتبط بحقوق السحب الخاصة . وأعود مرة أخرى لموقف الدول النامية من حيث تفضيل أسعار الصرف . . إن الدول النامية لا ترغب في غير أسعار الصرف المستقرة بديلاً .

د. اسكندر : أود أن أشكركم جميعا باسمي وباسم مجلة العلوم الاجتماعية على مجهودكم ومساهمتكم القيمة هذه ، آملا أن تتكرر لقاءاتنا .

مقدمات لدراسة المجتمع العربي

مقدمات لدراسة المجتمع العربي

الدكتور هشام شرابي

(بيروت : الدار المتحدة للنشر ، ١٩٧٥) ، ١٤٠ صفحة والثمن ٥ ل.ل .

مراجعة : د. رجحي الحسن *

ولد المؤلف الدكتور هشام شرابي في مدينة يافا بفلسطين المحتلة . وهو يشغل منصب أستاذ التاريخ الحضاري والعلوم السياسية في جامعة جورجتاون في واشنطن في الولايات المتحدة . وهو كذلك ، رئيس تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية التي تصدرها بالانجليزية في بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت .

للدكتور هشام شرابي عدة مؤلفات ودراسات بالانجليزية والعربية تتناول تاريخ المجتمع العربي وقضاياه . وقد أعيد طبع بعضها مرارا . وأصبحت مرجعا أساسيا للدارسين والمعنيين بالثقافة العربية وبالحركات القومية والثورية في المجتمع العربي وبالمقاومة الفلسطينية . فبالاضافة الى كتاب **مقدمات لدراسة المجتمع العربي** ، ومقالات عديدة ، للدكتور هشام شرابي عدة مؤلفات منها ما ترجم وصدر بالعربية. ومن هذه الكتب :

١ – **المقاومة الفلسطينية في وجه أميركا واسرائيل** بيروت : ١٩٧٠ .

٢ – **الفدائيون الفلسطينيون : صدقهم وفاعليتهم** بيروت : ١٩٧٠ .

٣ – **المثقفون العرب والغرب .** بيروت : ١٩٧٠ .

1) **A Handbook of the Contemporary Middle East.** Washington: 1957.

* أستاذ الادارة العامة بكلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الأردنية .

2) **Governments and Politics of the Middle East in the Twentieth Century.** Princeton, N.J.: 1962, 1963, 1968.
3) **Nationalism and Revelution in the ArabWorld.** Princeton, N.J.: 1966.
4) **The Lethal Dilemma: Palestine and Israel.** New York: 1969.
5) **Palestine Guerrillas: Their Gredibility and Effecieveness.** Washington: 1970, 1971.

لقد انبثقت الأفكار الواردة في كتاب **مقدمات لدراسة المجتمع العربي** من محاضرات ألقاها الدكتور هشام شرابي في جامعة جورجتاون في الولايات المتحدة في العام الدراسي ١٩٧٣-١٩٧٤ . وكان معظم الحضور من طلبة الماجستير والدكتوراه ، نصفهم تقريبا أميركيون والباقون عرب . وكان موضوع المحاضرات هو : التغير الحضاري في المجتمع العربي . وكانت تدور حول تركيب المجتمع العربي وطبيعة السلوك الاجتماعي فيه .

يقع هذا الكتاب في خمسة فصول بالاضافة الى**مقدمة** يشرح فيها المؤلف الظروف والأحداث التي مرّ فيها ، وأثر تلك الظروف على حياته الفكرية . وبشكل خاص ، فانه يتعرض الى حرب الخامس من حزيران ١٩٦٧ التي يعتبرها بداية مرحلة جديدة من حياته . فقد أخذ على أثرها باعادة النظر في مواقفه الفكرية والسياسية السابقة بصورة جذرية .

يناقش المؤلف في **الفصل الأول** بنية العائلة في المجتمع العربي والعلاقات التي تقوم عليها ، وخصوصا علاقة الوالدين باطفالهما وكيفية تربيتهم ومعاملتهم في مراحل حياتهم الأولى ، وأثر ذلك في تكوين شخصية الفرد العربي وهو يبين أن هنالك ترابطا وثيقا بين تركيب المجتمع العربي وطبيعة السلوك الاجتماعي فيه ، وبين تركيب العائلة العربية والسلوك العائلي . فالعائلة ، كمؤسسه اجتماعية ، هي الوسيط الرئيسي بين شخصية الفرد والحضارة الاجتماعية التي ينتمي اليها .،وبالتالي ، فان شخصية الفرد تتكون ضمن العائلة . وكذلك ، فان قيم المجتمع وأنماط السلوك فيه تنتقل الى حد كبير من خلال العائلة وتتقوى بواسطتها . وكما يقول المؤلف ، فان التربية والتثقيف في العائلة وفي المدرسة يهدفان الى قولبة الفرد على النحو الذي

يريده المجتمع . وعلى سبيل المثال . فان نظرة الفرد العربي للسلطة ما هي الا انعكاس لسلطة الأب في العائلة . فحالات الارهاب والقهر والرضوخ التي يعانيها الفرد في المجتمع العربي هي نفسها التي عاناها في طفولته وفي فترة تربيته وتثقيفه . فنظام العائلة ونظام المدرسة . نظامان دكتاتوريان هرميان يقومان على السلطة والعنف ، ويحتل الأب والمعلم فيهما المراكز الرئيسية . بينما يحتل الطفل والتلميذ المراكز الدنيا .

ينتقل المؤلف في **الفصل الثاني** الى تحليل نتائج التربية البورجوازية الاقطاعية في تكوين شخصية الفرد العربي . فهو يبيّن أن الاتكالية والعجز والتهرب من المسؤولية هي قيم وقواعد تتحكم في السلوك البورجوازي الاقطاعي وتجسّد شعورهم بالعجز وعدم المقدرة في سلوك الفرد العربي . ويكتسب الطفل العربي بعض هذه القيم من خلال العائلة والمدرسة . فطريقة تعامله مع الأب والعم والخال والمعلم ، والعقاب الجسدي الذي يتعرض له عندما يظهر عدوانيته تجاه السلطة ، تجعله يتحاشى مواجهة السلطة وتخلق عنده شعورا بالعجز والخضوع . وتتجلى هذه القيم في التناقض بين القول والعمل . وزيادة المشاركة الكلامية اللافاعلة لدرجة تصاب معها ارادة العمل بالانحلال ويصبح التلفظ بالأقوال هو الممارسة نفسها . وكذلك فان الشعور بالعجز يتخذ شكلا آخر يمكن التعبير عنه في موقف الجبرية ، أي الايمان المطلق بالقضاء والقدر . فالجبرية في جوهرها هي نوع من عدم التبصّر والعجز عن الاعداد لمواجهة المستقبل .

كيف يمكن أن يحدث تغيير في المجتمع العربي اذا كان المُجتمع لا يمكن تغييره الا بتغيير العائلة ، والعائلة لا يمكن تغييرها الا بتغيير المجتمع ، والاثنان مرتبطان بشكل لا يقبل التفرقة ؟ . هذا هو السؤال الأساسي الذي يناقشه المؤلف في **الفصل الثالث** . وهو يركز في معالجته على أهمية الادراك الذاتي والمعرفة النقدية والوعي الاجتماعي . فهما وادراكا وعملا . وهو يؤكد أن الوصول الى المعرفة النقدية الصحيحة يحتاج الى استعادة الثقة بالذات ورفض عملية التمويه التي تبدأ في البيت وتستمر في المدرسة ويمارسها المجتمع في كافة مؤسساته وعلاقاته ويستطيع بواسطتها أن يحجب المعرفة الحقيقية عن الفرد . ولا يقتصر التمويه على

حقول الايديولوجية السياسية والدينية والأخلاقية فحسب ، بل يتعداها الى الحقول العلمية والفلسفية . فالفرد ، والحالة هذه ، لا يستطيع أن يرى الأشياء على حقيقتها ، ولا يستطيع الاعتماد على رأيه أو النظر الى الأمور باستقلال فكري . انه سجين الأفكار والآراء التي تأتيه من الخارج . ويتطلب الخروج من هذه المعضلة التغلب على التمويه في البيت وفي المدرسة وفي المجتمع ، واتخاذ مواقف فكرية جريئة تنمّي الفضول الذهني نحو الادراك النقدي والمعرفة الصحيحة ، واستعادة ثقة الفرد العربي بذاته بحيث ينظر الى التراث الغربي والحضارة الغربية نظرة نقدية ، ولا يأخذ منها الا ما يتناسب مع واقعه العربي وأمانيه القوميه .

يتعرض المؤلف في **الفصل الرابع** الى موضوع الإنسان العربي والتحدي الحضاري ، ويناقش فيه ثلاثة أنماط من العلاقات ، وهي علاقاتنا باطفالنا ، وعلاقاتنا بالمرأة ، وعلاقاتنا ببعضنا البعض ، وهي جميعا علاقات اضطهاد . فالمجتمع العربي يضطهد الطفل ويضطهد المرأة ويضطهد الفقير . ان اضطهاد الطفل يتم عن طريق العقاب الجسدي والارهاب المباشر في التعليم . أما اضطهاد المرأة ، فيتجسد في النظرة اليها على أنها أقل من الرّجل وفي عدم اعطائها مكانتها اللائقة في العائلة وفي المجتمع . وأما العلاقات بين الأفراد ، فهي تقوم على أساس الحسد والتنافس ، أو كما يقول المؤلف (نجاح أخي يعني فشلي) . ويرتبط التغيير الاجتماعي ارتباطا وثيقا بتغيير هذه العلاقات أي بتحرير الطفل من الاضطهاد والاستهزاء والعقاب سواء في البيت أو في المدرسة . واعطاء المرأة حقوقها ومساواتها مع الرجل ، واحلال التعاون والاخاء في علاقاتنا مع بعضنا البعض بدلا من الصراع والتنازع المميت .

وأخيرا ، يناقش المؤلف في **الفصل الخامس** موضوع المثقفين العرب والدور الذي يجب أن يلعبوه في احداث التغيير الاجتماعي . والمثقف ، كما يراه المؤلف ، ليس من يجيد القراءة والكتابة ، كما أنه ليس حامل الشهادة العلمية ، بل هو الذي يملك وعيا اجتماعيا يستطيع من خلاله أن يرى المجتمع ويحلّل قضاياه على مستوى نظري متماسك وشامل . وهو كذلك الذي يلعب دورا اجتماعيا يمكنه وعيه واختصاصه المهني من القيام به . فالمثقفون يمثلون القوة الذاتية الوحيدة في المجتمع

العربي المعاصر التي تملك الوعي والقدرة على تحقيق التغيير . فهم في وعيهم يمثلون ارادة المجتمع ، وفي قدرتهم يعبّرون عن قوة المجتمع وطاقته الانسانية . ويهيب المؤلف بالمثقفين ليلعبوا دورهم التاريخي وليرفضوا فكرة «المستقبل المؤمّن» ، وليقفوا الى جانب جماهير الشعب التي يتوقف عليها مصير المجتمع ومستقبله .

وفي مجال تقييم دراسة الدكتور شرابي ، نقول : يمتاز هذا الكتاب بشموله وعمقه . فهو يتناول المجتمع العربي من جوانبه التركيبيه والسلوكية بالتحليل المستقصي والنقد الجريء . وهو يناقش موضوعات حساسة لها أكبر الأثر في تكوين شخصية الفرد وفي التأثير على سلوكه ، وهي العائلة والمدرسة . كما أن الأسلوب الذي استخدمه المؤلف في التعبير عن أفكاره أسلوب صريح ومباشر . ويتضح ذلك في طريقة تحليله لسلطة الأب في العائلة ، وأثر العائلة في تكوين شخصية الفرد ، والاقلال من منزلة المرأة في المجتمع العربي ، والتكتم الشديد حول الأمور الجنسية في حياة العائلة ، ونظرته للمثقفين العرب والدور الذي يجب أن يمارسوه . هذا الأسلوب المباشر ، يخاطب أحاسيس القارئ العربي ومشاعره بالاضافة الى عقله وتفكيره .

ويزيد من قوة هذا الكتاب ، سلاسة اللغة التي استخدمها المؤلف والبعد عن المصطلحات الفنية والمفردات المعقدة مما يجعل الأفكار الواردة فيه في متناول كل قارئ عربي ، وليست قصرا على بعض فئات المثقفين . يضاف الى ذلك أن الوقائع والقصص الطريفة التي رواها المؤلف على صفحات الكتاب تزيده وضوحا ، وتساعد القارئ العادي على تفهم وجهات النظر المطروحه فيه بشكل أفضل ، كما أنها تجعله أكثر امتاعا وتشويقا .

ولكن يؤخذ على هذا الكتاب أنه يخلو من الدراسات العلمية الميدانية التي تساعد في التعرف على سلوك الأفراد في المجتمع العربي وتحليل اتجاهاتهم بشكل موضوعي ودقيق . فالقصص القليلة التي أوردها المؤلف والحالات المحدودة التي أشار اليها لا تكفي لتعزيز الأفكار التي طرحها وتدعيم وجهات النظر التي قدمها . فالبيانات الدقيقة المستقاة من دراسات علمية تعتبر متممة للتحليل النظري الوارد في هذا الكتاب ، ولا غنى عنها في صياغة النظريات وتكوين التعميمات حول تركيب

المجتمع العربي وانماط السلوك فيه .

ويؤخذ على هذا الكتاب أيضا أنه يكاد يكون مقصورا على تحليل الجوانب السلبية من حياة المجتمع العربي . لا ضرر من النقد اللاذع والتحليل المستفيض للمشكلات التي يعاني منها المجتمع العربي ، ولكن يجب أن تقدم للقارئ صورة متكاملة تبيّن النواحي السلبية والايجابية ، وتتجاوز النقد الى تقديم الاقتراحات حول كيفية الخروج من المعضلات التي يقاسي منها مجتمعنا العربي .

وكذلك فانه لا يوجد ترابط وثيق بين فصول هذا الكتاب . فنلاحظ أن المؤلف ينتقل من موضوع الى موضوع آخر دون أن يمهّد للقارئ الطريق ولو بفقرة انتقالية في نهاية كل فصل . ويبدو أن السبب في ذلك هو أن أجزاء الكتاب المختلفة كتبت في أوقات منفصلة كما هو واضح من اشارة المؤلف في نهاية الكتاب الى المجلات التي نشرت فيها هذه المقدمات . وحبّذا لو أن المؤلف سبكها لتخرج في صورة أكثر انصهارا وتماسكا .

وخلاصة القول ، ان الدكتور هشام شرابي قدم للقارئ العربي كتابا قيما لا غنى عنه في فهم العديد من جوانب حياة المجتمع العربي وطبيعة السلوك فيه . وهو بلا شك مرجع أساسي لكل باحث يهتم بالثقافة العربية وما تشمله من قيم وعادات وأنماط سلوك .

البترول العربي وأزمة الشرق الأوسط

الدكتور محمد طلعت الغنيمي (القاهرة : ١٩٧٤) ، ٢٠٨ ص .

مراجعة : د. اسماعيل صبري مقلد *

كان البترول العربي ولا شك أحد المتغيرات الاستراتيجية التي أثرت بحسم في النتيجة التي انتهت اليها حرب أكتوبر ١٩٧٣ في الشرق الأوسط . ولقد كان الاستخدام العربي المتكامل والمنسق لسلاح البترول خلال هذه الحرب ، وبهذه الدرجة العالية من الفاعلية والتأثير ظاهرة قومية تاريخية تستحق التسجيل. فبالاضافة الى أن الاتفاق العربي الاجماعي حول تطبيق استراتيجية حظر بترولية عربية في مواجهة تلك القوى الدولية الأطراف في الصراع والمنحازة الى جانب اسرائيل صراحة أو ضمنا ، كان يمثل نقطة الذروة في علاقات التضامن العربي في ظروف الصراع القومي المصيري ، وهو التضامن الذي كان يكتفي فيه عموما بالقول والشعار دون الفعل الواقعي المحسوس في مرحلة ما قبل الحرب ، فقد برهن هذا الاستخدام بكل ما تمخض عنه من آثار سياسية دولية ، على مدى التأثير الهائل لبعض أدوات القوة والضغط المتاحة للأمة العربية والتي تستطيع من خلالها أن تفرض وجودها في الساحة الدولية .

ومن هنا ، فان أي دراسة علمية جادة تحاول أن تتعمق في بحث تأثير البترول العربي ، باعتباره بعدا استراتيجيا متطورا من أبعاد الصراع العربي الاسرائيلي على احتمالات المستقبل بالنسبة لهذا الصراع ، لا بد وأن تلقى ما تستحقه من اهتمام . وكتاب « **البترول العربي وأزمة الشرق الأوسط** » للأستاذ الدكتور محمد طلعت الغنيمي يحاول أن يتصدى بالتحليل لهذا الموضوع الحيوي الذي تتداخل أبعاده

---

* أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية التجارة في جامعة أسيوط .

وتتشابك أطرافه بصورة قل أن تتوفر لموضوع آخر .

ويتكون الكتاب في مجموعه من أربعة فصول رئيسية هي : قصة صناعة الزيت ، واقتصاديات صناعة الزيت ، والزيت العربي ، استخدام الزيت العربي كسلاح . ويشتمل الفصلان الأولان على بعض الأمور الفنية وكذلك على بعض الحقائق التي أصبحت في حكم البديهيات المستقرة والمسلم بها والتي كنا نحبذ لو أن المؤلف تعرض لها بطريقة أكثر ايجازا حتى يقتصد قدرا كبيرا من طاقته في التحليل للبحث في الجوانب السياسية والاستراتيجية للبترول العربي كما يوحي بذلك عنوان الدراسة . ولربما تنطبق هذه الملاحظة بشكل أو آخر على جزء كبير مما تضمنه الفصل الثالث من عناصر . فمثلا ، نجد أن من أبرز المعاني التي يثيرها المؤلف في هذا الفصل اعادة تأكيده على الأهمية القصوى للبترول العربي في تموين العالم الغربي واليابان بمعظم احتياجاتهما البترولية . يضيف الى ذلك كما يقول ، أنه بحلول العام ١٩٨٠ ستضاف سوق أوربا الشرقية الى السوق العالمية المستهلكة للبترول ، بعد أن تكون قد عجزت عن استمرار الاحتفاظ بمبدأ الاكتفاء الذاتي ، الأمر الذي سيدفعها هي الأخرى الى الاعتماد على البترول العربي كمصدر يمكن أن يسد بعض العجز في مواردها البترولية . ومن ناحية ثانية ، فهو يقول أن أهمية البترول العربي بالنسبة للغرب لا تقف عند حد أنه مصدر رئيسي للطاقة ، وانما تتجاوز دلك الى الجانب الاقتصادي نظرا للأرباح المادية الضخمة التي تجنيها الشركات الغربية المنتجة لهذا البترول . ويقابل هذا على الجانب الآخر ، أهمية البترول الاقتصادية بالنسبة للدول العربية المنتجة له من حيث دور الدخول المتحققة منه في تنفيذ عمليات التنمية وتمويل بعض المشاريع القومية . ومن أمثلة ذلك على حد قوله ، دور البترول في دعم دول المواجهة التي أضيرت من حرب ١٩٦٧ .

ويقرن المؤلف هذا البيان – الذي لا تحمل معظم الحقائق الواردة فيه جديدا يذكر في هذا الشأن – احصاءات مسهبة عن أرقام انتاج البترول في الدول العربية الرئيسية المنتجة له . ثم يختتم هذا الفصل بتوضيح الظروف التي نشأت

فيها منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوبيك العربية) ويستطرد من ذلك الى ذكر الأهداف والمبادئ والأحكام التي تضمنتها اتفاقية المنظمة ، والأجهزة المختلفة التي أقامتها . . . الخ . وكثير من هذه الأمور كان يمكن أن يكتفى فيه بالاحالة ، وكان يكفي التركيز على صلب المسئوليات المنوطة بهذه المنظمة والاشارة الى ما اذا كانت بحكم الصلاحيات التي تقررت لها والامكانيات التي وضعت تحت تصرفها ، كجهاز للتنسيق والتشاور ورسم السياسات البترولية العربية وما يرتبط بها من مشاريع للتنمية والاستثمار ، تستطيع أن تنهض بالدور المطلوب منها ، أم أن أوضاعها الراهنة تفرض نوعا من المراجعة الجذرية لها بما يكفل تدعيم الفعالية المستهدفة من وراء هذا التخطيط المشترك في قطاع الموارد البترولية العربية ، وفي مواجهة المصالح والقوى الخارجية المرتبطة بهذا البترول .

على أن الفصل الرابع يركز على استخدام البترول العربي كسلاح ، يشكل في تصورنا أهم أجزاء الكتاب ، وان كان لنا على المنهاج الذي استعمله المؤلف في التحليل والحقائق التي ركز عليها وعني بابرازها بعض التحفظات . ونحن نبدأ بالاتفاق مع المؤلف حول بعض ما أورده من حقائق مبدئية ومنها أن شركات البترول العالمية تعمل جاهدة على ابقاء العرب منقسمين مستهدفة من وراء ذلك الابقاء على الامتيازات المادية الضخمة التي تؤول اليها من انتاج البترول وبيعه ، وأن قوة هذه الشركات تضاءلت كثيرا عن ذي قبل وأن معظم الصراع الجاري بين الشركات والدول العربية المصدرة للبترول يدور في نطاقين لهما أثرهما البالغ على صناعة البترول ألا وهما تحديد الأسعار وبرنامج الانتاج والتوسع ، وأن القول بأن صناعة البترول معقدة هو قول فيه مبالغة ويستهدف ايهام العرب ولا تدعمه الا التصرفات الخبيثة من قبل الشركات لحجب المعلومات عن الحكومات واخفاء الكشوف البترولية وتزييف الحسابات . . . . الخ .

ومن هذه المقدمة ينطلق المؤلف تحت عنوان « الولايات المتحدة والزيت العالمي » الى مناقشة دور السياسة الأمريكية حتى سنة ١٩٦٧ في دعم مصالحها البترولية في الشرق الأوسط وهو يقول أن هذه السياسة استخدمت عددا من الأدوات مثل انشاء الأحلاف العسكرية وتدعيم الوجود البريطاني في الخليج

العربي وتزويد الحكام الأصدقاء بالسلاح والتدخل بالقوة عند اللزوم . وبدلا من أن يتعمق المؤلف في تحليل الكيفية التي طبقت بها تلك الأدوات وما ترتب على هذا التطبيق من نتائج تتصل بأوضاع الصراع ، فانه يكتفي ببعض اشارات عابرة مع أن ذلك يقع في صميم الموضوع ولا يقبل منطقيا أن يأتي التحليل مبتورا ومخلا الى هذا الحد في الوقت الذي يفرد فيه المؤلف فصلا كاملا عن تطور صناعة الزيت في العالم مثلا . بل الأكثر من ذلك نجد أن المؤلف يقفز الى عرض بعض جوانب أزمة الطاقة ، وهو يناقشها بصورة عامة دون أن يربط بينها وبين الموقف الأمريكي من الصراع العربي الاسرائيلي وأثر ذلك على احتمالات هذا الصراع في الحاضر أو المستقبل .

وبالمثل فانه تحت جملة عناوين فرعية مثل « الاتحاد السوفيتي وصناعة الزيت العالمية » ، « وأوربا الغربية وصناعة الزيت العالمية » ، « واليابان وصناعة الزيت العالمية » ، « والدول النامية المستهلكة للزيت وصناعة الزيت العالمية » يناقش المؤلف أهمية البترول بالنسبة لكل منها مع أنه من المفروض بداهة أن يكون قد انتهى من ذلك كمقدمة أو كمدخل لموضوع الدراسة الرئيسي ، كما أنه لم يربط بين الصورة التي قدمها خاصة بمركز كل واحدة من هذه القوى الدولية الكبرى من الانتاج العالمي للبترول » وبين دبلوماسيتها أو استراتيجيتها من أزمة الشرق الأوسط ، ومن ثم يكون قد انتفى المعنى المستهدف من خلال هذا العرض . ومن ذلك على سبيل المثال أن تحليل الموقف البترولي للاتحاد السوفيتي ينتهي بالمؤلف الى القول « بأنه أيا كانت الحقيقة فقد أثبت الاتحاد السوفيتي أن صناعة الزيت يمكن أن تكون صناعة ناجحة دون أن تلتزم أساسا بالخط الرأسمالي ، ثم ان الاتحاد السوفيتي قد يعمل على الحصول على موارد زيت من الخارج بقصد الحصول من بيعها على أرباح ، فان فعل ذلك فهو يسير مرة أخرى على نهج الشركات الأمريكية » (ص ١٤٢) . وهو لم يقل لنا بعد ذلك ما اذا كانت مثل هذه النتيجة ستصل بالاتحاد السوفيتي في النهاية لأن ينتهج في الشرق الأوسط سياسة مطابقة أو حتى مشابهة للسياسة الأمريكية ما دام أنه سيتحرك بنفس الدوافع الاقتصادية ، أم أن هذه السياسة السوفيتية ستختلف ، واذا اختلفت فم يمكن أن ينشأ ذلك الاختلاف. . . الخ . من التساؤلات التي لم يحاول المؤلف صراحة أن يجيب عليها أو أن يضع

بشأنها النقاط على الحروف .

وتحت عنوان فرعي آخر « الزيت العربي في العلاقات الدولية » يتعرض المؤلف من جديد لبعض قضايا فنية متصلة بانتاج ونقل البترول ، ثم ينطلق من هذا مباشرة الى القول بأنه بعد عام ١٩٥٦ » تعرضت الولايات المتحدة وبعض دول أوربا الغربية لضغط دبلوماسي مركز كي تحمل مصر والدول العربية على هجر سياسة استخدام الزيت كسلاح سياسي وقد نجحت هذه الجهود فجنبت أوربا هزة عنيفة كادت تودي باقتصادها ، وهكذا فقد العرب فرصة ذهبية لتسوية مشكلتهم تسوية نهائية لو أنهم صبروا وصابروا وأصروا . لقد لعب العرب بورقتهم الرابحة لعبة ماهرة ولكنهم لم يكملوا الدور فكشفت ورقتهم وقلت فعاليتها » . (ص ١٥٧) وهذا الادعاء من جانب المؤلف يشتمل في رأينا على الكثير من أوجه المبالغة ، ذلك أن الامكانيات التي أتيحت للعرب في الضغط بوسيلة البترول وقتها – خاصة وأن معظم الدول العربية البترولية كانت لا تزال داخلة ضمن مناطق النفوذ الغربي – كانت محدودة للغاية ، كما وأنه لم تكن هناك مثل هذه اللعبة العربية التي أديت بمهارة لأن أداء على هذا المستوى يفترض التخطيط المسبق ، ولكن ما حدث جاء عفوا لظروف وبالتالي فان أمرا كهذا لم يكن من المعقول أن يصمد ويصل الى تلك النتيجة الهائلة (التسوية النهائية للصراع) التي يطرحها المؤلف بمثل هذه البساطة الشديدة . وهو بدلا من أن يقول لنا كيف كان يمكن أن يحدث ذلك في تصوره ، نجده يقفز الى مناقشة البدائل الأخرى المتاحة أمام الغرب سواء في مجال الطاقة أو في مجال نقل البترول في غياب قناة السويس ، وهو يستطرد في هذه الأمور على حين كان يجب الاكتفاء فيها برأي موجز أو بالاشارة اليها في بداية الدراسة .

وعندما ينتقل المؤلف الى تحليل الكيفية التي يمكن أن يستخدم بها البترول كسلاح ، نجده يطرح بعض التصورات البالغة الأهمية ، وان كان قد خصص لها حيزا أقل بكثير مما كانت تبرره أو تقتضيه هذه الأهمية والتي تمثل في رأينا صميم القضية التي يطرحها عنوان الكتاب .

ومن هذه التصورات مثلا أن البترول عنصر قوة وهو وسيلة للمساومة

الدبلوماسية التي هي سلاح ذو حدين ، أي أن البترول بطبيعته سلاح مرتد اذا لم يحسن استخدامه ، ونحن نوافقه تماما على هذا الرأي . ثم يقدم تصوره الثاني والأخطر ، والذي نختلف معه بشأنه الى حد كبير ، وهو أن أسلوب المقاطعة يمثل الوجه السلبي لاستخدام البترول كسلاح وهو يدخل في تعديد أمثلة تاريخية استخدم فيها البترول كسلاح ضغط وفشل ومن خلال هذا السرد التاريخي يخلص الى القول بأن استخدام البترول كسلاح لردع الغرب لا يتأتى أساسا عن طريق امساك العرب بزمام الأمور والاستفادة بالدور الايجابي الذي يلعبه البترول في الاقتصاد العربي من حيث أنه محور جوهري في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين العرب والغرب ، فاذا استطاع العرب سن سياسة وطنية واعية أمكنهم اتخاذ البترول كأداة فعالة في المفاوضة والمساومة فمن يعادي العرب يعرض نفسه لخسارة الكسب الاقتصادي الكبير الذي يمكن أن يحققه من وراء الانتفاع بذلك البترول ومن يساعد العرب يفتح لنفسه بابا لتحقيق هذا الكسب (ص ١٧٨-١٧٩) .

ثم يمضي الى التعبير عن اعتقاده بأن أموال البترول تستطيع أن تغير من مفاهيم الشعب الأمريكي وأن تتغلغل في الاقتصاد الغربي وأن تشتري الكثير مما يمكن أن يقلب الموازين العالمية (ص ١٨٣) ، ويقول أن تنفيذ المقاطعة البترولية صعب لأن العرب ما زالوا في حاجة الى خبرات الغرب وهم يعتمدون في الكثير من مرافق حياتهم على ما يستوردونه من الغرب ، ومن ثم ، فان احتمال مقابلة المقاطعة بمقاطعة مثلها يجب أن يكون في الاعتبار خاصة وأن الولايات المتحدة ألمحت أكثر من مرة بأن تجعل مقاطعة الغذاء في مقابل مقاطعة الزيت . ثم هناك احتمال التجائها لاستعمال العنف ليس فقط لحماية استثماراتها البترولية بل كذلك لضمان هذا المورد الحيوي لأصدقائها وحلفائها وكذلك الابقاء على تدفقه خدمة لأغراضها العسكرية .

وعلى الناحية الأخرى يؤكد المؤلف أن استخدام البترول كسلاح ايجابي لا يمكن أن يحقق آثاره المرجوة بتصرفات انفرادية ، بل لا بد أن يلم العرب شملهم فتكون لهم سياسة موحدة شاملة ترسم على هدى من دراسة متعمقة واعية تستهدف التغلغل في الاقتصاد العالمي بقصد السيطرة عليه ، والدور الذي يمكن

أن تستخدم فيه الأموال العربية المتدفقة والعملات المتعددة من البترول ، يمكن أن تشمل :

أ) توجيه جانب ضخم منها الى مجالات الاستثمار العربي ذات الأهمية الاستراتيجية الخاصة .

ب) شراء الصحف الكبرى ومحطات الاذاعة والتليفزيون وغير ذلك من وسائل الاعلام الغربي حتى نجمع الرأي العام في هذه الدول وراء قضايانا حتى ولو تم صلح بين العرب واسرائيل .

جـ) شراء المصافي والناقلات ومصانع البتروكماويات للسيطرة على مقدرات الزيت في المراحل التالية لانتاجه فتظل للعرب اليد العليا في صناعة الزيت العالمية وتكون لهم عين قريبة من خفايا تلك الصناعة في الغرب .

وكما قلنا ، فاننا نختلف مع المؤلف في إنكاره التام للفائدة العملية التي يمكن أن تتحقق من استخدام البترول كسلاح للمقاطعة ، وذلك لأنه في ظروف الأزمة القومية الطارئة بكل ضغوطها يصبح لا مفر من انتهاج أسلوب المقاطعة وصولا الى نتيجة سريعة لن يتسنى الوصول اليها بوسائل أقل مقدرة على الضغط المضاد . إن الاستخدام الإيجابي للبترول بالشكل الذي يقترحه المؤلف – وان كنا لا ننكر قيمته وأهميته – يحتاج الى وقت طويل والى تخطيط منسق ومتكامل وفي اطار من الأهداف المدروسة حتى يؤتي ثماره ، وهو ما لا نعتقد بصراحة أن المؤشرات الحالية في الموقف العربي تشجع على التفاؤل به أبعد من حد محدود تماما . ومن هنا فانه كلما أمكن التنويع في الكيفية التي يمكن أن يستخدم بها البترول حسب ضرورات المواقف التي تقتضي هذا الاستخدام كان ذلك أفضل ولا ريب من قصره على صورة واحدة أو تعليقه على احتمالات بعيدة التحقيق .

ويظل في رأينا أن هناك موضوعات حيوية عديدة كان يمكن للمؤلف أن يطرقها بالمعالجة والتحليل خاصة وأن الكتاب صدر كصدى لما أسفرت عنه حرب أكتوبر من نتائج ودروس ، ومن هذه الموضوعات على سبيل المثال لا الحصر :

(١) البحث في أثر استخدام البترول العربي على كتلة السوق الأوربية المشتركة وموقفها من الصراع وهو ما هيأ الأساس فيما بعد لقيام حوار عربي أوربي .

(٢) أثر هذا الاستخدام في تنشيط الدور الأمريكي ودفعه الى تبني دبلوماسية أكثر ايجابية ازاء أطراف الصراع بعد أن ظل هذا الصراع يدور في الفترة السابقة على حرب أكتوبر في حلقة اللاسلم واللاحرب التي شجعت عليها المواقف السلبية لهذه الدبلوماسية الأمريكية .

(٣) أثر البترول في مواقف الدول الافريقية من الأزمة والتي انتهت بمعظم هذه الدول الى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل أثناء حرب أكتوبر وفي أعقابها مباشرة .

(٤) مدى التراجع الذي حدث في أوساط الرأي العام الغربي الموالي لاسرائيل نتيجة الاحساس بالخسارة الفادحة التي يمكن أن تحقق به من جراء استمرار تحيزه الى الجانب الاسرائيلي في هذا الصراع .

(٥) طبيعة الدرس الذي لا بد أن تكون اسرائيل قد استخلصته من الموقف العربي حول البترول في الحرب والذي قاد الى كل هذه النتائج التي لم تكن تتصورها من قبل . . . الخ .

كل هذه الأمور وغيرها كان من الممكن أن تتصدر اهتمامات المؤلف ، ولكن الكتاب جاء خلوا من كثير منها ، وبدلا من ذلك فانه ركز دون ما حاجة على الجوانب الفنية والاقتصادية أكثر منه على الجانب السياسي .

على أنه ربما يشفع عذرا للمؤلف أن الكتاب صدر بعد فترة وجيزة من انتهاء حرب أكتوبر ، فضلا عن السرعة التي تصاحب في العادة اعداد مثل هذا النوع من المؤلفات التي تدفع اليها مناسبات معينة والتي لا تتيح الفرصة كاملة أمام التعمق في مختلف الجوانب التي من المفروض أن يغطيها التحليل .

الا أن هذه الملاحظات يجب ألا تغمط الكاتب حقه ، وهو الباحث المشهود له بالكفاءة والاقتدار العلمي والكتاب يمثل بالرغم من كل شيء اضافة جديدة الى المكتبة العربية في موضوعه .

ندوة النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي

د. أسعد عبد الرحمن *

بدعوة مشتركة من الجمعية الاقتصادية الكويتية ، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، والمعهد العربي للتخطيط ، وكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت ، عقد في الكويت ، في الفترة ٢٧ — ٢٩ آذار / مارس ١٩٧٦ ، ندوة علمية عالجت موضوع « النظام الاقتصادي الدولى الجديد والعالم العربي » .

ففي صباح اليوم الأول ، افتتح سعادة الأستاذ عبد الرحمن سالم العتيقي ، وزير المالية الكويتي ، أعمال الندوة بالنيابة عن سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت . ثم ألقى الاستاذ عبد الرزاق خالد الزيد ، كلمة منظمي الندوة فرحب بالمشتركين والضيوف وأكد أهمية عقد مثل هذه الندوات .

وفي صباح اليوم ذاته ، عقدت الجلسة الثانية برئاسة الأستاذ عبد اللطيف الحمد ، مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، حيث ألقيت محاضرتان حول : « المعالم الرئيسية في تطور النظام الاقتصادي الدولى الجديد » ، و « نحو نظام نقدي دولي جديد » . وقد قدم المحاضرة الأولى الدكتور سعيد النجار وعلق عليها الدكتور يوسف صايغ ، في حين قدم المحاضرة الثانية الدكتور اسكندر النجار وعلق عليها الدكتور عبد الشكور شعلان . كما واسهم المشتركون بالندوة والضيوف في مناقشة المحاضرين والمعلقين .

اما الجلسة الثالثة ، فرئسها الدكتور حسين خلاف الذي بدأ بدعوة الدكتور

* استاذ العلوم السياسية بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة الكويت .

ابراهيم حلمي عبد الرحمن لالقاء محاضرته المعنونة «مشروع ديو : دراسة للاقتراحات بانشاء نظام اقتصادي دولى جديد» . وفي الجلسة ذاتها ، القى الدكتور عبد الرحمن الحبيب محاضرة حول : «مشكلة تثبيت اثمان المواد الأولية» ، وعلق عليها الدكتور محمد دويدار . وانتهت الجلسة بمناقشة عامة اشترك فيها عدد من الحضور.

وفي ثاني أيام الندوة (١٩٧٦/٣/٢٨) ، عقدت الجلسة الرابعة برئاسة الاستاذ احمد الدعيج . وقد قدم الدكتور حازم الببلاوي محاضرة بعنوان : «نحو نظام اقتصادي عربي جديد» ، اعقبها تعليق قدمه الدكتور عبد العال الصكبان . وقد انتهت اعمال تلك الجلسة بمناقشة عامة .

وفي اليوم ذاته ، عقدت الجلستان الخامسة والسادسة اللتين رئسهما الدكتوران صلاح الشيخلي وعلي عتيقة ، على التوالي . وفي حين كان موضوع محاضرة الدكتور جلال أمين في الجلسة الخامسة عن : «النظام الاقتصادي الدولى والتنمية المستقلة» كانت محاضرة الدكتور محمد الخجا في الجلسة السادسة بعنوان : «التعاون الاقتصادي بين الدول المصدرة للنفط ودول العالم الثالث» . أما المعلقان على المحاضرتين فكانا بالترتيب – الدكتور ابراهيم سعد الدين والدكتور خير الدين حسيب . وقد أعقب كل واحدة من المحاضرتين مناقشة عامة .

وكان للحوار المثمر الذي دار في الجلسات السابقة ، أثره الكبير في اصرار المشتركين بالندوة على عقد جلسة اضافية في المساء لمعالجة موقع ودور الوطن العربي في النظام الاقتصادي الدولى الجديد . وقد رأس تلك الجلسه ، الدكتور ابراهيم شحادة وقاد النقاش فيها الدكتور سعيد النجار.

وفي اليوم الثالث والاخير (١٩٧٦/٣/٢٩) ، عقدت الجلستان السابعة والثامنة ، علاوة على الجلسة الختامية . وقد ألقى الدكتور عصام الزعيم في الجلسة السابعة محاضرة بعنوان : «سياسات التصنيع العربية» ، علق عليها الدكتور جعفر عبد الغني .

أما الجلسة الثامنة ، فخصصت لمحاضرة من اعداد وتقديم الدكتور اسماعيل صبري عبداللة بعنوان : «استراتيجية التصنيع في البلاد العربية وتقسيم العمل

الدولي» . وقد علق على هذه المحاضرة الدكتور عبد العزيز الوتاري .

وفي الجلسة الختامية ، قدم مقررا الندوة الدكتوران أحمد مراد وعبد الحميد الغزالي التقرير الختامي . ومما جاء في ذلك التقرير : «يتوافر لدى المشتركين في الندوة عدد من القناعات الاساسية ، ومن أبرزها ما يلي :

- تأكيد ضرورة الاعتماد على النفس ، بالأساس في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ضرورة استغلال جوانب التكامل الاقتصادي العربي لصالح تنمية الدول العربية ككل . وهذا يقتضي التوازن بين استراتيجية التنمية القائمة على اشباع الحاجات الاساسية للجماهير واستراتيجية التنمية القائمة على اساس التصدير .
- ضرورة التصنيع ، مع الأخذ في الاعتبار أن التصنيع الحقيقي والمستمر لا يتصور الا في اطار استراتيجية متكاملة للتنمية الشاملة التي تستهدف قبل كل شيء تقدم الانسان في توازن بين الماديات وغير الماديات من القيم ، وتكون لكل الناس وليس لفئة محظوظة أو صفوة مختارة . وهذه التنمية الشاملة هي سبيل الشعوب في اكتساب القدرة على التجدد والتحديث .
- ان التصنيع الجاد الذي تضرب آثاره الايجابية أرجاء المجتمع العربي كله ، يعني ضرورة ادخال تغييرات أساسية في هيكله تقسيم العمل العربي ، وذلك بهدف استغلال أكفأ للموارد الانتاجية العربية المتاحة ، ورفع انتاجية الاقتصاد العربي .
- ان الدول العربية متفرقة لا تملك احداث التغيير المنشود . كما لا يكفي لذلك تجمعها في مؤتمرات ، أوحتى في منظمات ضعيفة الصلاحية ، أو لا صلاحية لها فعلا .
- ان استراتيجية التصنيع في البلاد العربية لا يمكن تصورها الا على اساس من التعاون الاقتصادي الوثيق والمتزايد .
- وانطلاقا من هذه القناعات ، يتوافر رأي قوي حول عدد من الاجراءات التطبيقية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي ، ولتحديد دوره في النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ومن أهم هذه الاجراءات ما يلي :

- اقامة المشروعات المشتركة واتحادات المنتجين .
- تعاون وتدعيم الصناديق والمؤسسات الانمائية العربية .
- حرية انتقال عناصر الانتاج لضمان استغلال اكفأ لها .
- الأخذ بأسلوب التخطيط كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي .
- العمل الدائم على بلورة موقف عربي موحد في الهيئات والمؤتمرات الدولية .
- لقد أكد العديد من المشتركين على ضرورة القيام بدراسات مستفيضة لكثير من الموضوعات والقضايا ، لعل من أبرزها ما يلي :

١- دور المعونات الاقتصادية في تنمية العالم العربي .
٢- دور الشركات ذات النشاط الدولى في التكامل الاقتصادي العربي .
٣- تطويع التكنولوجيا والمعرفة الفنية لاغراض تنمية العالم العربي .
٤- معالم القانون الدولى للتنمية وأثره على عملية التنمية في العالم العربي .
٥- أسس ميزانية عامة تنموية للعالم العربي .
٦- بلورة نظام اقتصادي اسلامي . وذلك على أن تربط هذه الدراسات بالنظام الاقتصادي الدولى الجديد .»

دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا

مع صدور عدد نيسان / ابريل ١٩٧٦ من مجلة العلوم الاجتماعية بدأنا بنشر تقارير أكاديمية عن الجامعات العربية وغير العربية متضمنة أوضاعها الأكاديمية ، وملخصات عامة عن أقسامها ونشاطاتها ، ودورها في خدمة المجتمع .

وقد اختطت المجلة سياسة محددة في هذا المجال ترمي الى الاتصال بالجامعات والمؤسسات ونشر ما يردها من التقارير تباعا على أساس أن يتناول كل عدد من أعداد المجلة فكرة عن واحدة أو أكثر من المؤسسات التعليمية العليا أو الجامعات في بلد معين .

وفي هذا العدد نقدم تقريرا ملخصا وشاملا ، عن إحدى المؤسسات التعليمية في بلد عربي شقيق ، هي الجامعه الأردنية .

الجامعة الأردنية تاريخها وكلياتها

تأسست الجامعة الأردنية عام ١٩٦٢ . وبدأ التدريس فيها بكلية واحدة هي كلية الآداب . حيث كان عدد طلبتها (١٦٧) طالبا وطالبة . وكان عدد أعضاء هيئتها التدريسية ثمانية فقط . ولم يكن في الحرم الجامعي ، الذي كانت مساحته ٦٠٠ دنم ، سوى اربعة مبان قديمة .

ومع العام الجامعي ١٩٧٥/١٩٧٦ ، أي بعد مرور ثلاثة عشر عاما على تأسيس الجامعة ، أصبح فيها تسع كليات . وتضاعف عدد طلبتها عشرات المرات فأصبح (٥٣٠٧) طالبا وطالبة ، (٢٩٪) منهم طالبات . وازداد عدد طلبة الكليات العلمية فأصبح يشكل (٣٢٪) من مجموع طلبة الجامعة ، ونما عدد الطلبة الوافدين من عرب وأجانب فأصبح (٢٠٥) طالبا وطالبة بزيادة (٨١٪) عن عددهم في العام الماضي .

وصاحب النمو في الجامعة ارتفاع عدد العاملين في حقل التدريس ، فارتفع من ثمانية أشخاص عند تأسيس الجامعة الى (٣٤٥) شخصا هذا العام ، منهم (١٦٠)

عضو هيئة تدريس برتبة أستاذ ، أستاذ مساعد ومدرس . وأصبح (٨٢٪) من العاملين في التدريس في الجامعة من الأردنيين .

لقد تضاعفت مساحة الحرم الجامعي فأصبحت (١٢٠٠) دنم وأقيمت عليه مباني الكليات المختلفة ، فاليوم يقوم على الحرم الجامعي (٣٦) مبنى ، منها (١٢) مبنى رئيسي للكليات ، (١١) مبنى رئيسي للخدمات ، (١٠) مباني صغيرة للخدمات ، و (٣) مدرجات رئيسية .

وفي العام الجامعي ٧٣/٧٢ طبقت الجامعة نظام الساعات المعتمدة بدلا من النظام السنوي الذي كان متبعا في السابق . فأتاح هذا النظام للطالب عدة مزايا منها : حرية اختيار المواد التي يرغب في دراستها وتحمل مسؤولية هذا الاختيار (وهاتان هما الدعامتان الأساسيتان لنمو شخصية الطالب) . كما أتاح للطالب الفرصة في دراسة مساقات من خارج قسم الطالب وتخصصه ، مما يتيح له الحصول على قاعدة أوسع من المعرفة ويفسح له المجال في الاتصال المنظم مع طلبة غير زملائه في التخصص . ففي ظل نظام الساعات المعتمدة اختفى نظام الصف المتكرر سنويا ، وفي كل فصل يجد الطالب نفسه في صف جديد ومع زملاء جدد .

وأعطى نظام الساعات المعتمدة ميزة للطالب المتفوق في امكانية انهاء متطلبات التخرج في ثلاث سنوات بعد أن كان الحد الأدنى لعدد السنوات الضرورية للحصول على البكالوريوس هي أربع سنوات .

وفي ظل هذا النظام يستطيع الطالب الاستمرار في دراسته على مدى العام أي في الفصل الأول ، الثاني ، والصيفي . اذا رغب الطالب في ذلك ، كما أصبح دوام الطلبة خمسة أيام في الأسبوع والعطلة يومان هما الخميس والجمعة .

وتولي الجامعة أهمية خاصة لقطاع الخدمات : فقد تم تأسيس مكتبة حديثة في الجامعة عام ١٩٧٢ ، تضم حوالي (٦٥٠) مقعدا للقراءة بالاضافة الى حوالي (١٤٧) ألف مجلد ، و (١٢٠٠) دورية باللغات العربية والأجنبية . ان توفير الكتب والمراجع يتوافق مع سياسة الجامعة في عدم الاعتماد على كتاب مقرر بل الاعتماد على المراجع والبحث .

ويوجد في الجامعة حاليا ثلاثة منازل للطالبات تضم (٤٦١) طالبة ، وتولي الجامعة اهتماما كبيرا لاسكان الطلاب داخل الحرم الجامعي ، ففي فترة الخطة الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠ ، يتوقع أن يصبح استيعاب المنازل حوالي (٢٢٠٠) طالبا ، وذلك ببناء خمسة منازل جديدة يكون قسما منها للطلاب وآخر للطالبات .

وقامت الجامعة ببناء صالة داخلية للألعاب والنشاطات الرياضية المختلفة ، كما تقدم الجامعة الخدمات الطبية المجانية للطلبة ، بالاضافة الى وجود المقاصف والمطاعم التي تقدم الوجبات اليومية وبأسعار مخفضة .

كليات الجامعة :

يوجد في الجامعة تسع كليات هي : الآداب ، الاقتصاد والتجارة ، العلوم ، الشريعة ، الطب ، التمريض ، الزراعة ، التربية والهندسة . تقبل هذه الكليات الطلبة حسب المعدلات في شهادة الدراسة الثانوية العامة أو ما يعادلها . وتشترط هذه الكليات الانتظام ولا يجوز التغيب عن أكثر من (١٠٪) من المحاضرات الا ضمن شروط خاصة . وفيما يلي لمحة عن هذه الكليات :

١ - كلية الآداب :

أولى كليات الجامعة تأسست عام ١٩٦٢ مبتدئة بقبول (١٦٧) طالبا وطالبة وأصبح فيها اليوم (١٢٨٣) طالبا وطالبة يشكلون (٢٤٪) من مجموع طلبة الجامعة . وفي الكلية الآن (٨٤) عضو هيئة تدريس ، منهم (٤٧) برتبة أستاذ ، أستاذ مساعد ومدرس .

وتضم الكلية الأقسام التالية :

١ - قسم اللغة العربية وآدابها .
٢ - قسم اللغة الانجليزية وآدابها .
٣ - قسم التاريخ والآثار .
٤ - قسم الجغرافيا .
٥ - قسم الفلسفة والاجتماع .

تمنح الكلية درجة البكالوريوس في الأقسام الخمسة المذكورة وقد حددت

« تعليمات منح درجة البكالوريوس » عدد الساعات المطلوبة للحصول على درجة البكالوريوس في الكلية بمقدار (١٣٢) ساعة معتمدة .

وتمنح الكلية درجة الماجستير في اللغة العربية ، والتاريخ والآثار ، وقد بلغ مجموع طلبة الدراسات العليا في الكلية هذا العام (٨١) طالبا وطالبة ، وقد حددت تعليمات منح درجة الماجستير في الجامعة بدراسة ما بين (٢١) و (٣٠) ساعة معتمدة بالاضافة الى تقديم رسالة . وامتحان شفهي نهائي يشمل مناقشة الرسالة والحقل المتصل بها .

٢ – كلية الاقتصاد والتجارة :

تأسست الكلية عام ١٩٦٥ وبدأت بقبول (٢٢٨) طالبا وطالبة وأصبح فيها هذا العام (١٠٩٢) طالبا وطالبة يشكلون (٢١٪) من مجموع طلبة الجامعة . وأصبح في الكلية (٥٩) عضو هيئة تدريس منهم (٢٢) برتبة أستاذ ، أستاذ مساعد ، ومدرس .

وتتألف الكلية من أربعة أقسام هي :

١ – قسم الاقتصاد والاحصاء
٢ – قسم المحاسبة
٣ – قسم ادارة الأعمال
٤ – قسم الادارة العامة والعلوم السياسية .

وتمنح الكلية درجة البكالوريوس في الأقسام الأربعة المذكورة ، وقد حددت « تعليمات منح درجة البكالوريوس » عدد الساعات المطلوبة للحصول على درجة البكالوريوس في الكلية بمقدار (١٣٢) ساعة معتمدة .

وتتطلع الكلية الى انشاء الدراسات العليا في بعض أقسامها في فترة الخطة الخمسية ١٩٧٦–١٩٨٠ .

٣ – كلية العلوم :

تأسست الكلية عام ١٩٦٥ وبدأت بقبول (١١٢) طالبا وطالبة وأصبح فيها هذا العام (١١١٩) طالبا وطالبة يشكلون (٢١٪) من مجموع طلبة الجامعة .

وأصبح فيها (٨٤) عضو هيئة تدريس ، منهم (٤٠) برتبة أستاذ ، أستاذ مساعد ومدرس .

وتتألف الكلية من خمسة أقسام هي :

١ – قسم الكيميـاء .
٢ – قسم الفيزيـــاء
٣ – قسم الرياضيـات
٤ – قسم العلوم البيولوجية
٥ – قسم الجيولوجيا والمعادن .

تمنح الكلية درجة البكالوريوس في الأقسام الخمسة المذكورة ، وقد حددت « تعليمات منح درجة البكالوريوس » عدد الساعات المطلوبة للحصول على درجة البكالوريوس بمقدار (١٣٨) ساعة معتمدة . كما تمنح الكلية درجة الماجستير في أقسام الكيمياء ، الفيزياء ، الرياضيات والعلوم البيولوجية ، وقد بلغ عدد طلبة الدراسات العليا في الكلية هذا العام (٥١) طالبا وطالبة .

٤ – كلية الشريعة :

تأسست الكلية سنة ١٩٦٤ وكانت تابعة لوزارة الأوقاف الى أن الحقت بالجامعة وتأسس لها مبنى مستقل عام ١٩٧١ . وكان عدد طلبتها في ذلك العام (٢٩٩) طالبا وطالبة . وفي عام ١٩٧٥/١٩٧٦ ، أصبح عدد الطلبة في الكلية (٤١٤) طالبا وطالبة يشكلون (٨٪) من مجموع طلبة الجامعة .

وفي الكلية (١٧) عضو هيئة تدريس ، منهم (٥) برتبة أستاذ ، أستاذ مساعد ، مدرس .

يوجد في الكلية قسمان هما قسم الفقه والتشريع ، وقسم أصول الدين ، وقد حددت « تعليمات منح درجة البكالوريوس » ، عدد الساعات المطلوبة للحصول على درجة البكالوريوس في الكلية بمقدار (١٣٢) ساعة معتمدة .

٥ – كلية الطب :

تأسست الكلية عام ١٩٧٣ ، ويقوم الطالب بدراسة سنتين في كلية

العلوم قبل الالتحاق بكلية الطب ويستمر الطالب خمس سنوات في كلية الطب ويقضي سنة أخرى هي سنة الامتياز وبذلك تصبح عدد السنوات اللازمة للتخرج ثماني سنوات .

بلغ عدد طلبة الكلية هذا العام (١٥١) طالبا وطالبة هم طلبة السنوات الأولى والثانية والثالثة في الطب .

يوجد في الكلية (٣٠) عضو هيئة تدريس منهم (١٩) برتبة : أستاذ ، أستاذ مساعد ومدرس . وفي الكلية قسمان هما قسم العلوم الطبية الأساسية وقسم العلوم الاكلينيكية .

نظام التدريس المتبع في الكلية هو (النظام المتكامل) وفيه يتعلم الطالب عن العضو في جسم الإنسان : بناءه ، وظيفته ، كيماويته ، تأثير الأدوية عليه ، الأمراض التي تصيبه والطب الاجتماعي .

٦ – كلية التمريض :

تأسست الكلية عام ١٩٧٢ ، وبدأت بقبول (٣٧) طالبا وطالبة ، وبلغ عدد طلبتها هذا العام (١٥٩) طالبا وطالبة . ويوجد في الكلية (٧) أعضاء هيئة تدريس .

وتمنح الكلية درجة البكالوريوس في التمريض بعد دراسة أربع سنوات بنجـاح .

هذا ويستفيد طلبة كلية الطب والتمريض من مستشفى الجامعة الأردنية في دراساتهم التطبيقية .

٧ – كلية الزراعة :

تأسست الكلية عام ١٩٧٣ ، وبدأت بقبول (٥٠) طالبا وطالبة ، بلغ عدد طلبتها هذا العام (١٦٤) طالبا وطالبة . يوجد في الكلية (٣٠) عضو هيئة تدريس منهم (١١) برتبة أستاذ ، أستاذ مساعد ، مدرس .

تضم الكلية أربعة أقسام هي :

١ – قسم الانتاج النباتي والوقاية .

٢ – قسم الانتاج الحيواني والوقاية .
٣ – قسم التربة والــري .
٤ – قسم الاقتصاد الزراعي والارشاد .

تمنح الكلية درجة البكالوريوس في العلوم الزراعية في تخصصين هما:
الانتاج النباتي والوقاية ، الانتاج الحيواني والوقاية .

وقد حددت « تعليمات منح درجة البكالوريوس » عدد الساعات المطلوبة للحصول على درجة البكالوريوس في العلوم الزراعية بمقدار (١٥٤) ساعة معتمــدة .

٨ – كلية التربية :

تأسست الكلية عام ١٩٧٣ ، وكانت سابقا تشكل قسما في كلية الآداب هو قسم التربية وعلم النفس . بلغ مجموع طلبة الكلية هذا العام (٨٠٦) طالبا وطالبة يشكلون (١٥٪) من مجموع طلبة الجامعة .

وفي الكلية (٣٣) عضو هيئة تدريس منهم (١٥) برتبة أستاذ ، أستاذ مساعد ومدرس .

يوجد في الكلية ثلاثة أقسام هي :

١ – قسم علم النفس
٢ – قسم التربية
٣ – قسم الادارة والمناهج .

وقد حددت « تعليمات منح درجة البكالوريوس » ، عدد الساعات المطلوبة للحصول على درجة البكالوريوس في الكلية بمقدار (١٣٢) ساعة معتمــدة .

كما تمنح الكلية درجة الماجستير في أربعة مجالات تخصص هي : التربية العامة ، علم النفس التربوي ، الادارة والتوجية التربوي ، والارشاد التربوي .

كما تمنح الكلية درجة الدبلوم في التربية ، وقد بلغ مجموع طلبة الماجستير والدبلوم في الكلية هذا العام (٤٩٤) طالبا وطالبة ويشكلون (٦١٪) من مجموع طلبة الكلية .

٩ - كلية الهندسة والتكنولوجيا :

تأسست الكلية في مطلع العام الجامعي الحالي ١٩٧٦/٧٥ ، بقبول (١١٩) طالبا وطالبة .

وسيكون في الكلية أربعة أقسام هي :

١ - قسم الهندسة المدنية .
٢ - قسم الهندسة الميكانيكية .
٣ - قسم الهندسة الكهربائية .
٤ - قسم الهندسة المعمارية .

هذا وسيتم افتتاح كليتين جديدتين في فترة الخطة الخمسية ١٩٧٦-١٩٨٠ هما كلية القانون ، وكلية الفنون الجميلة .

وأخيرا فان الجامعة ببرامجها المختلفة المنهجية وغير المنهجية تهدف الى التركيز على الطالب والعناية بعقله وشخصيته وتأهيله للعمل الجماعي والتفكير المستقل .

قاموس الترجمة والتعريب

مع صدور هذا العدد من « مجلة العلوم الاجتماعية » ، واستمرارا في سياسة التطوير التي انتهجتها المجلة منذ صدور عدد – نيسان – ابريل ١٩٧٦ ، نبدأ في هذا العدد بمعالجة موضوع ترجمة وتعريب مصطلحات العلوم الاجتماعية ، تمهيدا لعقد مؤتمر خاص بهذا الموضوع في المستقبل .

وفي هذا العدد ، ننشر جزءاً من مصطلحات المحاسبة المالية كما ترجمها الدكتوران شعيب عبدالله ، ووجدي شركس من قسم المحاسبة بجامعة الكويت . وكانت سكرتارية التحرير قد قامت في الفترة السابقة بتعميم هذه الترجمة على عدد كبير من أساتذة العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت والجامعات العربية ، بهدف اقرار الترجمة المذكورة ، أو وضع بديل أو بدائل لها .

ونعرض هنا نتائج هذا العمل ، آملين أن نحقق الأهداف التي رجوناها منه ، كما نعد باستكمال تقديم ترجمة وتعريب لمصطلحات العلوم الاجتماعية الأخرى .

مصطلحات المحاسبة المالية

المصطلح	ترجمة الدكتورين شركس وشعيب	ترجمة بديلة	ترجمة بديلة	ترجمة بديلة	ترجمة بديلة
Account	الحساب	حساب			
Accounting Records	الدفاتر المحاسبية	السجلات المحاسبية			
Account Transactions	العمليات الآجلة	عملية الحساب	حركة الحساب	العمليات الجارية على الحساب	
Accounting Units	الوحدة المحاسبية				
Acid Test Ratio	النسبة السريعة	نسبة التداول السريعة	نسبة السيولة السريعة	النسبة الأكيدة	نسبة السيولة العاجلة
Additions Expenses	مصروفات أو نفقات الاضافة				
Allowences	المخصصات	البدلات			
Assets	الأصول	مؤن	علاوات		
Assets Characteristics	خصائص الأصول				
Authorised Shares	عدد الأسهم المصرح بها				
Balancing	الترصيد	الموازنة			
Balance Sheet	الميزانية	قائمة الموازنة	قائمة المركز المالي		
Balance Sheet Equation	معادلة الميزانية				
Bad Debt	الديون المعدومة	الديون الرديئة			
Bill	الكمبيالة				
Business Documents	المستندات التجارية				
Capital	رأس المال				
Capital Expences	المصروفات الرأسمالية	مصروفات رأس المال	النفقات الرأسمالية		
Capital Gain or Loss	الأرباح أو الخسائر الرأسمالية	أرباح أو خسائر رأس المال	الكسب أو الخسائر الرأسمالية		

المصطلح	ترجمة الدكتورين شركش وشعيب	ترجمة بديلة	ترجمة بديلة	ترجمة بديلة	ترجمة بديلة
Capital Revenue	الايرادات الرأسمالية	ايراد رأس المال			
Capital Transactions	العمليات الرأسمالية	عمليات رأس المال			
Cash Discount	الخصم النقدي	خصم نقدي	خصم تعجيل الدفع		
Cash Transactions	العمليات النقدية	عمليات نقدية			
Chart of Accounts	خريط الحسابات	مخطط الحسابات	دليل الحسابات		
Cheque	الشيك				
Comparative Financial Statements	القوائم المالية المقارنة	قوائم مالية مقارنة			
Common Records	الدفاتر العرفية	دفاتر عرفية	السجلات الشائعة	الدفاتر المتعارف عليها	
Consolidated Financial Statements	القوائم المالية المجمعة	قوائم مالية مجمعة	القوائم المالية الموحدة		
Cost of Good Sold	تكلفة المبيعات	تكلفة البضاعة المبيعة			
Corrospondences Records	دفتر المراسلات	سجل مراسلات			
Creditors Equity Ratio	نسبة اجمالي الخصوم الى اجمالي الأصول	نسبة الخصوم الى حقوق أصحاب المشروع	نسبة حساب الدائنين الى اجمالي حقوق المساهمين		
Current Ratio	نسبة التداول				
Current Assets	الأصول المتداولة	أصول متداولة			
Depreciation	الاستهلاك	استهلاك	الإهلاك		
Diary	دفتر التسويده	دفتر اليومية			
Dividend	الكوبون	توزيعات الأرباح	الأرباح	الأرباح الموزعة	
Earnings Per Share	أرباح السهم				
Endorsement	تظهير الأوراق التجارية	التظهير	التجبير		
Equity	الالتزامات	الحقوق	حقوق	حقوق الملاك والدائنين	

المصطلح	ترجمة الدكتورين شركس وشعيب	ترجمة بديلة	ترجمة بديلة	ترجمة بديلة	ترجمة بديلة
Exchange Transactions	العمليات المالية المتبادلة	عمليات تبادل	عمليات القطع	عمليات القطع الأجنبي	
Financial Accounting	المحاسبة المالية	محاسبة مالية			
Financial Statements	القوائم المالية				
Financial Statements Analaysis	تحليل القوائم المالية				
Financial Statements Objectives	أهداف القوائم المالية				
Financial Period	الفترة المالية	فترة مالية			
Financial Ratios	النسبة المالية	نسبة مالية			
Finished Goods Turnover	معدل دوران السلع المصنوعة	معدل دوران البضاعة تامة الصنع			
Financing Transactions	العمليات التمويلية	عمليات تمويلية			
Fixed Assets	الأصول الثابتة	أصول ثابتة			
General Reserves	الاحتياطي العام	احتياطي عام			
Generally Accepted Accounting Principles	مبادئ المحاسبة المتعارف عليها				
Gross Profit or Loss	مجمل الربح أو مجمل الخسارة	اجمالي الربح والخسارة			
Improvement Expenses	مصروفات أو نفقات التحسين				
Income Statement	حساب الأرباح والخسائر	بيان الايرادات	قائمة الأرباح	قائمة الدخل	حساب الدخل

المصطلح	ترجمة الدكتورين شركس وشعيب	ترجمة بديلة	ترجمة بديلة	ترجمة بديلة	ترجمة بديلة
Inventory Record	دفتر الجرد	الجرد	سجل الجرد		
Issued Shares	عدد الأسهم المصدرة	الأسهم المصدرة			
Journal	دفتر اليومية				
Ledger	دفتر الأستاذ				
Liabilities	الخصوم	خصوم	الإلتزامات		
Long-Term Liabilities	الخصوم طويلة الأجل	خصوم طويلة الأجل			
Lower of Cost or Market	سعر السوق أو التكلفة أيهما أقل	سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل			
Maintenance Expenses	مصروفات الصيانة	مصروفات صيانة			
Marchandise Inventory Turnover	نسبة معدل دوران المخزون السلعي	معدل دوران المخزون السلعي			
Market Value	القيمة السوقية				
Negotiable Instruments	الأوراق التجارية	الأوراق القابلة للتداول	المستندات القابلة للتحويل		
Net Income or Net Loss	صافي الربح أو صافي الخسارة				
Net Income to Stockholders Equity	نسبة صافي الربح الى حقوق المساهمين				
Operating Cycle	دورة أعمال المنشأة				
Operating Ratio	نسبة العمليات	الدورة التشغيلية			
Operating Revenue	الايرادات الايرادية	الايرادات التشغيلية	ايرادات العمليات		
.Original Cost	التكلفة الأصلية	كلفة أصلية	التكلفة التاريخية		

المصطلح	ترجمة الدكتورين شركس وشعيب	ترجمة بديلة	ترجمة بديلة	ترجمة بديلة	ترجمة بديلة
Owners Equity	حقوق أصحاب المشروع				
Paid in Capital in Excess of Par Value (Premium)	علاوة الاصدار	علاوة اصدار الأسهم			
Par Value	القيمة الأسمية	قيمة أسمية			
Plant and Equipment to Long-Term Liabilities	نسبة الأصول الثابتة الى الخصوم طويلة الأجل				
Plant and Equipment to Stock-Kolders Equity	نسبة الأصول الثابتة الى حقوق المساهمين				
Posting	الترحيل	ترحيل			
Promissory Note	السند الأذنى	سند أذنى			
Published Financial Statements	القوائم المالية المنشورة	قوائم مالية منشورة			
Quantity Discount	خصم الكمية	خصم كم			
Raw Material Turnover	معدل دوران الخامات	معدل دوران المواد الأولية			
Realizable Value	القيمة المحققة	القيمة المنتظر تحقيقها	قيمة ممكن تحقيقها	القيمة الممكن تحقيقها	
Repair Expenses	مصروفات الاصلاح				
Replacement Expenses	مصروفات أو نفقات الاحلال	نفقات استبدال			
Replacement Value	القيمة الاستبدالية	قيمة استبدال	قيمة الاحلال		
Required Records	الدفاتر القانونية	سجلات مطلوبة	الدفاتر الإلزامية	السجلات القانونية	
Required Reserve	الاحتياطي القانوني	لحتياط مطلوب			
Reserves	الاحتياطات	احتياطات			

المصطلح	ترجمة الدكتورين شركس وشعيب	ترجمة بديلة	ترجمة بديلة	ترجمة بديلة	ترجمة بديلة
Residual Value	القيمة المتبقية	قيمة متبقية			
Retained Earning Statement	حساب توزيع الأرباح	قائمة توزيع الأرباح	حساب الأرباح الغير موزعة	حساب الأرباح المستبقاة	
Revenue	الايرادات	إيراد			
Revenue Expenses	المصروفات الايرادية	مصروفات الايراد			
Revenue Transactions	العمليات الايرادية	عمليات الايراد			
Sales to Plant and Equipment (Plant Turnover)	نسبة المبيعات الى الاصول الثابتة (معدل دوران الأصول الثابتة)				
Short-Term Liabilities	الخصوم قصيرة الأجل	خصوم قصيرة الأجل			
Special Reserve	الاحتياطي الخاص	احتياطي خاص			
Statistical Records	الدفاتر الاحصائية	سجلات احصائية			
Statement of Financial Position	قائمة المركز المالي				
Statement of Changes in Financial Position	قائمة الموارد والاستخدامات المالية	قائمة التغيرات في عناصر المركز المالي	قائمة التغيرات في المركز المالي		
Stocjholders Equity Ratio	نسبة اجمالي حقوق المساهمين الى الاصول				
Trade Allowences	المسموحـــات				
Trade Discount	الخصم التجـــاري	خصم تجاري	العلاوات التجارية		
Trading Account	حساب المتاجرة				
Trial Balance	ميزان المراجعة				
Withdrawals	المسحوبات	مسحوبات			
Working Capital	رأس المال العامل				

ملخص

دراسة احصائية لنمط توزيع الدخل بين دول العالم

د. هناء خير الدين

يهدف هذا البحث الى دراسة نمط توزيع الدخل بين بلدان العالم المختلفة باستخدام البيانات التي نشرها البنك الدولي للانشاء والتعمير في أطلس سنة ١٩٧٣. فقامت الكاتبة بقياس درجة التفاوت في توزيع الدخل بين دول العالم التي يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة عن طريق حساب معامل التركيز ورسم منحنى لورنز. كما قامت بدراسة نمط توزيع الدخل بين الدول داخل كل قارة من القارات المختلفة وبين هذه القارات وبعضها البعض محاولة تحديد خصائص هذا التوزيع وخاصة درجة تشتته والتوائه، وحسبت أيضا معامل التركيز ومنحنى لورنز بالنسبة للدول في كل قارة وبالنسبة للقارات وبعضها. ثم انتقلت الى دراسة نمط توزيع الدخل بين دول العالم مقسمة الى ثلاث مجموعات: الدول ذات اقتصاديات السوق المتقدمة والدول التي تتبع التخطيط المركزي والدول المتخلفة. وأخيرا حاولت تحديد المعالم المستقبلة لاتجاهات النمو في هذه المجموعات الثلاثة.

وتتلخص النتائج التطبيقية التي توصلت اليها الكاتبة في أن التفاوت في توزيع الدخل بين الدول داخل كل قارة من القارات أقل مما هو بين القارات المختلفة وأن التفاوت في توزيع الدخل بين دول العالم في مجموعها أكبر مما هو بين القارات المختلفة، مما يشير الى أن الفقر يتجه الى التركيز جغرافيا في بعض القارات وخاصة في افريقيا وآسيا وأوسيانيا (التي تشمل على اندونيسيا في هذه الدراسة) حيث يقل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي عن ٤٠٠ دولار سنويا وذلك في سنة ١٩٧١.

وقد أوضحت الدراسة أنه وفقا للنمط السائد لتوزيع الدخل داخل كل دولة والذي غالبا ما يكون أقل عدالة في الدول الفقيرة عنه في الدول الغنية أن التفاوت في توزيع الدخل بين دول القارات المختلفة كبيرا في القارات التي ينخفض فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي. فعامل التركيز في كل من افريقيا وآسيا

وأوسيانيا (متضمنة اندونيسيا) أكبر مما هو في القارات الأخرى التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل عن نظيره في القارات الثلاثة المذكورة .

وبمقارنة انماط توزيع الدخل بين الدول ذات اقتصاديات السوق المتقدمة والدول المخططة تخطيطا مركزيا والدول المتخلفة اقتصاديا اتضح أن التفاوت في توزيع الدخل بين دول المجموعتين الأخريتين أكبر من التفاوت بين دول المجموعة الأولى ، بالاضافة الى ذلك اتضح أن الفجوة بين مستويات المعيشة في الدول المتخلفة وبين نظيرتها في دول مجموعتي الاقتصاديات الحرة المتقدمة والاقتصاديات المخططة مركزيا سوف تستمر في الاتساع اذا استمرت معدلات نمو السكان والناتج القومي الاجمالي على ما كانت عليه في الفترتين ١٩٧١/٦٠ ، ١٩٧١/٦٥ مما يشير الى ضرورة العمل على اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يستند الى فلسفة الرغبة في الحد من أسباب المعاناة البشرية الممثلة في الجوع والمرض والبطالة والفقر والأمية . . . بدلا من محاولة زيادة الرفاهية الاقتصادية أو أي مؤشر من مؤشراتها التقليدية (نصيب الفرد من الناتج القومي ، نصيب الفرد من الاستهلاك . . .) حيث أن مجموعة الدول المتخلفة اقتصاديا سوف تصاب باليأس اذا ما حاولت ملاحقة النمو السريع والمتزايد المتحقق في المجموعتين الأخيرتين من الدول .

اتجاهات التحضر في البلاد العربية

دكتور اسحق يعقوب القطب

يهدف هذا البحث مناقشة أبرز خصائص واتجاهات التحضر كعملية اجتماعية – ديمغرافية – اقتصادية ، والعوامل التي تؤثر هذه الاتجاهات في البلاد العربية . وقد عالَجَ البحث في الجزء الأول الأسس والمفاهيم لثلاث مجموعات من النظريات التي تناولت تفسير التحضر وتطبيقها على اتجاهات التحضر في البلاد العربية .

وقد عني البحث بمقارنة خصائص التحضر عالميا وعربيا واتضح أن ٤٢٪ من السكان في البلاد العربية (من مجموع حوالي ١٣٨ مليون نسمة عام ١٩٧٣) يقطنون المدن التي تضم ٢٠٫٠٠٠ نسمة فأكثر . وتبلغ نسبة الزيادة السنوية في السكان حوالي ٢٫٨٪ أما نسبة التحضر ونمو المدن فتصل الى ٥٫٦٪ سنويا . وتتفاوت معدلات النمو الحضري بين الدول العربية مثلا الدول النفطية في الخليج فان نمو المدن يرجع أساساً الى وجود البترول وفرص العمل الذي عمل على جذب السكان من القرى والبادية الى المدن ومن الدول المجاورة كذلك .

وتقدم الدراسة مقاييس لمستويات التحضر في البلاد العربية وأمد الحياة ثم بميوجية تقسيم البلاد الى مجموعات تندرج تحت هذه المستويات .

وتتناول هذه الدراسة أيضا العوامل التي تؤدي الى التحضر وأهمها : ١) نتيجة للزيادة الطبيعية للسكان ، و ٢) نتيجة للتصنيع و ٣) نتيجة للهجرة الريفية – البدوية ، ونورد الأمثلة في كل حالة .

وفي الختام يناقش البحث النظرة المستقبلية للتحضر ويؤكد ضرورة التوصل الى سياسة سكانية تتمشى مع خطط واتجاهات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المدى البعيد وفي ضوء احتياجات مشكلات التغير السريع في المرحلة الراهنة ، كما يتضمن البحث مقترحات لمجالات البحث في المستقبل لمشكلات التحضر .

طريقة كمية لقياس عنصر الخطورة في الأسهم

د . أحمد عيسى

تهدف هذه الدراسة الى تقديم طريقة لقياس « عنصر الخطورة » (Risk Factor) في الأسهم . ففي الأسواق المالية ، لا سيما المتطور منها ، يواجه المستثمر مجموعة كبيرة من الأسهم المتداولة والصادرة عن شركات تختلف في طبيعة صناعتها ، وفي قوتها الايرادية ، وفي خطورتها . ولذا ، على المستثمر اختيار عينة محدودة (١٥–٢٠ شركة مثلا) من مجموعة الأسهم المتداولة والتي قد يصل تعدادها الى الألوف أو حتى عشرات الألوف كما هو الحال في الولايات المتحدة . ولاختيار
الألوف أو حتى عشرات الألوف كما هو الحال في الولايات المتحدة . ولاختيار
عينته الصغيرة ، على المستثمر أن يحصل على تقديرين أساسيين لكل سهم يرشحه لمحفظة أسهمه Stock Portfolio :

١ – تقدير لمعدل العائد على السهم .

٢ – تقدير لمستوى الخطورة التي يتعرض لها السهم .

اذن الجهد في هذه الدراسة يستهدف تزويد القارئ بطريقة كمية لقياس (أ) الخطورة الكلية (Total Risk) (ب) الخطورة السوقية (Market Risk) للسهم . وتقاس « الخطورة الكلية » عن طريق قياس الانحراف الكلي للعائد على السهم بينما نستخدم ما نطلق عليه « بيتا » (Beta) ، كمؤشر لقياس « الخطورة السوقية » . ولقياس « بيتا » (B) سهم معين نقارن تقلبات العائد (Variability in Returuns) من هذا السهم بتقلبات العائد من الأسهم المتداولة بوجه عام . فالخطورة السوقية هي أهم عناصر الخطورة ، ان لم تكن العنصر الوحيد الذي ينبغي على مدير المحفظة (Portfolio Manager) التصدي لها لأن عناصر الخطورة الأخرى ولا سيما عنصر « الخطورة المالية تميل الى الغاء بعضها بعضا اذا كانت المحفظة تتصف بالتنويع الجيد .

وبالاضافة الى قياس الخطورة السوقية ، يتعرض البحث الى العوامل المختلفة التي يمكن أن تؤثر على دقة تقديرنا « لبيتا » ومن ثم لمسألة ثبات « بيتا » ، فقد وجد الباحثون أن « بيتا » لا تتصف بدرجة عالية من الثبات . غير أن هذا الأخير لا يقل من أهمية « بيتا » ، لأن المستثمرين يملكون عادة محافظ مكونة من عدة أسهم لا سهما واحدا . ولقد وجدنا أن « بيتا » المحفظة ذات التنويع الجيد أكثر ثباتا من « بيتا » الأسهم الفردية .

ولبساطة فكرة « بيتا » (B) ، وسهولة حسابها ، عمد عدد من دور الاستثمار في الولايات المتحدة الى انتاج وتسويق « بيتا » وتعليم المستثمرين على كيفية استخدامها كمتغير من المتغيرات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحليل الأسهم .

قواعد وأسس النشر في
مجلة العلوم الاجتماعية

تطمح « مجلة العلوم الاجتماعية » الصادرة عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت ، لأن تكون منبرا بارزا من منابر الأكاديميين العرب ، وترغب في أن تتخصص في الأبحاث (باللغتين العربية والانجليزية) المهتمة بالصروح النظرية في كافة حقول العلوم الاجتماعية (ابتكارا وعرضا ونقدا) . وهي مهتمة ، في الوقت ذاته ، في مقالات النظرية متوسطة المدى – التي تبحث شؤون المناطق الاقليمية – على أساس معاملة المناطق هذه –كوحدات مستقلة وبخاصة في الدول النامية في آسيا ، وافريقيا ، وأميركا اللاتينية. وأخيرا ، فان المجلة مستعدة النشر الدراسات الخاصة ببلد معين طالما أن هذه الدراسات تتحرك ضمن اطار الانسجام أو النقد أو التعديل لواحدة ، أو أكثر ، من النظريات الفاعلة في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية.

١ – الأبحاث والدراسات :

ترحب المجلة بنشر الأبحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة بأي من حقول العلوم الاجتماعية التي تهدف الى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة .

وتقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادي أو (٤٠٠٠) كلمة ، وذلك عدا الحواش اللازمة . أما الأبحاث التي تعد لالقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة ، داخل الكويت أو خارجها ، فيجب ألا ترسل للنشر الا بعد أن تتم مناقشتها ، وبالتالي بعد أن تعاد عملية كتابتها لتتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العلمية التي تقوم المجلة بنشرها .

أ – ملاحظات وقواعد محددة :

وكي يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر ، يؤمل أن يراعي واضع البحث الملاحظات التالية : – (١) اعتماد الأصول العلمية في اعداد وكتابة البحث . (٢) ألا يكون قد سبق نشره . (٣) أن تزود المجلة بثلاث نسخ من الدراسة المراد نشرها . (٤) تضمين غطاء عنوان البحث بأقل عدد ممكن من الكلمات اضافة الى اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي اليه . ويرجى أن يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف ، خاصة درجة تحصيله العلمي وتخصصه الدقيق ، وانتاجه المنشور ، وعنوانه الكامل. (٥) ترسل الأبحاث معنونة الى سكرتير التحرير ، مجلة العلوم الاجتماعية ، كلية التجارة ، جامعة الكويت ، الكويت ، ص.ب : ٥٤٨٦ .

وبعد أن تصل الأبحاث الى سكرتارية التحرير يتم عرضها ، في العادة ، على واحد أو أكثر من المختصين الذين ترى هيئة التحرير أن بامكانهم اعطاء رأي محدد في صلاحيتها للنشر في المجلة . وفي خطوة لاحقة ، تقوم سكرتارية التحرير بتبليغ أصحاب الأبحاث المقدمة بالرأي النهائي لهيئة التحرير بخصوص تلك الدراسات ، وذلك ضمن الترتيبات التالية : (أ) يبلغ أصحاب الأبحاث التي تقبل عن موعد النشر ، كما ترسل اليهم نسخة من العدد الذي يحوي أبحاثهم مجانا . (ب) أما الأبحاث التي ترى هيئة التحرير أو مستشار التحرير وجوب اجراء بعض التعديلات أو الاضافات اليها قبل نشرها ، فستعاد الى أصحابها مع ملاحظات هيئة التحرير كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر . (جـ) وفي حالة استحالة نشر بعض الأبحاث في المجلة

بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة ، أو بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية ، أو غير ذلك من الأسباب ، فان سكرتارية المجلة ستقوم بتبليغ أصحابها بذلك .

ب – ملاحظات وقواعد عامة :

(١) الأبحاث التي تصل الى المجلة لا ترد الى أصحابها . (٢) تبلغ سكرتارية التحرير مقدمي الأبحاث عن استلامها لأبحاثهم خلال أسبوع من تاريخ الاستلام ، وتبلغهم عن قرارها فيما يختص بامكانية النشر خلال مدة لا تتجاوز الثمانية أسابيع . (٣) يتوجب على صاحب البحث ، في حالة قيامه بعرض دراسته المعينة على مجلات علمية أخرى للنشر ، أن يقوم بتبليغ سكرتارية تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة أخرى على حق النشر ، دون علم « مجلة العلوم الاجتماعية » ، فان المجلة سوف تعتذر عن قبول أية أبحاث أخرى في المستقبل من صاحب البحث . (٤) تزول كافة الحقوق المترتبة على النشر الى ملكية المجلة . (٥) تدفع المجلة لأصحاب الأبحاث التي تقبل للنشر مكافأة مالية مقدارها (٦٠) ستين دينارا كويتيا . علاوة على هدية مجانية تتكون من (١٠) مستخرجات عن المقالة ونسخة مجانية من العدد ذاته .

٢ – مراجعات الكتب :

وبالاضافة الى نشر الأبحاث العلمية المختلفة ، تقوم « مجلة العلوم الاجتماعية » بنشر مراجعات ونقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى في هذا المجال الالتزام بالقواعد التالية : (١) أن تكون الكتب المنوي مراجعتها حديثة النشر . (٢) أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى . (٣) أن يكون حجم النقد والمراجعة بحدود ٤ صفحات من الحجم العادي والا يتجاوز (١٠٠٠) كلمة وفي هذا المجال ، يفضل تقسيم العرض والنقد ، بشكل مباشر أو ضمني ، الى ثلاثة أقسام تشتمل على مقدمة ومتن واستنتاج . (٤) أن يرسل منها ثلاث نسخ . (٥) أن تحوي الصفحة الأولى عنوان الكتاب الدقيق واسم المؤلف ودار النشر وتاريخه مع ذكر عدد صفحات الكتاب وثمنه ان أمكن . وفي حال نشر الكتب في الأصل بلغة غير العربية ، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الأصلية ذاتها . (٦) ولما كانت سياسة المجلة تقضي بأن تراجع الكتب التي تقرها هيئة التحرير ، فلن تقبل المراجعات التي لا يحصل أصحابها على موافقة مسبقة حولها من هيئة التحرير . وعلى أية حال ، ستقوم سكرتارية المجلة باقتراح قائمة كتب ودراسات ترغب في عرضها ونقدها . (٧) تدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » لكل باحث يقوم بعرض ونقد أحد الكتب التي تقرها المجلة مكافأة مالية مقدارها (٢٠) دينارا كويتيا ، علاوة على نسختين مجانيتين عن العدد الذي نشرت فيه المراجعة .

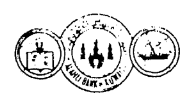
٣ – الندوات العلمية :

وايمانا من هيئة تحرير المجلة بأن ثمة مواضيع ، هي في صلب العلوم الاجتماعية ، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحاور وتعارض الآراء والاجتهادات ، ودراكا منها لضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الأكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة ، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضر حوار ندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ أشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية ، على أن تكون هذه الندوات معقودة بناء على تنظيم ودعوة سكرتارية التحرير . وفي هذا المجال ، ترحب هيئة التحرير بأية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . ومما يجدر ذكره أن المجلة ستدفع مكافأة تشجيعية لكل مساهم في الندوة قدرها (٣٠) دينارا كويتيا ، عدا مصاريف السفر والاقامة اذا ما استضافت

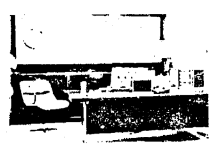
أحدا ، أو دعتها احدى المؤسسات .

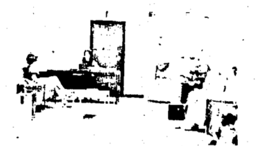
٤ - تقارير خاصة :

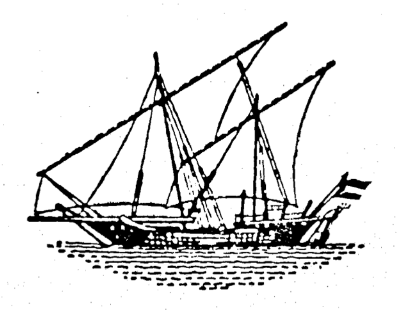
ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه ، تقدم المجلة مكافأة مالية قدرها (٢٠) دينـارا كويتيـا لكل تقرير علمي خاص يغطى بشكل شامل ومنظم أخبار وتنظيم وأبحـاث واستخلاصات المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الأكاديمية دون أن يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة . وأخيرا ، تقوم المجلة بنشر ما يرد اليها من أخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به ذلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفـة . .











بنك الخليج
ش.م.ك
THE GULF BANK k.s.c.

name of the university or institute with which the reviewer is currently associated.

4– The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.

5– The renumeration for a book review is 20 KD. ($ 60 U.S.)

III. SPECIAL REPORTS:

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in or out of Kuwait Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to:
Managing Editor
Journal of the Social Sciences
P.O.Box 5486,
Kuwait University
Kuwait.

KUWAIT UNIVERSITY

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES:

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication:

1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.
2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information: exact title of the article, full name of the author, and name of the university or institute with which the author is associated
3) A separate sheet should be attached listing the following information: academic achievements, previous publications, exact current address.
4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.
5) Publication procedures are as follows:
   - a– An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks. (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).
   - b– If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.
   - c– Renumeration for an article accepted for publication will be 60 K.D. (approx. 180$ US). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.
   - d– Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal,

II. REVIEWS:

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance The following should be of assistance:

1– The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970)
2– The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).
3– Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name

FOOTENOTES

(1) J.E. Meade, **Trade and Welfare,** Oxford, Fair Lawn, N.Y. 1955, Ch. VI.

(2) A.C. Pigou, **The Economics of Welfare,** London, MacMillan & Co. Ltd. 4th ed., 1962 reprint, Ch.1.

(3) C.P. Kindlberger, **Economic Development,** McGraw Hill Book Co., Inc., 2nd ed., 1965, Ch.1.

(4) Gilbert and Kravis: **An International Comparison of National Products and the Purchasing Power of Currencies,** OEEC, Paris, 1954; also, Gilbert and Associates: **Comparative National Products and Price Levels: A Study of Western Europe and the U.S.,** OEEC, Paris, 1958.

(5) GNP is expressed at market prices and is thus more closely related to the value of goods and services exchanged in the market. As pointed out in the World Bank Atlas, GNP at market price is consistently about 11% higher than GNP at factor cost in groups of countries with different income levels although there are deviations around this average relationship.

(6) The formula used to calculate this coefficient is:

$$G = 10^{4} \quad {}^{10}_{t=2} (P_{t-1} Y_t - P_t Y_{t-1})$$

Where G refers to the coefficient to be estimated, P_t is the cumulative frequency of population, Y_t is the cumulative frequency ofGNP, t refers to the percentile. See Ynetema, Dwight B., "Measures of Inequality in the Personal Distribution of Wealth and Income", **Journal of the American Statistical Association,** Vol.28 (December 1933) pp.423-433.

(7) These computations include countries with a population of less than one million as well.

(8) Pearson's measure of skewness= $\frac{\text{mean} - \text{mode}}{\text{standard deviation}}$. This measure **usually** falls with the range −1, it is positive for the distributions.skewed to the right and negative for distributions skewed rrto the left. See, e.g., Croxton and Cowden **Practical Business Statistics,** Prentice Hall, Englewood Cliffs, 3rd ed, 1960.

(9) The figures appearing in this row of the table have been calculated using mean p.c. GNP for each continent, if the weighted average p.c. GNP had been used the resultd would have been; range = S4840, median = S584, mode = S475, standard deviation = 1621.9, Pearson's measure of skewness = 0.269.

(10) Appendix 2 gives the list of countries entering each one of these groups.

(11) The countries considered here are the countries with population of 1 million or more.

(12) Gunnar Adler-Karlsson. "Utilitarisme Inversé ou un Nouveau Mode de vie dans les Pays Développés", Document prepared for the **Symposium on the New International Economic Order** organised by the Deutsch Minister for the Cooperation to Development, M.J. Pronk, at the Congresgebouw, the Hague, and held on May 23 and 24, 1975.

Table A-11
Per capita GNP in countr es with Developed Market Economies

Per capita GNP (in US$)	Number of Countries
1–1000	3
1001–2000	4
2001–3000	8
3001–4000	5
4001–5000	2
5001–6000	1
Total	23

Table A-12
Per capita GNP in countries with Centrally Planned Economies

Per capita GNP (in US$)	Number of Countries
1– 300	2
301– 600	4
601– 900	3
901–1200	1
1201–1500	2
1501–1800	0
1801–2100	0
2101–2400	2
Total	14

Table A-13
Per capita GNP in countries with Developing Economies

Per capita GNP (in US$)	Number of Countries
1– 50	0
51– 100	19
101– 150	13
151– 200	4
201– 250	8
251– 300	8
301– 350	6
351– 400	7
401– 450	4
451– 500	2
501– 550	1
551– 600	1
601– 650	0
651– 700	2
701– 750	1
751– 800	1
801– 850	1
851– 900	1
901– 950	1
1051–1850	5
2151–2200	1
Total	87

No	Country	GNP Per Capita (in US$)	GNP (in US$ million)	Population (000)	Growth Rates % GNP per capita 1960 71	1965 71	Population 1960 71	1965 71
47.	Congo, Peoples Rep. of	270	300	1,123	0.9	1.4	2.1	2.1
48.	Paraguay	280	680	2,458	1.2	1.3	3.1	3.2
49.	Mozambigue	280	2,200	7,830	4.0	5.6	1.9	2.1
50.	Korea, Rep. of	290	9,140	31,849	7.4	10.0	2.4	1.9
51.	Syrian Arab Rep.	290	1,900	6,509	3.1	3.1	3.3	3.3
52.	Honduras	300	780	2,610	1.7	1.4	3.2	3.0
53.	Equador	310	1,960	6,300	1.7	2.6	3.4	3.4
54.	Rhodesia	320	1,730	5,500	1.1	2.6	3.3	3.5
55.	Tunisia	320	1,670	5,245	2.8	3.6	2.1	2.1
56.	Papua New Guinea	320	810	2,520	4.7	5.7	2.5	2.8
57.	El Salvador	320	1,190	3,679	1.6	0.5	3.7	3.9
58.	Ivory Coast	330	1,730	5,227	4.6	4.4	3.1	3.3
59.	Algeria	360	5,260	14,438	3.5	4.8	3.2	3.2
60.	Iraq	370	3,560	9,750	2.4	1.4	3.2	3.2
61.	Columbia	370	8,180	22,324	1.7	2.3	3.2	3.2
62.	Angola	370	2,040	5,572	3.9	5.4	1.3	1.3
63.	Zambia	380	1,620	4,250	3.2	1.0	2.5	2.5
64.	Guatemala	390	2,120	5,438	1.7	2.1	3.3	3.4
65.	Malaysia	400	4,500	11,160	3.1	3.3	3.0	2.8
66.	Dominican Rep.	430	1,750	4,119	2.1	4.7	2.8	2.7
67.	China, Rep. of	430	6,440	14,880	7.1	7.3	2.6	2.3
68.	Iran	450	13,420	29,780	6.5	7.7	3.0	3.0
69.	Nicaragua	450	950	2,085	3.5	1.3	3.0	3.0
70.	Brazil	460	44,260	95,435	2.7	5.1	2.9	2.9
71.	Peru	480	6,650	14,010	2.0	0.5	3.1	3.1
72.	Saudi Arabia	540	4,010	7,487	8.1	7.4	1.7	1.7
73.	Costa Rica	590	1,040	1,775	3.1	4.5	3.2	2.9
74.	Lebanon	660	1,840	2,804	0.7	0.8	2.6	2.6
75.	Mexico	700	36,740	52,422	3.5	2.9	3.5	3.5
76.	Jamaica	720	1,370	1,901	3.3	3.5	1.5	1.3
77.	Uruguay	750	2,200	2,924	-0.2	0.7	1.3	1.2
78.	Chile	760	7,550	9,995	2.4	2.4	2.4	2.3
79.	Panama	820	1,210	1,478	4.4	4.5	3.1	3.1
80.	Hong Kong	900	3,650	4,045	5.8	5.6	2.4	2.0
81.	Trinidad & Tobago	940	970	1,030	2.1	2.5	1.9	0.9
82.	Venezuela	1,060	11,300	10,617	2.3	1.4	3.4	3.4
83.	Singapore	1,200	2,530	2,110	6.8	10.6	2.3	1.8
84.	Argentina	1,230	28,920	23,569	2.6	2.6	1.5	1.6
85.	Libya	1,450	2,930	2,010	17.6	8.1	3.7	3.7
86.	Puerto Rico	1,830	5,050	2,760	6.0	5.9	1.5	1.2
87.	Israel	2,190	6,600	3,010	4.7	5.2	3.2	2.7
	Total		399,560	1718,472				

Table A-10

Per capita GNP, Gross National Product, Population and Average Annual Growth rates in Developing Economies with a population of 1 million or more.

No.	Country	GNP Per Capita (in US$)	GNP (in US$ million)	Population (000)	Growth Rates %			
					GNP per capita		Population	
					1960-71	1965-71	1960-71	1965-71
1	Rwanda	60	230	3.786	-0.8	2.2	3.5	3.3
2	Burundi	60	220	3,615	1.1	0.5	2.0	2.0
3	Mali	70	370	5,123	1.4	1.0	2.1	2.1
4	Upper Volta	70	390	5,497	−0.9	1.7	2.1	2.1
5	Bangladesh	70	5.130	72,400	0.7	−0.1	2.7	2.6
6.	Somalia	70	210	2,895	0.9	0.8	2.4	2.4
7.	Afghanistan	80	−1.140	14.586	0.6	1.6	2.0	2.0
8	Ethiopia	80	1.990	25.250	2.7	1.2	2.1	2.4
9	Indonesia	80	9.460	119,182	1.3	3.4	2.0	2.0
10	Burma	80	2,430	29,578	0.3	0.1	2.6	2.8
11	Chad	80	310	3,716	0.6	2.2	1.8	1.8
12	Yemen. Arab Rep. of	90	480	5,900	2.0	2.4	2.2	2.2
13	Nepal	90	990	11,280	0.3	0.6	1.8	1.8
14	Malawi	90	410	4,550	2.5	2.3	2.6	2.5
15	Zaire	90	1,750	19,326	2.9	3.6	2.8	2.8
16	Guinea	90	380	4,080	0.1	0.3	2.6	2.5
17	Niger	100	400	4,132	−2.5	−4.4	2.9	2.7
18	Sri Lanka	100	1,260	12,849	1.8	1.8	2.4	2.3
19	Dahomey	100	280	2,783	0.8	1.8	2.8	2.8
20	Tanzania	110	1,470	13,249	3.1	3.3	3.0	2.8
21	India	110	62,720	551,123	1.3	2.4	2.3	2.2
22	Haiti	120	500	4,315	−0.8	−0.8	1.6	1.6
23	Sudan	120	1,900	16,135	Unavailable	−0.9	2.8	2.8
24.	Yemen, Peoples Dem. Rep.	120	170	1,470	−4.5	−7.2	3.2	2.9
25.	Laos	120	370	3,030	2.0	3.5	2.4	2.4
26.	Khmer Rep.	130	990	7,692	−0.6	−2.2	3.1	2.8
27.	Uganda	130	1,340	10,14[illegible]	2.1	1.6	2.7	2.9
28.	Pakistan	130	8,290	62,700	3.7	3.0	2.9	2.9
29.	Nigeria	140	7,840	56,510	2.1	2.7	2.5	2.5
30.	Malagasy, Rep.	140	1,020	7,220	0.6	2.5	2.5	2.5
31.	Togo	150	300	2.009	4.6	2.5	3.0	[illegible]
32.	Central African Rep.	150	240	1,586	0.4	1.6	2.5	2.3
33.	Kenya	160	1,850	11,670	3.5	4.3	3.1	3.3
34.	Mauritania	170	200	1,190	5.7	2.1	1.9	2.1
35.	Bolivia	190	950	5,063	2.5	2.2	2.6	2.2
36.	Cameroun	200	1,160	5,786	4.0	3.7	2.1	2.1
37.	Liberia	210	330	1,570	2.5	3.8	3.1	3.1
38.	Sierra Leone	210	540	2,668	3.9	4.7	2.2	2.2
39.	Thailand	210	7,820	37,340	4.8	4.7	3.1	3.1
40.	Egypt. Arab Rep. of	220	7,540	34,080	1.6	0.2	2.5	2.5
41.	Viet-Nam, Rep. of	230	4,350	18,809	−1.0	0.7	2.6	2.6
42.	Philippines	240	9,160	37,919	2.5	2.7	3.0	3.1
43.	Senegal	250	1,020	4,019	−0.4	−1.2	2.4	2.4
44.	Ghana	250	2,250	8,856	0.0	−2.1	2.6	2.6
45.	Jordan	260	620	2,380	2.0	−3.5	3.3	3.4
46.	Morocco	270	4,040	15,379	1.1	2.5	2.7	2.7

Table A-9

Per capita GNP, Gross National Product, Population and average growth rates in Centrally Planned Economies with population of 1 million or more.

No.	Country	GNP per Capita (in US$)	GNP (in US$ million)	Population (000)	Growth Rates %			
					GNP per capita		Population	
					1960-71	1965-71	1960-71	1965-71
1.	Vietnam, Dem, Rep. of	100	2,600	21,600	3.0	2.7	2.7	2.1
2.	China, Peoples Rep. of	160	128,900	787,180	2.6	2.6	1.8	1.8
3.	Korea, Dem. Rep. of	320	4,500	14,280	5.1	4.5	2.7	2.8
4.	Mongolia	380	480	1,280	–0.8	1.4	3.0	2.9
5.	Albania	480	1,070	2,230	5.8	4.8	2.9	3.1
5.	Cuba	510	4,390	8,575	–1.2	–1.6	2.1	1.9
7.	Yugoslavia	730	15,180	20,721	4.5	5.0	1.1	1.0
8.	Romania	740	15,220	20,470	7.5	6.0	1.0	1.4
9.	Bulgaria	820	7,020	8,540	7.4	7.5	0.7	0.7
10.	Hungary	1,200	12,360	10,350	5.1	5.9	0.3	0.3
11.	Poland	1,350	44,220	32,750	5.2	5.3	1.0	0.8
12.	U.S.S.R.	1,400	343,420	245,090	5.9	6.2	1.2	1.0
13.	Czekoslovakia	2,120	30,790	14,500	3.8	6.1	0.6	0.4
14.	German Dem. Rep.	2,190	34,890	17,050	4.6	5.2	0.0	0.0
	Total		644,600	1204,616				

Appendix 2

Gross National Product and Population in 1971, average annual growth rates of per capita GNP and Population (1960-71 and 1965-71) in Developed Market Economies, Centrally Planned Economies and Developing Economies.

Table A-8

Per capita GNP, Gross National Product, Population and average annual growth rates in Developed Market Economies with a population of 1 million or more.

No.	Country	GNP Per Capita (in US$)	GNP (in US$ million)	Population (000)	Growth Rates % GNP per capita 1960-71	Growth Rates % GNP per capita 1965-71	Growth Rates % Population 1960-71	Growth Rates % Population 1965-71
1.	Turkey	340	12,160	36,160	3.7	4.0	2.5	2.5
2.	Portugal	730	7,050	9,716	5.3	5.3	0.9	0.9
3.	South Africa	810	18,360	22,740	2.8	2.2	3.0	3.1
4.	Spain	1,100	37,430	34,003	5.6	4.9	1.1	1.1
5.	Greece	1,250	11,230	8,975	6.7	6.4	0.7	0.8
6.	Ireland	1,510	4,490	2,970	3.6	4.1	0.5	0 6
7.	Italy	1,860	100,440	54,078	4.4	4.6	0.8	0.8
8.	Japan	2,130	222,520	104,660	9.6	10.4	1.1	1.1
9.	Austria	2,200	16,390	7,460	4.1	4.7	0.5	0.4
10.	U.K.	2,430	135,940	55,910	2.2	1.8	0.6	0.5
11.	New Zealand	2,470	7,050	2,850	2.1	1.6	1.7	1.3
12.	Finland	2,550	11,920	4,680	4.0	4.6	0.6	0.3
13.	Netherlands	2,620	34,600	13,190	3.9	4.2	1.3	1.2
14.	Australia	2,870	36,540	12,730	3.2	3.3	1.9	1.9
15.	Belgium	2,960	28,710	9,710	4.2	4.5	0.6	0.4
16.	Norway	3,130	12,220	3,900	4.1	3.7	0.8	0.8
17.	Fed. Rep. of Germany	3,210	196,980	61,290	3.7	4.2	0.9	0.7
18.	France	3,360	172,370	51,250	4.6	4.9	1.0	0.8
19.	Denmark	3,430	17,020	4,960	3.9	3.9	0.7	0.7
20.	Switzerland	3,640	22,990	6,320	2.7	2.8	1.4	1.1
21.	Canada	4,140	89,320	21,600	3.8	3.4	1.8	1.6
22.	Sweden	4,240	34,380	8,110	3.6	3.0	0.8	0.8
23.	U.S.A.	5,160	1068,380	207,050	3.0	1.9	1.2	1.1
	Total		2,298,390	744,312				

Table A-7

Per capita GNP in all countries of the world

Per capita GNP (in US$)	Number of Countries
1– 100	25
101– 200	27
201– 300	20
301– 400	24
401– 500	13
501– 600	3
601– 700	7
701– 800	7
801– 900	7
901–1000	3
1001–1100	4
1101–1200	3
1201–1300	2
1301–1400	3
1401–1500	3
1501–1600	1
1801–1900	3
2001–2100	1
2101–2200	6
2201–2300	1
2301–2400	2
2401–2500	3
2501–2600	1
2601–2700	2
2701–2800	1
2801–2900	1
2901–3000	1
3001–3100	1
3101–3200	3
3201–3300	1
3301–3400	2
3401–3500	1
3601–3700	1
3701–3800	1
3801–3900	1
4101–4200	1
4201–4300	1
5101–5200	1
Total	188

Table A-5

Per capita GNP in South American Countries

Per capita GNP (in US$)	Number of Countries
1– 300	2
301– 600	5
601– 900	3
901–1200	2
1201–1500	1
Total	13

Table A-6

Per capita GNP in countries in Oceania and Indonesia

Per capita GNP (in US$)	Number of Countries
1– 100	1
101– 200	3
201– 300	1
301– 400	2
401– 500	3
801– 900	1
2001–2100	1
2401–2500	1
2601–2700	1
2801–2900	1
3001–3100	1
Total	16

Table A-2
Per capita GNP in Asian Countries

Per capita GNP (in US$)	Number of countries
1– 50	0
51– 100	10
101– 150	6
151– 200	1
201– 250	3
251– 300	3
301– 350	1
351– 400	3
401– 450	3
451– 500	0
501 - 550	1
551– 600	0
601– 650	1
651– 700	1
851– 900	1
1151–1200	1
1351–1400	1
2101–2150	1
2151–2200	1
2351–2400	1
3101–3150	1
3851–3900	1
Total	41

Table A-3
Per capita GNP in European Countries

Per capita GNP (in US$)	Number of Countries
1–500	2.
501–1000	5
1001–1500	8
1501–2000	3
2001–2500	7
2501–3000	3
3001–3500	5
3501–4000	1
4001–4500	1
Total	35

Table A-4
Per capita GNP in
Per capita GNP in Central American Countries

Per capita GNP (in US$)	Number of Countries
1– 300	3
301– 600	11
601– 900	6
901–1200	2
1201–1500	1
1501–1800	0
1801–2100	1
2101–2400	1
2401–2700	0
2701–3000	1
Over 3000	2
Total	28

namely:

1- Abolishing absolute poverty by determining a minimal income for all people in the world.

2- Establishing an upper bound to income for the richest people in the world so that they will not be allowed to increase their wealth as long as everybody does not get the essentials of life.

3- Finding appropriate channels to transform savings of the richer nations into income for the poorer. Two methods are being applied now: (a) Regulation of the world market and increasing the relative prices of goods and services exported by the poor countries. The most successful example of such regulation is the policy followed by the OPEC during the past few years which led to huge capital transfers from rich to poor countries reaching at least double the modest and yet unachieved goal suggested by the U.N. of allocating 1% of the national income of advanced countries to economic aid. (b) Free transfer of purchasing power or of goods through more economic aid.

Such action will benefit both "have" and "have not" nations, as it is in the interest of richer nations to avoid unrest and instability in the world due to maldistribution of income.

Appendix 1

Frequency Distributions of Countries Classified by GNP Per Capita within each Continent and for the World as whole

Table A-1

Per capita GNP in African Countries

Per capita GNP (in US$)	Number of countries
1– 100	14
101– 200	16
201– 300	10
301– 400	7
401– 500	1
501–600	0
601– 700	2
701– 800	0
801– 900	1
901–1000	1
1001–1100	0
1101–1200	0
1201–1300	0
1301–1400	0
1401–1500	1
Total	53

Comparing the patterns of income distribution between developed market economies and between countries with centrally planned and developing economies, it was found that this pattern is less equitable for countries falling within the latter two groups than it is for countries within the former group. It appeared that the gap between standards of living in developing countries and in both centrally planned and developed countries is likely to increase if the growth rates prevailing over the periods 1960-71 and 1965-71 were to continue.

Even if we assume that the growth of per capita GNP were to stop in countries with centrally planned and developed market economies, it will take the developing economies around one-hundred and three years of growth at the present average rate to achieve the average 1971 standard of living in the developed market economies and around thirty-three years to reach the average standard of living in the centrally planned economies. We may also say that per capita GNP in developing countries will have to grow at an average annual rate of 8.9% and 2.9% in order to reach the average standard of living achieved in 1971 in developed market economies and in centrally planned economies, respectively, by the year 2000.

It is too optimistic and even unrealistic to think that if economic growth is accelerated in some parts of the world, economic well-being will sooner or later be spread around to all nations. On the contrary, one would expect income distribution between nations to become more uneven and unequitable. Instead of trying to increase economic welfare or any of its modern indicators in developing countries, we may approach the problem differently by trying to decrease, as much as possible, human hardships; the reason being that while it is difficult to define welfare, the causes for human suffering are very concrete and might be ascribed to hunger, disease, unemployment, poverty, illiteracy,...

It has been suggested[12] that this way of looking at the problem of decreasing the disparities between the standard of living in rich and poor nations may be the basis for setting up a new international economic order aimed at decreasing to the minimum human sufferings and guiding rich nations towards a new way of life. It has also been suggested that this philosophy may lead to some fundamental economic principles of practical interest,

developed and centrally planned economies were not statistically significant at the 99% level of confidence, but that these rates were significantly higher than annual growth rates of per capita GNP in developing countries for both periods considered. Applying the analysis of variance to the population growth rates in countries within and between the three groups, it was found that the observed differences in population growth rates of countries with developed market economies and centrally planned economies were not statistically significant at the 99% level of confidence, but that these growth rates were significantly lower than population growth rates in developing countries over the two periods, 1960-71 and 1965-71.

These findings confirm the common belief that, ceteris paribus the gap between material well-being in developed and centrally planned economies on the one hand and the developing economies on the other will continue to increase. In addition, the present rate of growth of GNP per head is more difficult for developing economies to sustain than it is for the other two groups of countries because GNP has to grow faster than it does in developed and centrally planned economies in order to counterbalance a faster population growth.

III- CONCLUDING REMARKS

Summing up our empirical results, it was found that the disparity of income distribution within each continent is generally smaller than between continents and that the disparity of income distribution between countries in the world as a whole is even larger than it is between continents. These findings point to the fact that poverty tends to be concentrated geographically; mainly in Africa, Asia, Oceania and Indonesia, where the weighted average GNP per capita was, in 1971, less than $ 400.

We also found – in conformity with the general pattern of income distribution, which is believed to be less equitable in developing countries than in developed countries, – that the maldistribution of income is greatest in continents with low per capita GNP (see Table 3 which shows that the concentration ratios in Africa, Asia and Oceania and Indonesia are higher than in the other continents where per capita GNP in higher on the average).

D- Future Growth Trends of Per Capita GNP in Developed Market Economies, Centrally Planned and Developing Economies.

Comparing per capita GNP in the three groups of economies, it appears that, in 1971, the weighted average per capita GNP in the developed market economies group was more than thirteen times larger than the weighted average per capita GNP in developing economies and this, in turn, did not reach half the average per capita GNP in centrally planned economies. In addition, the income distribution within the two latter groups is more uneven than in the former group. These results give a rough indication of the degree of poverty of the poor, especially in developing economies, as compared to the average standard of living in developed market economies, and these disparities are expected to go on growing, if we assume that the growth rates of per capita GNP prevailing in the three groups of countries, over the period 1960-71, were to continue.

Average growth rates of per capita GNP and of population in the three groups of countries for the periods 1960-71 and 1965-71, were found to be as follows:

Table 10

Average annual growth rates of GNP and Population during the periods 1960-71 and 1965-71

Group of countries	GNP per capita Rates %		Population Growth Rates %	
	1960-71	1965-71	1960-71	1965-71
Developed Market economies	4.12	4.10	1.15	1.07
Centrally Planned economies	4.18	4.40	1.51	1.44
Developing economies	2.51	2.48	2.61	2.57
All Countries	3.00	3.00	2.22	2.16

The analysis of variance, applied to the annual growth rates of GNP per capita in individual countries within these three groups and between these groups, showed that the observed differences in growth rates of per capita GNP of countries with

Table 8 also shows that the dispersion of per capita GNP of countries with advanced market economies is greater than in the other two groups of countries. Finally, Pearson's measure of skewness for the first group of countries is negative and equal to –0.37; this means that the frequency distribution of countries classified by per capita GNP within the group of developed market economies is slightly skewed to the left, i.e. per capita GNP for these countries tends to concentrate around a value higher than the mean income per head for the group by an amount equal to 3.7% of the standard deviation. In contrast, the frequency distributions of countries ranked according to GNP per head within centrally planned and developing economies are positively skewed and the most typical value of GNP per head within each of these groups (the mode) exceeds the mean income per head for the group by an amount respectively equal to 56.1% and 71.7% of the standard deviation.

The percentage of world population in each group of countries and the percentage of world GNP accruing to each group were, in 1971, as follows:

Table 9

Percentage of world population and GNP in developed, centrally planned and developing economies in 1971.

Group of countries	Percentage of population	Percentage of of GNP
Developed	20.3	76.6
Centrally Planned	32.8	21.5
Developing	46.9	1.9
Total	100.0	100.0

This table shows the extent of maldistribution of income between the three groups. While 20.3% of the world population lives in developing market economies enjoying 76.6% of the world GNP only 1.9% of this GNP went to 46.9% of world the population living in developing economies, and centrally planned economies have 32.8% of the world population and get 21.5% of the world income.

Table 8

Range, weighted average, mean, median, mode and standard deviation of per capita GNP of different countries and Pearson.s measure of skewness within each continents, between continents and for all countries (in US.$)

Group of Countries[11]	No. of obser-vations	Lowest p.c. GNP	Highest p.c. GNP	Range	Weighted Average	Mean	Median	Mode	Standard Deviation	Pearson's measure of Skewness[8]
Developed Market Economies	23	340	5160	4820	3088	2528	2550	2572	1193.2	–0.037
Centrally Planned	14	100	2190	2090	535	893	735	500	700.9	0.561
Developing Economies	87	60	2190	2130	233	363	250	88	383.4	0.717

Table 7

Concentration ratios in the three groups of countries

Groups of Countries	Concentration Ratios
Developed market economies	0.288
Centrally Planned economies	0.498
Developing economies	0.429

The values of these concentration ratios indicate that income is more evenly distributed between countries with advanced market economies than it is between countries with centrally planned and developing economies and that the degree of disparity of income distribution in the latter group is somewhat smaller than in the group of centrally planned economies.

The comparison of weighted and unweighted average per capita GNP – see Table 8 – shows that in developed market economies, the population living in countries with income per capita above the median income per head in the group is greater than the number of people living in countries with income per head less than the median income – and this explains why the weighted average income per head is larger than the unweighted average. The reverse occurs in the centrally planned and developing economies where the population in relatively low income countries is larger than the population living in high income countries of the same group. This is reflected in the fact that the weighted average per capita income is smaller than the unweighted average.

This table shows that the 10% of people living in the poorest countries with developed market economies get a lower percentage share of GNP than the corresponding decile living in centrally planned and developing economies. However, the percentage share of GNP received by population deciles living in the middle income countries of the first group is higher than the share of corresponding percentages of population living in the other two groups of economies. Finally, the share of deciles of population living in the richest countries of the more developed group is relatively smaller than in the other groups. This indicates that income distribution between countries with advanced market economies is generally less uneven than between countries with centrally planned and developing economies. The configuration of the Lorenz curves for the three groups of countries of countries depicts these results.

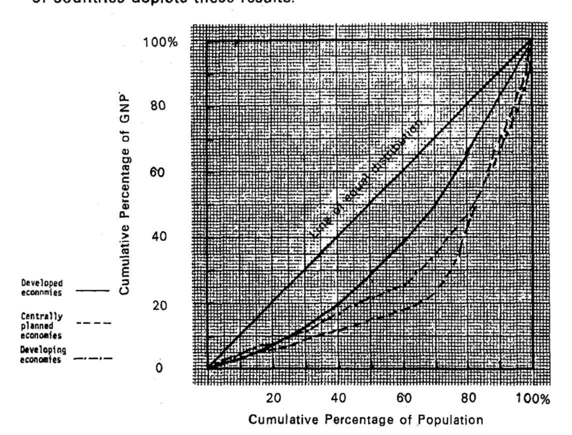


Figure 3 : Lorenz curves for developed, centrally planned and developing countries

Using the cumulative frequencies in the previous table, the concentration ratios were computed and were found to be as follows:

Table 6

Cumulative Frequency Distribution of Population and GNP in Developed Market, Centrally Planned and Developing Economies

Population decile	Percentage of GNP received in			Population %	Cumulative Frequencies GNP % in		
	Developed Market Economies	Centrally Planned Economies	Developing Economies		Developed Economies	Centrally Planned Economies	Developing Economies
Lowest	1.9	2.8	3.4	10	1.9	2.8	3.4
2nd	4.8	3.1	3.5	20	6.7	5.9	6.9
3rd	6.6	3.1	4.9	30	13.3	9.0	11.8
4th	7.3	3.1	4.9	40	20.6	12.1	16.7
5th	8.3	3.1	4.9	50	28.9	15.2	21.6
6th	10.4	3.1	5.2	60	39.3	18.3	26.8
7th	11.3	4.7	8.3	70	50.6	23.0	35.1
8th	15.9	21.3	12.1	80	66.5	44.3	47.2
9th	16.7	26.1	18.6	90	83.2	70.4	65.8
Highest	16.8	29.6	34.2	100	100.0	100.0	100.0

C- Pattern of Income Distribution between Developed Market Economies, Centrally Planned and Developing Economies.

Calculating the cumulative frequency distribution of both population and GNP in developed market economies, centrally planned and developing economies[10], and applying the same procedure as before, we obtained the results shown in Table 6.

it is within each continent. However, this coefficient is smaller than the one obtained for all countries ranked according to their per capita GNP without grouping them in different continents and which was found to be as high as 0.647. This difference between the two coefficients is explained by the fact that each continent (even the poorest among them: Africa and Asia) includes, side by side, rich and poor countries. This decreases the disparity between per capita GNP in the richest continent (North America with per capita GNP of $ 5063) and in the poorest continent (Africa with GNP per head of $ 223), compared to the disparity between richest and poorest countries of the world (e.g. U.S.A. with per capita income of $ 5160 and Rwanda with income per head as little as $ 60).

The configuration of the Lorenz curves drawn for different continents and for all countries in Figure 2 illustrates that the maldistribution of income between continents is smaller than it is between different countries.

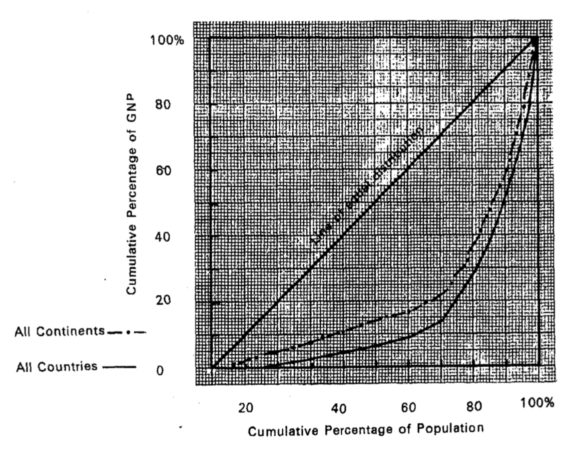


Figure 2: Lorenz curves for all countries and for all continents.

resembles that of Africa, i.e. the disparity between the standard of living of different countries is not as large as it is in Asia and the most typical level of per capita income is close to the mean GNP per head for the continent (44.2% of the standard deviation). In Central America, the exceptionally high income per head of a few countries (e.g. Virgin Islands, Bermuda, ...) increases the range and standard deviation of per capita GNP within this continent and affects the mean income per head which explains its relatively high deviation from the modal value of GNP per capita.

2- Income Distribution between Continents

The concentration ratio between continents shown in Table 3 was computed after ranking continents in ascending order according to the level of per capita GNP given in the third column of the same table and calculating the percentage of income accruing to each decile of population through linear interpolation The following table shows the percentages thus obtained and the cumulative frequencies of population and GNP.

Table 5

Distribution of World GNP between Continents in 1970

Population decile	Percentage of GNP received	Cumulative Population %	Frequency GNP %
Lowest	2.5	Lowest 10	2.5
2nd	3.0	" 20	5.5
3rd	3.0	" 30	8.5
4th	3.0	" 40	11.5
5th	3.0	" 50	14.5
6th	3.0	" 60	17.5
7th	5.0	" 70	22.5
8th	15.3	" 80	37.8
9th	20.1	" 90	57.9
Highest	42.1	100	100.0

As already mentioned, the concentration ratio computed from figures in Table 5 was found equal to 0.544. This coefficient is higher than the corresponding coefficient for each continent taken separately, with one exception, namely, that of Oceania and Indonesia – as shown previously. This indicates that the disparity of income distribution between continents is larger than

includes very poor countries side by side with relatively rich ones (as reflected by the high range and standard deviation highest per capita GNP in the world. Finally, Oceania (with Indonesia) includes very poor countries side by side with relatively rich ones (as reflected by the high range and standard deviation of per capita income) with little tendency for per capita GNP to be concentrated around the mean per capita income for the whole continent or any other typical value (see Appendix 1)

The standard deviations, in Table 4, indicate that the dispersion of per capita GNP around its mean value is highest in Oceania and Indonesia, in Europe and for all continents and all countries and is lowest in Africa and South America.

The results in the previous table also show – as expected – that poverty is concentrated mainly in Africa and Asia. In Asia however, a few rich countries (Japan, some Arab oil-producing countries, Israel, with per capita GNP exceeding $ 2000 a year) present a strong contrast with very poor neighbours (Bangladesh, Burma, Afghanistan, Yemen, Sri Lanka, India with per capita GNP around $ 100 and less) and show a considerative maldistribution of income among countries within the continent. This differs with Africa which includes the poorest countries of the world and where GNP per head in each country – with the exception of Libya – is less than $ 1000 a year. Comparison of the per capita GNP range and standard deviation for both Africa and Asia shows greater dispersion of income in the latter. This disparity of levels of income per head was also reflected by the concentration ratio which was found to be as large as 0.488 in Asia while it was only 0.385 for Africa.

Finally, the last column of Table 4 gives Pearson's measure of skewness. For Africa this is measure is 0.521. This suggests that the mean per capita GNP is larger than the mode by an amount equal to 52.1% of the standard deviation. For Asia, the difference between the mean and the modal value of per capita GNP reaches 60.1% of the standard deviation which confirms the results already mentioned, namely, that most of the countries in Africa are poor, unlike in Asia where rich countries contrast with very poor neighbours with a smaller tendency for per capita income in individual countries to be concentrated around the mean level of income per head of the continent. The case of South America

Comparing unweighted mean income within each continent to the corresponding weighted average per capita GNP (the weights used being the size of population in each country), it appears that the latter is much smaller than the former in Asia, Central America and particularly Oceania (which here includes Indonesia) pointing to the fact that these continents include heavily populated countries with low per capita income side by side with couhtries with a very high per capita income and a relatively small population. North America, unlike all other continents, had a weighted per capita GNP larger than the unweighted mean. This was due to the fact that the U.S.A., with a per capita GNP higher than that of Canada, also has a much larger population.

Table 4 also shows that the mean per capita GNP (as well as the weighted average per capita income) is higher than the median which is, in its turn, greater than the modal value of per capita GNP in Africa, Asia, Central and South America as well as for all countries. The reason for this is that the arithmetic mean is influenced by the value of per capita GNP in each country, and the presence of a few countries with a high level of income per head increases the value of the mean income in each continent. These countries, however, have no more effect on the median income per head than have the same number of countries with any income per head greater than the median (–as the median is sensitive to the position of the values but not to their size). Finally, the mode is not at all affected by the extreme values These results indicate that the frequency distribution of countries classified by per capita GNP within each of these continents and in the world as a whole tends to be positively skewed – i.e. that the greater number of these countries have per capita incomes which cluster around values less than the mean value of GNP per capita head in the previously mentioned continents and in the world as a whole.

The frequency distribution of countries classified by GNP per head in Europe seems to have two humps as these countries tend to concentrate within two ranges of per head, namely $ 1001 – 1500 and $ 2001 – 2500. The calculations of North America have been omitted as the continent includes only two countries and they are among the countries with the highest per capita GNP in the world. Finally, Oceania (with Indonesia)

Table 4

Range, weighted average, mean, median, mode and standard deviation of per capita GNP of different countries and Pearson's measure of skewness within each continent, between continents and for all countries in US.$

Continents	No. of observations	Lowest p.c. GNP	Highest p.c. GNP	Range	Weighted Average	Mean	Median	Mode	Standard Deviation	Pearson's measure of Skewness[8].
Africa	53	60	1450	1390	223	256	180	126	249.5	0.521
Asia	41	70	3860	3790	274	612	260	86	874.9	0.601
Europe	35	340	4240	3900	1827	1943	1870	1188) 2250)	1000.9	—
North America	2	4140	5160	1020	5063	4650	4650	–	—	—
Central America	28	120	3800	3680	641	964	615	485	957.4	0.500
South America	13	190	1230	1040	584	625	480	480	328.1	0.442
Oceania & Indonesia	16	80	3090	3010	396	1059	465	151) 426)	1090.3	—
All Continents	7	256	4650	4394	911	1444	964	750	1398.0	0.496
All Countries	188	60	5160	5100	911	894	390	123	1055.4	0.731

only exception to this is the case of Oceania and Indonesia which include densely populated Indonesia with its population of over 119 million and its per capita GNP of as little as $ 80 a year side by side with sparsely populated Australia and New Zealand with a total population of less than 16 million and per capita income reaching $ 2870 and $ 2470 respectively. These coefficients also show that income distribution within the continents with lowest per capita income (Africa, Asia, Oceania and Indonesia) is less equitable than in richer continents.

The degree of dispersion of per capita income of different countries around the mean income in each continent and in all continents, and the frequency distribution of countries classified by per capita GNP within each continent were also studied. The range, average, median, mode and standard deviation of per capita GNP within each continent between continents and for all countries were calculated for this purpose.

The median and modal values have been computed because the mean value of per capita GNP, being sensitive to extremely large or extremely small values of GNP per head, may not represent a typical level of income and may therefore be misleading. The median per capita GNP is the value of per capita GNP equaled or exceeded by half the countries considered. In the case of a central pair of countries, the average of their per capita GNP was taken to represent the median. The mode represents the level of GNP per head around which the countries tend to concentrate. It is therefore the most typical value. To compute it, the countries were subdivided into groups with per capita GNP falling within a certain range; then the modal group (which included the biggest number of countries) was determined and then, through linear interpolation, the modal value of GNP per head was calculated. The results of the computations were as follows:

Table 2

Percentage Share of GNP received by each Ten Per Cent of Ranked Population in each Continent in 1971

Population Decile	Percentage Share of GNP received in Africa	Asia	Europe	North America	Central America	South America	Oceania & Indonesia
Lowest	3.4	3.0	3.0	8.3	3.5	5.0	2.0
2nd	3.8	4.2	5.5	10.1	6.0	6.5	2.0
3rd	4.8	4.2	6.5	10.2	7.7	7.9	2.0
4th	5.8	4.3	7.7	10.2	9.4	7.9	2.0
5th	6.3	5.8	7.7	10.2	10.9	7.9	2.0
6th	7.2	6.0	9.2	10.2	10.9	7.9	2.0
7th	9.8	6.0	10.8	10.2	10.9	8.1	2.0
8th	11.7	6.0	13.3	10.2	10.9	10.2	2.0
9th	15.0	8.6	17.3	10.2	10.9	17.7	12.3
Highest	32.2	51.9	19.0	10.2	18.9	20.9	71.7

The concentration ratios computed on the basis of the figures shown in the previous table were found to be as follows:

Table 3

Concentration Ratios and Weighted Average Per Capita GNP for each Continent and for all Continents in 1971

Continent Continent	Concentration Ratio	Weighted Average p.c. G.N.P. (US$)
Africa	0.385	223
Asia	0.488	274
Europe	0.271	1827
North America	0.017	5063
Central America	0.193	641
South America	0.234	584
Oceania & Indonesia	0.699	396
All Countries	0.544	911

These estimates point to the fact that the degree of disparity of income levels is generally smaller within each continent than it is between continents and in the world as a whole where the concentration ratios reach 0.544 and 0.647 respectively. The

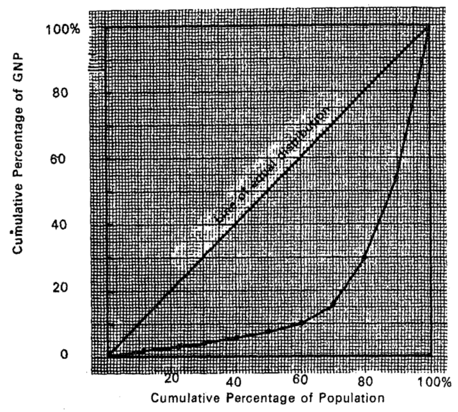


Figure 1 : Lorenz Curve for all countries with population of 1 million or more

B- Pattern of Income Distribution within each Continent and Between Continents:

1- Income Distribution within each Continent

The same kind of computations, applied to countries within each continent,[7] gave the relative shares of GNP received by the population in groups of countries with different per capita income levels shown in Table 2. The relative share of GNP recieved by each 10% of ranked population was obtained – as mentioned previously – through linear interpolation. The shares obtained by several consecutive **deciles** of population in some continents were found to be equal for the following reasons:

a) In each continent there are highly populated countries (e.g. The People's Republic of China and India in Asia, USSR in Europe, USA in North America, Mexico in Central America, Brazil in South America, Indonesia in Oceania) each of which includes more than 20% of the total population of the continent.

b) The whole population within each individual country was treated as if it had the same per capita income.

According to this table, the one-tenth of the world population living in the richest countries received 45.77% of total world GNP, while the other nine-tenth received 54.23%. Only 0.89% of this income went to the one-tenth of world population in countries with the lowest per capita GNP.

The concentration ratio is frequently used as a measure of income inequality.[6] Unlike the presentation in Table 1, this coefficient has the advantage of expressing the degree of inequality in one figure. Theoretically the concentration ratio can take any value between zero and one. The two extreme values zero and one, are very unlikely to occur, because zero is obtained when everybody's income is equal and one is obtained in the impossible case that all income accrues to one person only. The larger this ratio, the greater is the degree of inequality of income distribution. The concentration ratio computed for the preceding figures was found to be as large as 0.647.

Finally, the information contained in the last two columns of Table 1 can be diagrammatically presented by what is referred to as the Lorenz curve, which is obtained by plotting the cumulative percentage of GNP against the cumulative percentage of population (see Figure 1). The configuration of the curve reflects data of the last two columns in Table 1, while the area between the curve and the line of equal distribution (the diagonal in the figure) is proportionate to the corresponding concentration ratio. It is known that greater equality in income distribution is indicated by a closer proximity of the Lorenz curve to the diagonal.

II- MEASUREMENT OF INEQUALITY OF INCOME DISTRIBUTION

The information contained in the Atlas was used to measure the degree of income inequality in the world as a whole, then within each continent and between continents; finally the pattern of income distribution was studied within three different groups of countries; namely advanced, centrally planned and developing economies.

A- Inequality of Income Distribution between Countries with a Population of One Million or More:

In all cases studied, the countries were arranged in ascending order of their per capita GNP. They are were divided into groups with per capita income of the same order of magnitude and then the percentage of total population and of total GNP in each group was calculated. Finally, through linear interpolation we computed the percentages of income received by one-tenth of the world population living in the poorest countries. Similarly, using linear interpolation the percentages of income received by the other one-tenths were obtained. Table 1 gives the results of our computations for all countries with a population of one million or more. The total number of these countries was 124 in 1971.

Table 1

Distribution of World GNP between countries in 1971

Population decile	Percentage of GNP Received	Cumulative Frequency	
		Population %	GNP %
Lowest	0.89	Lowest 10	0.89
2nd	1.19	" 20	2.08
3rd	1.40	" 30	3.48
4th	1.77	" 40	5.25
5th	1.82	" 50	7.07
6th	2.69	" 60	9.76
7th	4.88	" 70	14.64
8th	14.37	" 80	29.01
9th	25.22	" 90	54.23
Highest	45.77	100	100.00

to be understated because of the treatment of durable consumer's goods as consumption rather than investment.

3. For purposes of international comparison, GNP estimates should be expressed in terms of some common numeraire and this conversion is the source of additional problems:

a) Where full currency convertibility does not exist, it is extremely difficult to determine the appropriate exchange rate to be used.

b) Where equilibrium exchange rates prevail, the conversion of GNP figures between currencies is biased because goods and services traded internationally and determining these exchange rates are not representative of the relationship between total goods and services produced within each country[4].

c) Another difficulty is due to an index number problem, namely, that the result is not the same whether, say, the Nigerian national product is valued in U.S. prices and compared with the U.S. product or whether the U.S. product is valued at Nigerian prices and compared with Nigerian estimates.

The GNP estimates included in the Atlas[5] and used in this study are computed by expressing GNP in domestic currency in weighted average prices of the base period 1965-71 and then, converting these figures to U.S. dollars at a weighted average exchange rate for the base period in an attempt to reduce the affect of temporary fluctuations in exchange rates. The figures were adjusted for U.S. inflation between the base period and the current year and then divided by the mid-year population to derive per capita GNP. Note that the degree of accuracy and reliability of population figures varies in different countries and provides an additional source of error in comparing standards of living through comparison of per capita GNP.

Finally, in the absence of a more satisfactory basis for the study of the pattern of income distribution and the degree of inequality of standards of living in different countries, we have had to rely on GNP per capita estimates, bearing in mind the limitations of this index as an indicator of the level of economic welfare achieved by each country and the additional difficulties encountered in using these figures in international comparisons.

tered). But this argument applies to all per capita indices as compared to overall indicators, and if this possibility is excluded, per capita figures remain a better measure of the state of welfare than total figures, although they reveal nothing about income distribution within each country.

However, the question remains whether per capita GNP is a good index of welfare. Assuming, other things to be equal, (by other things here we mean all non-economic and non-quantifiable factors affecting "total" welfare – using Pigou's terminology[2]) – per capita GNP would provide a rough approximation of economic welfare if it includes all goods and services actually available for consumption. Unfortunately this condition is not realized due to well-known theoretical and practical problems met in calculating GNP[3].

In theory, GNP is defined as all final product, and we are faced with the problem of drawing a line between final and intermediate product. In practice, we are faced with a valuation problem especially for goods and services which are not exchanged in the market.

Intercountry comparisons are made more difficult by the following:

1. It is well known that national accounts for centrally planned (socialist) economies are complied originally on the basis of the System of Material Product Balances (MPS) rather than the Standard U.N. System of National Accounts (SNA). The data published in the Atlas have been adjusted to bring the MPS accounts more into line with the SNA concepts. However, it should be kept in mind that even after such adjustments, in the absence of market conditions in the centrally planned economies, the internal cost and price relationships differ substantially from those of other countries with similar per capita GNP.

2. GNP per capita figures tend to overstate the differences in real income between developed and underdeveloped economies. In less developed countries, where a large subsistence sector still prevails, a wide range of goods and services available for consumption are left out of GNP estimates or, if included in these estimates, are undervalued. However, the bias is not all in favour of less developed countries. In developed countries, GNP tends

THE PATTERN OF INCOME DISTRIBUTION IN THE WORLD: A STATISTICAL STUDY

Hanaa A. Kheir El-Din*

In the face of a growing disparity between "have" and "have not" nations, we have tried to measure the degree of inequality of income distribution among different countries in the world as well as within each continent and between continents. We have also tried to study the pattern of income distribution among countries with developed market, centrally planned and developing economies. The empirical findings have conformed to a great extent to the common belief[1] namely, that poverty – tends to be concentrated geographically, (i.e. the degree of inequality of income distribution is usually greater between continents than it is within each continent). Income was also found to be more evenly distributed among countries with advanced market economies than it is among countries with centrally planned and developing economies. Finally, comparison of growth rates of per capita GNP confirmed the belief that the gap between rich and poor nations will increase, ceteris paribus.

I- DATA LIMITATIONS

The study relies on figures of population, GNP and per capita GNP for 1971 published in the World Bank Atlas of 1973. As the report of the IBRD indicates, these data should be used cautiously, keeping in mind their limitations.

Many of these figures – particularly population and GNP estimates in less developed countries – are derived from incomplete or unreliable basic data and the conversion of GNP figures into a common currency, namely U.S. dollars, provides an additional sourbe of error.

GNP per capita has been used as an indicator of level of development and welfare, although it is an inadequate measure for this purpose because GNP per capita can increase[1] – without any corresponding increse in well-being, (to use Meade's hypothetical example, low income receivers can simply be slaugh-

* H. Kheir El-Din is an Associate Professor of Economics at Cairo University & Kuwait University..

26. Ralph Thomlinson, Opp. Cited p.98.
27. See the study of Januet Abu Lughod, "Urban-Rural Differences as a functio[illegible] of the Demographic Transition: Egyptian Data and an Analytical Model, "American Journal of Sociology 69, 1964 pp.476-90.
28. Unido—A comparative Analysis of [illegible] [illegible]ll-Scale Industries in Arab Countries of the Middle East. ID/WG 17/3.
29. R. Hanson et.al. "A Simulation Model of Urbanization Process" in Eugene B. Brody Edit. Behavioral in New Environments Adaptation of Megrant Population. Sage Publications, Beverly Hill, Calif., 1970 pp.378.
30. R. Hanson et.al "A Simulation Model of Urbanization Process" in Eugene B. Brody Edit. Behaviour in New Environments Adaptation of Migrant Population. Sage Publications, Beverly Hill, Calif. 1970, p.378.
31. T.G. McGee, opp. cited p.54.
32. Gerald Breeze, Opp. Cited p.85.
33. Ishaq Qutub, Role of Migratory Workers in New Reclamated land and Prospects of Literacy prohrammes – a Study in North Al-Tahrir Province – Egypt", 1970 Sirs Ellayan, ASFEC, Egypt.
34. United Nations, World Social Situation, 1970 Report.
35. Kingdom of Saudi Arabia, An economic Report (Riyadh Central Planning Organization, Dec., 1965.
36. United Nations Resolution 1838 (XVII of 18 December, 1962. Population Growth and Economic Development.

FOOTENOTES

1. The League of Arab States held a conference on Urbanization in Tripoli-Libya, 1972.
2. The Organization of Arab Cities, established in 1968 with current membership of 70 cities, held several Conferences, and Workshops on various aspects of urbanization problems and development.
3. Leonard Reissman, The Urban Process, Cities in Industrial Societies, Glenco, Ill., 1964, pp.167-8
4. These facets can be equated with Lampards' division of "... three conceptions urbanization in social sciences; the behavioural the structural and the demographic" – Eric Lampard – Historical Aspects or Urbanization in Philip Houzer et.al (Edit.) The Study of Urbanization, N.Y. 1965 p.519.
5. T.G. McGee. The Urbanization Process in the Third World, London, Bend and Sons, 1969, p.15-19.
6. Kingsly Davis, "The Urbanization of Human Population" in Gerald Breeze, the City in Newly Developing Countries, Prentice Hall.
7. T.G. McGee, Ibid p.21.
8. Gerald Breeze, Opp. Cited, p.112.
9. Urbanization.
10. M. Rumaihi, Oil and Social Change in Gulf Areas (Arabic) Research and Studies Institute, Egypt, 1975.
11. Ibid, p.20.
12. Saa-Eddin Ibrahim, Urbanization in the Arab World, United Nations Population Bulletin, No.7 July 1974, p.74.
13. Gerald Breeze, in his Book, Urbanization in Newly Developing Countries Classifies countries according to level of Urbanization as follows:

    (1) Low under 20 per cent of total population in places of 20,000 more inhabitants. (2) Medium low (between 20 and 29.9 per cent). (3) Medium high (30-39.9 per cent) and (4) High (40 per cent and over).
14. Urban Population – settlements with 20,000 or more inhabitants.
15. Gerald Breeze, Opp. Cited P.48.
16. Bert Hoselitz, "Urbanization and Economic Growth in Asia", as mentioned in G. Breeze, Ibid.
17. Brian Berry, "City Size Distribution and Economic Development", Economic Development and Cultural Change 3, (April 1955) p.55
18. S. Ibrahim, "Urbanization in the Aran World", United Nations Population Bulletin No.7 July 1974, p.82.
19. Ibid, p.83.
20. United Nations Demographic Year Book, 1973.
21. Kingsley Davis: Opp. Cited.
22. Kuwait Statistical Dept. Census of 1970. p.463-465.
23. United Nations Demographic Year Book, 1960 p.349-71.
24. United Nations, World Social Situation, Opp. cited p.80.
25. Ralph Thomlinson, Urban Structure – The Social and Spatial Character of Cities, Random House, New York, 1969, p.97.

BIBLIOGRAPHY

1. Abu-Lughud J. "Urban-Rural Differences as a Function of Demographic Transition: Egyptian Data and an Analytical Model", American Journal of Sociology 69, 1964.
2. Al Tanawi S. "The Most Important Problems Facing Municipalities in the Arab World-Appropriate Solutions' **Organization of Arab Cities, Second Annual Conference,** 1970, Kuwait.
3. Berry, Brian "City Size Distribution and Economic Development in Economic Development and Cultural Change April 1955.
4. Davis Kingsly "The Urbanization of Human Population "in B. Gerland, **The City in Newly Developing Countries,** Prentice-Hall, 1970.
5. Davis Kingsly, **World Urbanization 0950-0970,** Vol.I, Berkeley: University of California Press, 1969.
6. Gottmann J. & Harper R. **Metropolis on the Move,** N.Y. John Wiley & Sons, Inc., 1967.
7. Hatt, P. & Reiss Al. **Cities and Society.** The Free Press of Glenco., U.S.A. 1951
8. Hanson R. et Al. "A Simulation Model of Urbanization Process" in Eugene B. Brody Edit. **Behavior in New Environments – Adaptation of Migrant Population.** Sage Publications, Beverly Hill, Cali. 1970.
9. Hoselitz, "Urbanization and Economic Growth in Asia"; in G. Breese, **The City in Newly Developing Countries** Prentice Hall, 1970.
10. Ibrahim S. "Urbanization in the Arab World; in the U.N. Bulletin No.7, July 1974.
11. McGee, T.G. **"The Urbanization Process in the Third World,** London, Bend and Son, 1969.
12. Planning Council; Department of Statistics, Census of 1970 Report, Kuwait.
13. Qutub I.; "Role of Migratory Workers in New Reclamated Land and Prospects of Literacy Programmes – a Case Study in North Al-Tahrir Province – Egypt, 1970. Sirs El-Layyan, Menoufia, ASFEC, Egypt.
14. Qutub I. Al-Tahador wa Numow Al-Modon Fi Al-Beland Al-Arabia (Arabic) **Urbanization and City Growth in Arab Countries,** Al-Mohtasseb Library, Amman, 1969.
15. Rizk H. "Population Policies, Scope, Goals, Means and Problems", in UN Population Bulletin No.7, 1974.
16. Ragheb Iris "Patterns of Urban Growth in the Middle East" in G. Gresse, **The City in Newly Developing Countries,** Prentice Hall Inc., Englewood, N.J. 1969.
17. Rumaihi M. Al-Betrol Wa Al-Taghyour Al-ʿEgtimai, (Arabic) **Oil and Social Change in the Gulf States** Research and Studies Arabic Centre, Arab Organization for Education, Culture and Science 1975.
18. Thomlinson Ralph **"Urban Structure – The Social and Spatial Character of Cities,** Random House, N.Y. 1969.
19. Unesco; **Handbook for Social Research in Urban Areas,** 1967.
20. UNIDO; **A Comparative Analysis of Small Scale Industries in Arab Countries of the Middle West ID/WG. 07/3**
21. United Nations; Demographic Year Book 1973.

heritage and value systems, and the question is whether such.
heritage and value systems, and the question is whether such
values and characteristics can be retained in the process of urbanization.

The urbanization process in Arab countries is also part of a universal trend, and it should be associated with international programmes and institutions concerned with various aspects of urban development. Cooperation and joint efforts should be encouraged to bring the Arab city close to the international scope of urban development.

More important is the strengthening of regional institutions such as the Organization of Arab Cities, the League of Arab States, and Arab universities teaching urban sociology and demography. These should evaluate their role in designing future plans and policies regarding long term planning.

There is a great need for further research to be under-taken by universities, research institutions, governmental and private sectors functioning as a team of experts representing relevant social and economic disciplines, to investigate various problems concerning future urbanization policies.

manpower seek better employment opportunities and conditions. This affects the consumption distribution as well as allocation of resources for future development, thus alleviating pressures on primate cities and attaining a more equitable distribution of population and labour force.

c- Physical Planning

Plans for physical development should be considered along with national planning since the latter aims at the social economic and political development of the nation. Physical planning is important in achieving objectives and goals of development and tends to contribute to the solution of problems.

d- Legislation and Administration

There is a need to examine present legislation, since most present institutions are copies of foreign laws. These laws were often applied wrongly, and others do not meet the realities of Arab cities and cultures. Modern administrative techniques and decentralization of authorities and responsibilities contribute to the saving of time, energy and money.

2) Long Term Planning

In order for long term city planning to be realistic and effective, it must draw on the knowledge and experience of many specialists: demographers, sociologists, health specialists, physical planners, and economists to function as a team in conducting necessary research, investigating current problems and making projections for urbanization at the national level. The city is only one part of the country, and planning should treat tho city as such. Planning for the city could not be isolated from national planning.

Every effort should be made to avoid **over-urbanization,** a situation which will occur in Arab cities, if they are left unplanned in their present trend of growth, This will result in the diversion of a great share of the nation's finance, manpower, and talent resources that might be used more productively elsewhere in the national economy.

Over-urbanization can only be solved in terms of sound well-balanced economic and social planning

Social, cultural and economic values should be considered in planning for future urbanization. We are all proud of our

Therefore, it is necessary to advise measures to be taken in the near future and others to be useful for the distant future.

1) Short term planning

Short term planning for urban development takes into consideration the following:

a- Population Increase

"It is the responsibility of each government to decide on its own policy and devise its own programmes of action dealing with the problems of population, economic and social progress.[36] Rate of population increase should not exceed rate of growth in **per capita** income.

There should be a decentralization of industrialization, providing for small towns and villages to decrease migration to big cities and providing improved standards of living and allowing for socio-economic progress throughout the country.

The following services should be provided:

(1) Protection of cities against various types of pollution from vehicles, industries, aeroplanes, trains, ships as well as sanitation, disposals, sewage, etc. in order to limit the damages which such pollution may cause to people and institutions.

(2) Protection for citizens and vital installations against air raids in times of war.

(3) Protection against fire and nuclear radiation.

(4) Protection of underground as well as surface waters from pollution especially those close to cities.

(5) Transportation, both public and private means, including roads, stops, stations, and adequate space, signals and seasonal maintenances.

(6) Low cost housing projects, middle-income housing schemes, planned neighbourhoods for large groups and private housing. A national policy for the planning of housing should begin with the clearing of slum areas, shanty towns, and the preservation of historical places and the maintenance of a national heritage.

b- Industrial Location.

There should be a close correlation between industrial location and population settlement. Industry attracts manpower and

such as Egypt, Algeria and Morocco.

Planning for Arab Cities

Planning urbanization in the Arab states should be based on the following:

a) Clear, definite, practical and attainable goals, objectives and targets for national, social and economic development based on local human and natural resources and in view of priority needs in the short term and in the long run.

b) Formulation of a population policy considering annual growth, density, distribution, mobility, migration from rural-bedouin areas as well as migration from neighbouring and foreign countries.

c) The presence of scholars and specialists.Better use can be made of Arab specialists who are the region or employed abroad. Future leaders, administrators, technicians, planners and supervisors in relevant fields should be trained to meet various urbanization problems.

d) Identification of urban problems, qualitatively and quantitatively (physical, social, cultural, economic, religious, recreational, educational, etc) and delimiting the factors contributing to be presence of such problems is of primary importance. Therefore,scientificsocial research, employing practical tools and methods for collecting and analysing data, is imperative to modern planning.

e) Encouraging the participation of various institutions e.g. the family, education, universities, the public and private sectors in various fields of activity in the process of urbanization at different phases or urban development. Such participation will make the responsibility rest on both the public and the private sectors and will ensure utilization of resources.

f) Urban planning should envisage the global approach to the problem of urban development and not remain limited to big towns and cities.

Having these consideration integrated in present and future policy formation concerning urban planning and development, it is relevant to discuss forms of action required for implementation of future urban policy in the Arab states.

The case of the forced migration of Arab Palestinian refugees, whereby about one million persons were forced to leave their homes and homeland as a result of Israeli aggression in 1947, resulted in the sudden congestion of towns and cities in Jordan, and several cities in Syria, Lebanon, Kuwait and the Gulf states. A great proportion of them live in camps and settlements in Jordan, Syria and Lebanon. They have been contributing to demographic change and urbanization in the countries of the region.

In Arab countries as a whole, push-factors such as the stagnation of rural life and pull-factors of urban attraction and employment opportunities operate to stimulate rural-urban migration. The rapid growth of Arab cities attests to this massive in-migration. For example, all fourteen provincial capitals in Iraq showed enormous growth between the census 1957-1965. The per centage change varied from 21.5 and 39 in Amora, and Kirkuk to 140.1 in Kerbala, 126.3 in Irbid and 102 in Baghdad[34] In Jordan, 40 per cent of the growth of population was due to migration from rural areas and small towns. In Saudi Arabia, the growth of the seven major cities of Riyadh, Mecca, Jeddah, Medina, Taif, Hafouf and Dammam has been mainly due to in-migration[35] Tripoli, in Libya following the revolution in 1969, and the rising opportunities in the city, attracted thousands of farm labourers to the city because of the lack of transportation facilities and low incomes from farming. The government has initiated projects such as the reclamation of land around Tripoli (The Green Hill area), whereby migrant farmers can work and eventually settle in newly constructed farm communities.

In the Gulf region, where agriculture is scarce, the discovery of oil resulted in urbanization. The Bedouins in southern Saudi Arabia found their way to the cities seeking naturalization, claiming rights and managing to settle in cities and around big towns. Although not fully integrated in the urbanization process, they still constitute a problem to the countries concerned with housing them. They currently live in shacks called "Ashish", and are waiting to benefit from government housing schemes for limited income groups. Non-nationals, who immigrated legally or illegally to the Gulf States dwell in the Ashish zones at the outskirts of cities. This is also the case in several other countries

c) Urbanization and Rural-Bedouin Migration

Men search their environment for opportunities to achieve goals arising out of their current living conditions and recent past experience. The city provides spécial opportunities through its "opportunity structure" composed of four major "market sectors" i.e. the housing, employment, consumer goods and leisure activity. Opportunities are advertised through impersonal, bureaucratic, natural proximity and social network structures. As a consequence, man may accept opportunities which change his current living situation and goal orientation and this, in turn, effects his future search for opportunities.[30]

These assumptions apply to the migration process from rural to urban areas as well as from small urban to large urban communities. Rural migration is often attributed to causes such as population presure, lack of land and under-employment. There are also factors of a more personal kind such as dissatisfaction with a traditional environment.[31] Some are pulled to the city by relatives who are already there and by the promise of education and jobs; others leave because they aspire to achieve success in obtaining authority. In short, the motivations forcing the rural migrant to the city are many and they influence him greatly in his reaction to the city. In addition, the values and culture of the migrant and his ability to assimilate to the new life and environment are of no less importance.

There are several types of rural urban migration processes. One of them is planned-forced migration such as occurred in lower Egypt as result of the construction of the High Dam. Nuba villagers were moved from both sides of Lake Nasser to new villages and some settled in towns and cities. In the case of the Arab-Israeli Armstice line following the war in 1948, the line cut off farms from 99 villages. Their owners,considered as economic refugees, were forced to search for a livelihood in nearby cities and towns. In some places there is still a seasonal migration whereby farmers utilise their time between crops in mining industries and therefore seek temporary residence[32] The migratory labour force, comprising nearly 3 million persons in Egypt flows from one province to another in search of employment in the newly reclamated lands in the Northern Delta, in Al-Tahrir and other provinces.[33]

Lebanon and Saudi Arabia. In the petroleum producing countries, oil revenue forms a very substantial part of national income. Petro-chemical industries, situated near oil wells at the fringes of cities, are being developed and new settlements, towns for housing staff and labourers, are constantly growing. Another unresolved question remains that of whether the oil pipes should be extended from oil wells to cities or whether cities should be established near oil reserves.

The contribution of industry to national economy, in most Arab countries is small. The accounting for only 3-13 per cent of the national income in most of these states. [28]

In spite of the trend in Iraq, Syria and Algeria, Egypt towards adopting policies of industrial decentralization in most of these states, industrial growth in the Arab countries has tended to be centered in and at the fringes of capitals and large cities. In Iraq, 35 per cent of the 22,576 industrial establishments are in the Baghdad region. Similarly, the heaviest concentration of industries are to be found in Beirut, Cairo, Amman, Jeddah, Riyadh, Damascus and Kuwait. The industrial labour force is being drawn from rural areas, and in the case of the Gulf states, the labour force is largely expatriate, coming from other Arab countries. [29]

In the process of industrial development several factors come into play that affect urbanization e.g. location of raw materials, mobility of skilled and unskilled labour, exploitation of power and water, planning transport and communication systems, markets, and the establishment of the necessary infrastructures auxiliary to production. All this, inturn, brings about a need for housing. Consequently, the building and construction industries flourish and this attracts professional semi-skilled and unskilled labour, thus increasing the pressure on all types of services. Soon the metropolis becomes the center of an external economy i.e. it provides service industries such as banking, insurance, brokerage, packing and storage. The cities in the Arab world are primarily service centres offering employment opportunities-year round-to migrants from desert and village communities and those coming from beyond the national borders.

fertility is lower than rural fertility. In the Arab cities, the case of Cairo, Egypt may apply to several other cities. Studies indicates that urban and rural fertility patterns are substantially the same, and this situation has existed for some considerable time. Further evidence in this context is that Cairo, the largest urban area, is now growing substantially from natural increase at a rate almost one-third higher than that of the rural areas.[27] The relevance of this particular fact to the process of urbanization is of extreme significance.

It might be argued also that since the average urban rate of growth ranges between 3.0 to 6.0 per cent (and in Gulf States it reaches up to 16.0 per cent annually), then urban growth cannot be associated only with natural increase. Internal migration from desert and rural areas to cities as well as international migration tend to play an important role in urban growth.

b) Urbanization as a Result of Industrialization

The relationship between industrialization and urbanization in newly developing countries has been the subject of much research and extensive publication. Industrialization is likely to affect, in a very significant way, not only the rate of growth of particular urban areas but the type of growth, as well as the relative level of economic development involved in urbanization. The stages of industrial development also have relevance to urban development and growth. The early stages of industrialization may be characterized by a focus on the manufacturing of consumer goods, involving mostly light industrial operations. Later stages involving heavier industry are likely to be more directly related to location. They are also likely to attract manpower from rural areas as well as migrants from neighbouring countries.

The relationship between industrialization and urbanization is complicated by the fact that the timing in the rate of urbanization and the rate of industrialization are not always suitable, even if they proceed at the same time.

In spite of the growing concern expressed by Arab governments, industrialization is still in an early stage of development. This concern has lead to the establishment of industries such as ceramics, cement, glass, asbestos, steel-rolling, dairies and olive oil and vegetable canning in Iraq, Egypt, Jordan, Kuwait, Tunisia,

Before identifying trends in natural increase in urban areas, it is imperative that statistics for the Arab world as a whole be indicated. The following **table** shows trends in vital statistics, rate of natural increase and life **expectancy** in the Arab countries during the interval from 1965-1970.

After religious affiliation and family values, the variable most strongly **affecting** fertility is place of residence – the city, the village or the desert. These differences are narrowing gradually in the twentieth century. Annual fertility and natural increase in the Arab world also remain high compared to the advanced countries. Urban birth rates tend to vary inversely with city size, they are lowest in metropolitan centers and highest in small towns. Differences also persist among neighbourhoods within a city especially those characterized by ecological differentiation [26] If distinct high fertility, racial, religios, national, or socio-economic groups live in separate districts, their neighbourhoods tend to have higher birth rates. Similarly, ethnic and other social groups having low fertility tend to depress natality rates in rates in areas they inhabit.

Statistics indicate the birth rate in the Arab world as a whole represents high scores compared with advanced and European countries. While death rates, in absolute number, tend to be low due to improvement in health services. infant mortality is high in the majority of Arab states. Life expectancy, on the other hand, tends to be rising during the past two decades. **Low level of the** expectancy (ranging from 30-39 years) is recorded for Somalia, **Medium level** (ranging from 40 to 49 years) is recorded for the Sudan, Saudi Arabia, North and South Yemen, and Mauritania, **Medium high level** (ranging from 50 to 59 years) is recorded for Egypt, Libya, Morocco, Tunisia, Iraq, Jordan, Syria, Algeria **High level** of life expectancy rate (ranging from 50 and above)is recorded only in Kuwait. In all Arab countries it has been possible to control the mortality rates by improving the qualitative and quantitative efficiency of health services, but it has been much more difficult to control fertility because of cultural, religious and political factors implicit in the social order in urban as well as rural communities.

In Arab cities, the urban-rural differentials in fertility are unlike those in the West where it is generally argued that urban

year respectively, are exceptional and are largely the result of large influxes of expatriates.[24]

Factors influencing growth in the Arab world:

The main factors that can be said to effect urban growth are the following: (a) natural increase, (b) industrialization and (c) urban migration.

a) Urbanization as a Result of Natural Increase

The vital processes of birth and death are fundamental to growth or, decline of human populations. Although nearly all Arab states draw their population increments largely from increase rather than from migration, cities are quite varied in this respect, some growing by virtue of their large natural increase and others by net inward migration[25]

TABLE 6

VITAL STATISTICS, RATE OF NATURAL INCREASE AND LIFE EXPECTANCY IN THE ARAB STATES BETWEEN 1965 and 1970

	Births		Deaths		Natural Incr. Per 1000	Life Expt. Years
	Absolute Per 1000	Fertility %	Absolute Per 1000	Infant %		
Algeria	49.1	173.2	16.9	86.3	32.2	50.7
Egypt(71)	34.8	150.3	13.1	103.3	21.7	52.7
Libya	45.9	–	15.8		30.1	52.1
Mauritania	44.4	173	22.7	187	21.7	41
Morocco	49.5	215.7	16.5	149	33	50.5
Somal	45.9	–	24.0	–	21.9	38.6
Sudan	48.9	243.3	18.4	93.6	30.5	47.6
Tunisia	46.3	131.2	16	125	30.3	51.7
Iraq	49.3	56.5	15.5	28.2	33.8	51.6
Jordan	49.1	118.5	16	36.3	33.1	52
Kuwait (73)	45.3	190	7.4	44.1	35.9	58.5
Lebanon(73)	24.5	–	4.3	13.6	20.2	–
Saudi Arabia	50.0	–	22.7	–	27.3	42
Syria	47.5	116.5	15.7	21.7	32.2	52.8
Yemen (N)	50	–	22.7	–	27.3	42.3
Yemen (S)	50	–	22.7	–	27.3	42.3

Source: United Nations Demographic Year Book, 1973 p.94-98.

4. The population of the largest city in each of the five countries mentioned above constitutes the largest percentage of urban population in that country. This supports the notion that the urbanization process is characterized by the presence of a primate city which demographically dominates the rest of the cities. This situation however, has its advantages when considering the concentration of population and the impact such a concentration creates on transportation, housing, health, education, and recreational services. The great efforts and attention by central governments being allocated to meet growing demands created by rapid urbanization will be at the expense of an urban development that is well-balanced between large, medium and small cities and allowing for rural and bedouin localities.

5. The total number of cities in the Arab world whose population number 100.000 or more represents 9.4 per cent of the total number of cities in the world and 13.6 per cent of the cities in Asia. The number of cities of the same size in different continents is as follows:

Africa	62 cities
North America	136
Soth America	82
Asia	431
Oceania [23]	12
The Arab World	59

In the coming quarter of a century, it is expected that the number of large cities will increase as the middle size town will continue to grow at the rates indicated earlier, ranging from 2 per cent to 18 per cent annually in the various Arab countries.

A question stands out: Are the Arab countries over-urbanized?

According to available census data, all the capital cities have experienced an annual rate of growth of over 4 per cent. This implies a doubling of the population every eighteen years, and in a number of these cities, the growth rate has exceeded 6 per cent per year, which means a doubling of the population every twelve years. The case of Kuwait and Manama cities, where growth has been at the rates of 18 percent and 15 per cent per

LEBANON			
Beirut	9.3	32.0	71.5
SAUDI ARABIA			
Jeddah	2.6	3.5	13.6
Mecca	2.5	3.3	13.1
Riyadh	2.9	3.9	15.2
SYRIA			
Damascus	9.2	15.0	40.0
Aleppo	6.3	10.3	27.3
Homs	2.1	3.4	9.1
Hama	1.3	2.1	5.6
Lattakia	1.2	1.9	5.2
UNITED ARAB EMIRATES			
Abu Dhabi	0.5	5.0	70.0
YEMEN N.			
Sana	1.2	24.0	40.0
YEMEN S.			
Aden	2.5	25.0	83.3

The Table indicates the following:

1. The largest five cities per 100,000 population in the Arab states are: Cairo(49.6), Baghdad(23.1). Alexandria(20.0), Casablanca(15.6), and Algiers(12.0). The remaining cities range between (0.5) and (9.2),being Abu Dhabi and Beirut respectively.
2. The total number of cities in the Arab states with 100.000 and more persons by 1970 is 59 (excluding two, Manama and Abu Dhabi, Their population is below this level, but they represent the biggest cities in their respective countries).
3. The order of countries with the largest number of cities in the range mentioned are, in order: Egypt(15) Morocco (10), Iraq (6), Syria (5), Algeria and Sudan (4), Saudi Arabia and Jordan (3) Kuwait (2) and the rest (one city).

MOROCCO			
Casablanca	15.6	10.0	28.3
Fez	3.8	2.4	6.9
Kenitra	3.0	2.0	5.4
Marrakesh	3.9	2.5	7.0
Meknas	3.6	2.3	6.5
Oujda	3.1	2.0	5.4
Rabat	5.3	3.4	9.6
Safi	1.9	1.2	3.4
Tanjiers	1.8	1.1	3.3
Tetowan	2.7	1.7	4.9
SOMALIA			
Magadiscio	2.3	8.2	46.0
SUDAN			
Khartoum	2.6	1.6	20.0
Khartoum North	1.2	.7	19.0
Omudurman	2.5	1.5	9.2
Port Sudan	1.1	.6	9.0
TUNISIA			
Sfax	2.5	5.0	11.9
Tunis	6.4	13.0	30.4
BAHRAIN			
Manama	0.8	32.0	40.0
IRAQ			
Baghdad	23.1	25.3	47.7
Basra	4.3	4.7	10.7
Hilla	1.5	1.6	3.7
Karkouk	2.5	2.7	6.2
Mousel	3.6	3.9	9.0
Najaf	1.8	1.9	4.5
JORDAN			
Irbid	1.6	6.6	16.0
Zarka	2.2	9.1	22.0
KUWAIT [22]			
Kuwait City	2.1	24.7	35.0
Hawalli	4.1	48.3	60.2

urban growth. The following table shows the number of cities in each of the Arab countries listed with a population of 100.000 or more persons and per cent of the total country population in addition to per cent of total urban population.

TABLE 5

Population of Major Cities in Relation to Total Country Population and All Urban Population in 1970

City	20 Population (100,000)	21 Of total country population (per cent)	Of total urban pop. (per cent)
ALGERIA			
Algiers	12.0	8.2	32.5
Annaba	2.1	1.5	4.0
Constantine	3.2	2.3	6.1
Orna	3.7	2.7	7.1
EGYPT			
Cairo	49.6	15.0	34.4
Alexandria	20.0	.6	14.2
El-Mahalla	2.5	.7	1.7
Port Said	3.1	.9	2.1
Suez	3.1	.9	2 1
Shurba El Kema	2.5	.7	0.7
Giza	7.1	2.1	4.8
Aswan	1.2	.3	.8
Asyout	1.5	.4	1.0
Damanhour	1.4	.4	.9
Fayoum	1.5	.3	1.0
Ismailia	1.6	.5	1.1
Mansura	2.1	.6	1.4
Tanta	2.5	.7	1.7
Zaqazik	1.7	.5	1.1
MAURITANIA			
Nouakchott	0.5	.4	1.6

THE PRIMATE CITY IN THE ARAB WORLD:

A city is a primate city when it is surpassingly llarger than all the other urban centers in the nation[15] According to Hoselitz, major national functions concentrate in these cities at a very early stage in their development and as a result they: swallow up investment, (2) absorb man-power, (3) dominate the cultural pattern, (4) have an adverse effect on the development of other cities and (5) tend to have a high consumption rate compared to production rate.[16]

As for characteristics and conditions which contribute to the formation and development of primate cities, Brian Berry indicates that primate cities are likely to be characteristic of (1) countries which until recent times were politically or economically dependent on other countries, (2) small countries which once had extensive uninhabited areas or (3) countries where the economics of scale is such as not to require cities of intermediate sizes.[17]

There have been attempts by demographers and social scientists to develop tools to measure urban dominance. For example, the "Rank-Size-Rule" is a gradual hierarchy applied to the urban centers of a country in order to arrange an urban classification. When applied to Arab cities, it was found that in most of them, the biggest city has disproportionately outdistanced the second largest. Another measurement tool is the "Index of Primacy" or the "Four City Index" (FCI. The Index divides the population of the biggest city in the country by the combined population of the next three. Mathematically, the minimum value of FCI must exceed 0.33, but this is not a necessary maximum value. In practice, the FCI seldom falls below 0.50 or seldom rises above 8.00.[18]

Applying this tool on the Arab cities, it was found that most of the primate cities grew at a much faster pace than the next three cities combined in the Arab countries e.g., Algeria, Egypt, Iraq, Lebanon, and Saudi Arabia.[19]

In order to evaluate the Arab countries, with respect to primate cities, it is relevant to identify, in each country, those cities whose population was 100.000 and more persons. This figure is used for international comparative measurement of

If the countries of the region could be grouped for analysis and purposes of comparison to low, middle and high urbanization [13] using the following scale:

Low urbanization 25 or less percent urban
Middle urbanization from 26 to 49 per cent urban
High urbanization from 50 and more percent urbanization then the countries in relevant categories will be:

(a) **Low Level Urbanization: Mauritania,(8), Sudan (13), Muscat and Oman(9), Yemen North(13)**
These countries are characterized by low per capita income mainly agricultural economic structures are less industrialized, and have high illiteracy rates.

(b) **Middle Level Urbanization: Egypt(44), Jordan(43), Syria (44) Yemen-South (40), Tunisia (46).**

Morocco(37), Saudi Arabia(29), and Libya(29).
These countries, by and large, are witnessing more rapid urbanization due to industrialization and migration from rural areas due to various economic and cultural factors. Per-capita income in these countries is, on the average, higher than in the low level urbanized countries.

(c) **High Level Urbanization: Kuwait(83), Bahrain(78), Qatar(75), United Arab Emirates(62), Iraq(61), Lebanon(64), and Algeria(50).**
All of these countries are oil producing countries, with the exception of Lebanon, and have experienced rapid urban growth following the marketing of oil in commercial quantities. Such revenues assisted the expansion of infrastructures; industrialization, services, commerce and other aspects of urban development, (e.g., health transportation, communication, etc.) These countries are characterized by a relatively higher per capita income and high rates of annual urban growth.

The third group of countries are characterized by low population density, and relatively high rate of population increase.

TABLE 4

POPULATION IN URBAN AREAS IN THE ARAB WORLD 1950-1973

Country	Population 1950	1973	1950 No.	%	(in millions) Urban[1] 1973 No.	%
Algeria	8.9	15.7	2.2	(25)	7.9	(50)
Egypt	20.5	35.6	6.5	(32)	15.6	(44)
Libya	1.1	2.1	0.2	(22)	.5	(29)
Mauritania	0.7	1.2	0.01	(2)	0.06	(8)
Morocco	9.0	16.3	2.0	(23)	6.0	(37)
Sudan	10.0	16.9	0.6	(6)	2.1	(13)
Tunisia	3.6	6.5	1.1	(31)	2.5	(46)
Bahrain	0.1	0.2	0.09	(71)	0.17	(78)
Iraq	5.2	10.4	1.8	(35)	6.3	(61)
Jordan	1.3	2.5	0.5	(35)	1.1	(43)
Kuwait	0.2	0.8	0.1	(51)	0.6	(83)
Lebanon	1.8	3.0	0.5	(40)	1.9	(64)
Muscat & Oman	0.5	0.7	0.01	(03)	0.07	(09)
Qatar	0.02	0.09	0.01	(50)	0.09	(75)
Saudi Arabia	5.3	8.4	0.5	(09)	2.4	(29)
Syria	3.4	6.8	1.2	(35)	2.9	(44)
Emirates	0.08	0.2	0.02	(25)	0.1	(62)
Yemen (N)	4.0	6.2	0.08	(2)	0.8	(13)
Yemen (S)	0.7	1.5	0.1	(9)	0.6	(40)
Total	75.4	130.5	17.8	(25)	47.6	(36.8)

Source: Kingsley Davis; World Urbanization 1950-1970. Vol.I Berkeley: University of Calif. Press (1969) pp.113-130 (As appeared in United Nations Bulletin No.7 July 1974) Article by S. Irbahim entitled Urbanization in the Arab World. 1973 statistics were compiled from the Demographic year Book, United Nations 1973.

The countries which had a rate of increase above the 3.0 per cent level include: Libya, Algeria, Iraq, Jordan, Lebanon, Oman, Syria and North Yemen. As for those who have below 3.0 per cent level they include Egypt, Mauritania, Sudan Tunisia, Qatar, United Arab Emirates and South Yemen.

As for per capita income, there is evidence of remarkable differences among the Arab states. Those countries with a per capita income below three hundred dollars include: Egypt, Mauritania, Morocco, Tunisia, Sudan, Iraq, Jordan, Oman, Syria, North and South Yemen. As for those with a per capita income ranging above 300 and below 800 dollars, the following countries are included: Algeria, Iraq, Bahrain, Jordan, Lebanon, Saudi Arabia. In the upper **per capita** bracket, above 800 dollars, the countries included are: Kuwait, Libya, United Arab Emirates and Qatar.

The table indicates that in the span of 23 years urban population has increased from 17,800,000 persons, representing 25 per cent of total population, to 47,600,000 persons, representing 36.8 percent. The rate of increase has varied in the same interval between one country and another. It reached as high as 37 per cent in the United Arab Emirates, 32 per cent in Kuwait, and as low as 7 per cent in the case of the Sudan.

With respect to density, the majority of Arab countries have very low rates; 9 countries below 10 persons per square Km and 7 countries between 11 and 50. Only two recorded above 200, namely Bahrain and Lebanon (365 and 294 persons per square Km respectively). It is obvious the throughout the region, the spatial distribution of the population is uneven. Nearly 99 per cent of the people earn their livelihood from about one fifth of the land area, the rest being either desert or arid mountainous zones. The density will markedly differ when population distribution is considered according to land suitable for living and livelihood. This applies perhaps to one fifth of the total area in the Arab World.

Having given an overview of the demographic characteristics of the Arab countries, it is important that we examine population characteristics in the urban areas of the Arab world.

TABLE 3

POPULATION IN ARAB STATES, ANNUAL RATE OF INCREASE, AREA AND DENSITY 1966-1973

State	Per Capita Income 1973 (US Dollars)	Population in millions	Annual Rate of Increase Per Cent •	Area Km.sq. (1000)	Density 1973
Algiers	450	15.7	3.2	2.381	7
Egypt	220	35.6	2.2	1.001	36
Libya	2340	2.1	3.7	1.759	1
Mauritania	140	1.2	2.7	1.030	1
Morocco	270	16.3	–	446	37
Sudan	130	16.9	2.5	2.505	7
Tunisia	250	5.5	2.4	162	34
Bahrain	550	0.22	1.8	622	365
Iraq	430	10.4	3.3	434.	24
Jordan	310	2.5	3.4	97	26
Kuwait	4950	0.88	5.8	17.8	50
Lebanon	590	3.00	3.1	10	294
Oman	350	0.72	3.2	212	3
Qatar	1730	0.086	2.9	11	8
Saudi Arabia	790	8.4	4.9	2149	4
Syria	290	6.8	3.3	185	37
Emirates	2390	0.2	2.7	83	2
Yemen	80	6.2	3.0	195	–
South Yemen	120	1.5	2.7	287	5

Source: United Nations Demographic Year Book, 1973 pp.82-100.

• Based on figures published in the Encyclopaedia Britanica 1975.

The table shows that there is a wide disparity among the Arab states with respect to annual rates of increase, area and density. The lowest rate of increase is recorded for Bahrain (1.8 per cent). while the highest for its neighbouring state, Kuwait (5.8 per cent) Factors contributing to this condition can be attributed to in and out migration respectively since cultural economic political and other conditions may be similar. Next to Kuwait Saudi Arabia has the second highest rate of increase (4.9 per cent) which can be attributed also to an imported foreign labour force and immigration from neighbouring countries.

TABLE 2

POPULATION OF ARAB STATES FROM 1964 TO 1973

(In Millions)

	1964	1965	1966	1967	1970	1971	1972	1973
Algiers	11.68	11.92	12.66	13.08	14.33	14.77	15.27	15.77
Egypt	28.66	29.33	30.14	30.91	33.33	34.08	34.84	35.62
Libya	1.56	1.62	1.68	1.74	1.94	2.01	2.08	2.16
Mauritania	1.01	1.03	1.06	1.08	1.16	1.19	1.22	1.26
Morocco	12.96	13.32	13.73	14.14	15.52	15.38	15.85	16.31
Soumal	2.45	2.50	2.56	2.61	2.79	2.86	2.94	3.00
Sudan	13.33	13.73	14.12	14.50	15.70	16.09	16.40	16.90
Tunisia	4.52	4.62	4.72	4.82	5.13	5.23	5.33	5.51
Bahrain	0.17	0.18	0.18	0.19	0.22	0.22	0.22	0.23
Iraq	7.80	8.05	8.31	8.50	9.44	9.75	10.07	10.41
Jordan	1.88	1.95	2.01	2.08	2.31	2.38	2.47	2.56
Kuwait	0.43	0.48	0.52	0.57	0.75	0.79	0.84	0.88
Lebanon	2.34	2.41	2.47	2.55	2.79	2.87	2.96	3.06
Oman	0.55	0.57	0.58	0.60	0.66	0.68	0.70	0.72
Qatar	0.06	0.07	0.07	0.07	0.08	0.08	0.08	0.09
Saudi Arabia	6.58	6.75	6.93	7.12	7.74	7.97	8.20	8.44
Syria	5.12	5.30	5.48	5.66	6.26	6.46	6.67	6.89
UAE	0.16	0.17	0.17	0.18	0.19	0.20	0.20	0.21
Yemen	4.87	5.13	5.25	5.37	5.77	5.91	6.06	6.27
S. Yemen	1.20	1.24	1.28	1.32	1.44	1.47	1.51	1.56
	107.33		113.92		127.55		134.00	
		110.43		117.17		130.39		137.85

Source: United Nations Demographic Year Book 1973. p.101-107.

35 per cent. The Arab World is urbanizing at a faster pace than the rest of the world. While the world as a whole is urbanizing 4 to 4.5 per cent[12] per annum, the rate for the Arab World, is 4.5 to 5.5 per cent per annum. However, it should be noted that urbanization in Arab countries is uneven and varies from one region to another and from one state to another.

URBANIZATION IN THE ARAB WORLD:

In 1973, the Arab world had over 137,850,000 inhabitants. About 42 per cent of this total lived in towns and cities of 20,000 or more, with a total population equalling about 58 million. The average Arab population is increasing at an annual rate of about 2.8 per cent. Urban population growth is twice as great as total annual growth.

In order to evaluate the urban growth of the Arab countries, it will be relevant to view the population growth during a decade. Table 2 shows the distribution of population in the Arab states between the years 1964 and 1973.

The table shows population trends in the Arab states between the years 1964 and 1973. Total population has increased about 30,520,000 persons at a varying annual rate of increase. Egypt scores the highest volume of population increase annually, close to three quarters of a million, while Algeria registered nearly half a million increase each year.

The present total population is 137,850,000 persons, and if it continues to increase at the same rate, it is likely that by the year 2000 the population will be doubled or close to 250 million persons. The question is, are the Arab countries increasing annually at the same rate, or is there a variation? And if there is, in what respect, and in which country or groups of countries.

The following table shows other population characteristics in the Arab world, namely, size of population, the annual rate of increase as well as the area of each country with such a density.

lived in cities of 100,000 and more, and 2.4 per cent lived in cities of 20,000 and more, while 3 per cent lived in cities of 5,000 and more. During a span of 150 years, world population as well as urban population increased as follows:

TABLE I

Total World Population and World Urban Population 1800-1960

Year	Total World Population (millions)	Population in Cities of 20,000 and more (millions)	%	Population in Cities of 100,000 and more (millions)	%
1800	906	21.7	2.4	15.6	1.7
1850	1.171	50.4	2.3	15.6	2.3
1900	1,608	146.9	9.2	88.6	5.5
1950	2,400	502.2	20.9	313.7	13.1
1960	2,962	803.2	27.1	590.0	19.9

Source: Wilbert Moore and N. Smelser, (Edit.) Urbanization in Newly Developing Countries, Gerald Breeze, Opp. Cited p.19.

The table indicates that while world population increased more than three times in the period 1800-1960, the population living in localities of 20,000 or more inhabitants increased over 40 times. Also, the population living in localities of more than 100,000 inhabitants represent 19.9 per cent of total population

In 1960 the population in large cities, (100,000 and more inhabitants) was distributed in major continental regions as follows:

Asia -12.3, per cent, Europe -29.6, Africa -8.1, America -42.0,-Oceania 43.3[11]

Comparing the percentage of population considered urban (living in cities of 20,000 and more) in some regions of the world, the Arab countries rate above average for Asia and Africa. In Anglo-American countries, 72 per cent of the population were urbanized in 1970, in Europe, 65 per cent; Latin America, 40 per cent; Asia, 25 per cent, Africa, 15 per cent and the Arab World,

with economic development: (a) a structural change in occupations occurred whereby the agricultural labour force shifted to manufacturing, services, or tertiary occupations, and (b) a process or urbanization occurred when the population shifted from the rural to the urban sector.[7]

The third group of theories are concerned with the supposedly positive role of the city in inducing social change. In this context some considered the city to be the centre of social change, introducing new social patterns and breaking down the old, traditional patterns, while others argued that new social patterns in the city had begun to spread outward to the rural areasThe third group of theories argued that cities, as significant social sub-systems were reflected in specific features of personal behavior.

Applying these groups of theoritical concepts to the urbanization process in the Arab states, requires a more detailed qualitative and quantitative analysis of economic and social process. These forces vary in their degree of relative importance to the urbanization processes in the Arab states. For example, in the case of the bil producing countries, an economic factor, oil, stands out as a main force for the achievement of rapid urbanization. Other factors, however, such as strategy, defence, political expediency, religious climate and the like cannot be discounted. It is useful, therefore, to look at the city as a set of administrative, trading, industrial and socio-cultural subsystems in the overall national system.[8]

The need still remains for a meaningful and adequate set of models of urbanization relevant and applicable to the Arab countries either as an entity or in terms of regions e.g., North Africa, the Middle East, and the Gulf States. It will be the task of Arab social scientists, academic institutions and associations to plan for research towards this end.

WORLD URBANIZATION [9]

The potential development of cities of any size actually began in the nineteenth century as the result of the industrial revolution, the increase in agricultural surplus, improved transportation, political security and the advancement of technology. In the year 1800, out of the 900 million people in the world 1.7 per cent

The objective of this paper is to discuss present trends in the urbanization of Arab countries based on demographic data, and to explain the underlying factors affecting the urbanization process. The paper will then attempt to provide a brief statement about the pattern of future growth.

In order to discuss the main features of urbanization in Arab countries, it is relevant to review the concept of urbanization as a process.

THE URBANIZATION PROCESS

Some scientists feel that in the underdeveloped countries the Western experience in urbanization is being repeated[3] hence the application of a theoretical model focusing on Western trends. (To what extent this could apply to urbanization in the Arab states will be discussed later).

According to social scientists, it is possible to delineate three main facets of the urbanization process. The first is demographic, the second, economic and the third, social.[4] The demographic aspect of the urbanization process is twofold: roughly speaking, cities in the Arab World began to grow rapidly after the second World War and the total proportion of population resident in cities increased compared to that resident in rural areas.[5] Davis explains this growth in three ways:

(a) because of population growth, settlements classified as rural are reclassified as urban.

(b) through an excess of births over deaths '(natural increase) and

(c) because people have moved from non-urban to urban areas.

He concludes that the shift of population from rural to urban areas is the principal component of population growth. He adds that in order to understand why this rural-urban migration occurred, one must evaluate the economic facets of the urbanization process. The major economic feature of the process was the shift from agriculture to non-agricultural occupations.[6]

The second group of theories used a model of economic growth based on analysis of the urbanization process. In the Capitalist World, two broad processes have been associated

URBANIZATION TRENDS IN THE ARAB WORLD

ISHAQ Y. QUTUB *

This Paper is presented at the Conference on "Problems of of Development" organized by the Organization for the Promotion of Social Sciences in the Middle East in Cooperation with tion with Ford Foundation-held in Khartoum Republic iof Sudan Feb. 16-19, 1976.

INTRODUCTION

In the past two decades considerable attention has been given to the basic issues related to urbanization in the Arab world. Social scientists as well as city planners have concerned themselves with the phenomenon of rapid migration from rural to urban areas and the numerous problems that have resulted from it. The League of Arab States[1] as well as the Organization of Arab Cities[2] and more recently the Organization for the Promotion of Social Sciences in the Middle East, have promoted research, seminars and workshops treating various aspects of urbanization The United Nations has been a valuable resource in providing statistical data pertaining to demographic characteristics and patterns of development in the countries of the region. Although accurate demographic statistical data on the Arab states have not yet been collected, available figures and data will serve the purpose of deriving certain generalizations and identifying trends in population mobility, urban development and socio-economic planning. Systematic research by social scientists on urbanization and the problems facing Arab cities is scarce and urgently needed.

The Arab City is at the crossroads between its past, present and future. Its past is bound by a varied cultural, religious and historical heritage. While the present stretches between 15-50 years, the rapid development has been in all directions. Present development is influenced by international trends in urban development. In certain aspects it has not been concomitant with Arab society and culture nor with environmental realities.

* Dr. I. Qutob is an Associate Professor of Sociology at Kuwait University.

Squaring both sides,

$$(\hat{R}_i - \bar{R}_i)^2 = (a + BR_m - \bar{R}_i)^2$$

Summing up both sides

$$\Sigma(\hat{R}_i - \bar{R}_i)^2 = \Sigma(a + BR_m - \bar{R}_i)^2$$

but $a = R_i - BR_m$ as shown in part (a) above

Substituting for a

$$\Sigma(\hat{R}_i - \bar{R}_i)^2 = \Sigma(\bar{R}_i - B\bar{R}_m + BR_m - \bar{R}_i)^2$$

$$= \Sigma(BR_m - B\bar{R}_m)^2$$

$$= \Sigma\, B^2(R_m - \bar{R}_m)^2$$

$$= B\, \Sigma(R_m - \bar{R}_m)^2$$

But $\Sigma(R_m - \bar{R}_m)^2 = V(R_m) = \sigma_m^2$.

Therefore,

$$\Sigma(\hat{R}_i - \bar{R}_i) = B^2\sigma_m^2$$

(13) Vartanig G. Vartan, "Gold Issues Show Trend in Reverse," Spotlight: **New York Times** (May 4, 1969).

(14) Marshall E. Blume, "On the Assessment of Risk," **Journal of Finance, XXVI**, No. 1 (March 1971), 6.

(15) Jack, L. Treynor et al, "Using Portfolio Composition to Estimate Risk" **Financial Analysts Journal** (September-October, 1968), p.94.

(16) Levy, p.62.

(17) William F. Sharpe and Guy M. Cooper, "Risk-Return Classes of New York Stock Exchange Common Stocks, 1931-1967" **Financial Analysts Journal** (March-April, 1972), op,52.

(18) A.D. Issa, "Ingredients of Common Stock Valuation," **Journal of Social Science** ((May 1975), pp.151-168.

FOOT NOTES

(1) Harry M. Markowitz, "Portfolio Selection", **Journal of Finance, VII, NO.1** (March, 1952), 77-91.

(2) Markowitz, **Portfolio Selection, Efficient Diversification of Investments** (New York: John Wiley and Sons, Inc., 1959). Reprinted by Yale University Press, 1970.

(3) James Tobin, "Liquidity Preference as Behavior Towards Risk" **Review of Economic Studies, XXV,** No. 67 (February, 1958), 65-87.

(4) J.R. Hicks, "Liquidity," **The Economic Journal, XXII** (December, 1962), 787-802.

(5) Jack Treynor, "How to Rate Management of investment Funds", **Harvard Business Review** (January-February, 1965), pp.63-75; also "Risk Estimates," **Financial Analysts Journal** (September-October, 1968), pp. 93-100.

(6) William F. Sharpe, "A Simplified Model for Portfolio Analysis," **Management Science, IX,** No.2 (January, 1963), 277-293; see also "Capital Asset Prices; A Theory of Market Equilibrium Under Conditions of Risk," **Journal of Finance, XIX,** No.3 (September, 1964), 425-442; also his book, **Portfolio Theory and Capital Markets** (New York: McGraw-Fill Book Co., 1970); also "Diversification and Portfolio Risk," **Financial Analysts Journal** (January-February 1972), 74-79.

(7) John Lintner, "Security Prices, Risk, and Maximal Gains from Diversification", **Journal of Finance** (December, 1965), pp.587-615.

(8) Eugene F. Fama, "Risk, Return, and Equilibrium: Some Clarifying Comments", **Journal of Finance, XXIII,** No.1 (March, 1968), 29-40.

(9) Frank E. Block, "Elements of Portfolio Construction," **Financial Analysts Journal** (May-June, 1969), p.123.

(10) Robert A. Levy, "On the Short-Term Stationarity of Beta Coefficients," **Financial Analysts Journal** (November-December, 1971). p.55.

(11) J. Peter Williamson, **Investments: New Analysts Techniques** (New York: Praeger Publishers, 1971), p.26.

(12) (a) $R_i = a + BR_m$

$\Sigma R_i = Na + B\Sigma R_m$

Dividing both sides by N (No. of observations), we have

$$\frac{\Sigma R_i}{N} = \frac{Na}{N} + \frac{B\Sigma R_m}{N}$$

$\bar{R}_i = a + B\bar{R}_m$

$a = \bar{R}_i - B\bar{R}_m$

(b) $\hat{R}_i = a + BR_m$ from the regression line

Subtracting $\bar{R}_i$ from both sides of the quation, we get

$\hat{R}_i - \bar{R}_i = a + BR_m - \bar{R}_i$

portfolio is simply a composite of individual securities. Its beta is, therefore, the average of the betas of its component securities. Normally, "it is easier to predict the average (i.e., portfolio beta) than the value of any single component (i.e., a given security's beta)."[17] The beta estimates of some component securities may be biased upward, those of others may be biased downward. For large enough portfolios, such upward and downward biases tend to cancel out resulting in a portfolio beta that is relatively unbiased, stationary and predictable. Thus, for practical purposes, the manager of a well-diversified portfolio can act as if the betas of individual securities are stable over time.

Summary

In constructing his stock portfolio, the investor must first go through a process of screening individual stocks from a large stock population. For each stock candidate, he must secure two basic estimates: (1) an estimate of the stock's expected rate of return and (2) an estimate of the level of risk associated with that particular stock.

In a previous article[18] we furnished the reader with a quantitative approach for measuring the true rate of return for a given security or portfolio. In this article, we go one step further and provide him with a quantitative method for measuring (a) total risk and (b) market risk for a given stock. We use "total variability" in returns as a "total risk" surrogate and "beta" as an index of market risk. A security beta measures the volatility of its return relative to the market. From the point of view of the portfolio manager, market risk is the most important, if not the only, risk component that he has to cope with. This is so because other sources of risk tend to cancel out when we construct well-diversified portfolios.

In addition to the above, the article provides the reader with a method of estimating beta and the various factors that may influence the accuracy of this estimate. Finally, we consider the question of beta stability'. Individual security betas are not highly stable. This does not, however, deal a serious blow to the beta concept as investors typically hold portfolios of stocks rather than single stocks. Betas of large well-diver sified portfolios are much more stable and, hence, are quite predictable over time.

periods, recency of data, and the type of market index used all tend to influence the magnitude of beta. For instance, betas based on a 20 year period may change rather slowly as the underlying data is updated to take into account newly available information. In contrast, betas based on one or two years are likely to reflect the effect of new data much more quickly.

The number of intervals – observations – used in deriving beta is another factor that is likely to influence its value. A 5-year period divided into weekly subperiods may yield different betas from that yielded using monthly or quarterly intervals.

Recency of information may also influence beta. The problem here is one of weights, i.e., how to weigh old and new data. If, for instance, the stock's volatility is relatively stable, recent and nonrecent data may be weighted equally. If, however, the stock is characterized by rapidly changing volatility, recent data should probably be accorded more weight than non-recent data. As we reach further into the distant past, the data becomes increasingly obsolete and irrelevant to the present and the future.

Stationarity of Beta

A major attraction of beta is its utility as an index of systematic risk for individual securities. However, beta is an **ex-post** estimate of risk. It is usually derived from historical data. Furthermore, it is an **estimate** of the true beta and, therefore, as any other estimate, is subject to measurement errors.

Even if we are assured that the beta of a given security is an accurate and unbiased estimate of its true beta, it will still be of little value unless it provides us with a reliable guide to **future** risk. As investors, we are concerned with **future** not **past** risk. As a result, we would like to know whether the beta of a given security is sufficiently stable over time to warrant its usage as a predictor of future market risk.

Robert A. Levy has conducted tests on the short-run stationarity (predictability) of security betas. His conclusion is that security betas are not highly stable.[16] Such lack of predictability however, is not as serious as it may seem at first. This is because investors typically hold portfolios of securities rather than single securities. And, thanks to the law of large numbers, betas of large well-diversified portfolios are much more predictable. A

Estimation of Alpha and Beta:

The coefficients of **alpha** and **beta** determine the security's characteristic line. Alpha gives the line's intercept; beta gives its slope. In order to generate reasonably accurate estimates of alpha and beta, the analyst must rely on historical data for R_i and R_m. First, he must decide on the length of his study period. A study period that is too short may not include a sufficient amount of information and hence, may not yield reasonably accurate results. On the other hand, a study period that goes too far into the past may comprise increasingly obsolete and irrelevant data. Quality and availability of data may in the end determine the appropriate study period in a given situation. Having decided on the study period, the analyst's second step is to divide it into subperiods and then compute the rate of return on both the security in question and the market index for each subperiod. The rate of return may be calculated utilizing the following familiar formulas:

$$R_i = \frac{D_t + P_{i_{t+1}} - P_{i_t}}{P_{i_t}} \quad \text{for the security}$$

$$R_m = \frac{D_{m_t} + P_{m_{t+1}} - P_{m_t}}{P_{i_t}} \quad \text{for the market}$$

The type of market index employed hinges upon the type of stock being studied. If the analyst is interested in measuring the volatility of an industrial stock, he may use an "industrial" market index. If he is interested in the volatility of a utility stock, then the appropriate market index may very well be a utility index.

A "Beta" Product

The simplicity of beta, its intuitive appeal and its ease of calculation have all played a role in its mass production. By 1970, a number of U.S. brokerage firms and investment houses were ready to manufacture and market a product called "beta".

Beta estimates depend, of course, on the type of data used in their calculations. Length of study period, number of sub-

to move in line with the market. If the market's rate of return goes up by 10%, the stock will, on the average, go up by 10%. A beta higher than 1 indicates that the stock is relatively risky or **aggressive**. It amplifies the market action both ways; on the way up and on the way down. For example, if B = 2.0, then a 10% rise in R_m will be accompanied by a 20% advance in R_i. On the way down, the stock will tumble 20% for a 10% fall in the market. A third variety of stocks are those with betas less than unity (i.e., public utility stocks). Such stocks are characterized as safe or **defensive**. They are least responsive to market movements. A stock with a B = 0.5 will not match the changes in market returns. If, for instance, R_m goes up or down by 10%, R_i tends to go up or down 5% only. In other words, such stocks "demagnify" the market action in the rally and the decline. A rare variety of securities are those which move counter to the market, i.e. securities with negative betas such as gold stocks. Such stocks seem to "march to the beat of a different drummer"[13] Of 4,357 beta estimates, Blume reports only 7 or 0.16% are negative Nearly every stock appears to move with the market.[14]

To summarize, the beta coefficient is an **index** of market risk. It measures the volatility of a security's return relative to the market. The higher the beta, the higher the market risk and vice versa. According to beta theorists, securities may be classified on the basis of their betas:

1) Agressive: $B_i > 1$

2) Defensive : $B_i < 1$

Generally, the value of beta ranges between less than 0.5 and over 2.5. High betas are generally characteristic of rapidly growing companies, companies manufacturing capital goods and companies employing high operating and financial leverages. High residual risk, on the other hand, tends to be larger for companies in which technological changes in products or processes are taking place very rapidly. It also tends to be larger for one-product firms, firms for which style is an important factor or firms whose fortunes depend on a single key executive.[15]

$$1 - R^2 = \frac{\sigma_{i.m}^2}{\sigma_i^2} = \frac{\Sigma (R_{it} - \hat{R}_i)^2}{\Sigma (R_{it} - \bar{R}_i)^2}$$

It should be noted that the higher the value of R^2, the greater the influence of market swings on the stock performance. An R^2 equal to +1 indicates that (1) systematic risk equals total risk and that (2) nonsystematic risk equals zero. An R^2 equal to zero, on the other hand, implies that fluctuations in the ith stock returns are totally determined by residual factors. That is, market fluctuations have no influence on this stock.

According to equation 4:

$$\text{Systematic Risk} = B_i^2 \sigma_m^2 = B_i^2 V(R_m)$$

But since market variance is common to all securities, systematic risk may be approximated by B_i^2 or simply B_i. It is this "beta coefficient" that has been widely used as an **index** or **surrogate** of market risk.

In order to understand the meanings and attributes of alpha and beta more fully, let us take another look at Figure II. Alpha (a_i) gives the return on the stock in the absence of any changes in the market. It is, as a result, indicative of the importance of nonmarket factors. For instance, consider two stocks which have identical betas but different alphas; one has a positive aplha; the other a negative alpha. It may be said that the underlying fundamentals of the positive-alpha stock are more attractive than those of the negative-alpha stock. Unlike the latter, the positive-alpha stock has the tendency to rise even in a neutral market. However, security alphas are unstable and usually lack statistical significance. Consequently, security alphas are often overlooked.

Beta (Bi) on the other hand, gives the slope of the security's characteristic line. It simply measures the volatility (sensitivity) of the stock relative to the general market. The higher the beta of a given security, the more sensitive it is relative to the market and vice versa. For instance, a stock with beta equal to 1 tends

$$\text{Total Risk} = V(R_{it}) = \Sigma(R_{it} - \bar{R}_i)^2 = \sigma_i^2 \quad (1)$$

$$\text{Systematic Risk} = \Sigma(\hat{R}_i - \bar{R}_i)^2 = B_i^2 \sigma_m^2 \ (12) \quad (2)$$

$$\text{Unsystematic Risk} = \Sigma(R_{it} - R_i)^2 = \Sigma(e_{it})^2 = \sigma_{i.\bar{m}}^2 \quad (3)$$

where:

$\hat{R}_i$ = the predicted value of R_i

$\bar{R}_i$ = the average value of R_i

$\sigma_{i.m}$ = the standard error of estimate

Grouping the terms in 1, 2 and 3 above, we obtain

$$\sigma_{i^2} = B_i^2 \sigma_m^2 + \sigma_{i.m}^2 \quad (4)$$

Dividing both sides of equation 4 by σ_i^2

$$1 = \frac{B_i^2 \sigma_m^2}{\sigma_i^2} + \frac{\sigma_{i.m}^2}{\sigma_i^2} \quad (5)$$

A closer examination of equation 5 reveals that the first ratio – on the right hand side – gives the proportion of total variance in return that is explained by the market; the second ratio gives the proportion left unexplained or explained by the residual factors. In statistics, R^2 – the coefficient of determination – is usually used to measure the proportion of variance in the dependent variable that can be explained by the independent variable. Applying this concept to our regression model above, we can set

$$R^2 = \frac{B_i^2 \sigma_m^2}{\sigma_i^2} = \frac{\Sigma(\hat{R}_i - \bar{R}_i)^2}{\Sigma(R_{it} - \bar{R}_i)^2}$$

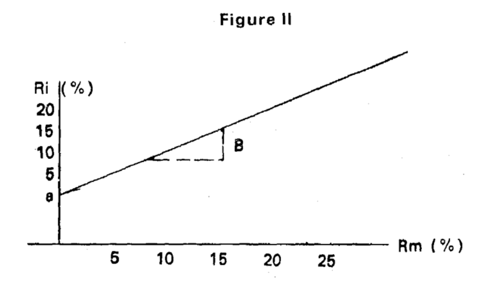
where the numerator measures the variance of the **predicted** values of R_i and the denominiator measures the variance of the **actual** values of R_i

If R^2, the coefficient of determination, gives the proportion of total risk that is explained by the market factor, it follows that its complement $(1-R^2)$ gives the proportion of total risk that is explained by residual factors:

For individual securities, the residual component (e_i) is the most important determinant of R_i. For well-diversified portfolios, on the other hand, the B_iR_m component is the most important determinant of R_p (the rate of return on the portfolio).

Based on the historical returns – weekly, monthly or quarterly– on stock i and on the market, measured by a specific index, we can estimate the values of the parameters a_i and B_i. Given these estimates, we can easily draw the so-called **characteristic line** (Figure II). This line describes the **average** relationship between the return on the stock and that on the market.

Figure II



If the characteristic line passes through all the points in the scatter diagram, we can conclude that the correlation between the stock's rate of return and that of the market is perfect, i.e., changes in R_m fully explain variations in the R_i. In such a case, market swings are the sole determinant of stock returns. If, on the other hand, the regression line passes through some but not all the points, then the correlation between R_i and R_m is less than perfect. This implies that factors other than market fluctuations influence the behavior of stock i returns. It is the segregation and measurement of these market and nonmarket (residual) factors that we are really after. To accomplish that, however, we must first set forth some definitions and statistical relationships:

Partition of Total Risk

Total variability (risk) may be an acceptable measure of a security risk if the typical investor actually invests in and holds a single asset. The fact is that the typical investor, because of his aversion to risk, spreads his investment funds among several assets. In other words, he holds portfolios of securities rather than a single security. This kind of behavior warrants a modification in our measurement of risk. Selection from a large number of stock candidates should not depend on each stock's contribution to the risk of its portfolio. This is so because a portion of total risk, i.e., the unsystematic portion, is diversifiable and may cancel out as a result of diverdification. Consequently, in a well-diversified portfolio, only the systematic portion of risk remains.

According to Sharpe, total variance of returns on a particular common stock may be viewed as the sum of two types of variance:

1) systematic (market) variance: due to fluctuations in the general market, and
2) unsystematic (residual) variance: due to fluctuations unique to the stock in question.

Algebraically,

Total Risk = systematic + unsystematic risk
= market risk + residual risk
= market variance + residual variance

In order to partition total risk into its market and residual components we will utilize Sharpe's diagonal model. By expressing the stock's rate of return as a linear function of the market's rate of return, we can segregate the market influence from the residual influence. Such a relationship may be expressed as:

$$R_{it} = a_i + B_i R_{mt} + e_{it}$$

where,

R_{it} = the rate of return on the ith stock in period t

R_{mt} = the rate of return on the market portfolio in period t

a_i = a risk-free return

B_i = the market risk

e_i = a return peculiar to security i

a higher return. But aren't we ignoring the risk factor? While 1 promises a higher yield than 3, it is also associated with a higher level of risk. So what we need is a screening device which takes both risk and return into account. One such device is the so-called Coefficient of Variation (CV) which expresses a security's total risk (σ_i) as a percentage of its expected return, $E(R_i)$. Mathematically, the coefficient of variation may be expressed as:

$$CV = \frac{\sigma_i}{E(R_i)}$$

It gives the amount of risk per unit of expected rate of return. For our purpose, however, it is more useful to inverse the relationship and express the expected return on a security as a percentage of its standard deviation. For the ith security this relationship may be written as:

$$Y_i = \frac{E(R_i)}{\sigma_i}$$

where Y_i denotes the size of return per unit of risk. And the higher the value of Y_i the higher the yield (rate of return) per unit of risk or the higher the price of risk.

Now it is not difficult to utilize Y as a ranking or screening device. From a list of stock candidates, rational investors will prefer those with higher Y's. Stocks with low Y values are said to be dominated (or inefficient) since they promise lower returns per unit of risk.

Applying this Y-concept to stocks 1 and 3, we can readily opt for stock 3 as it offers a higher return per unit of risk than stock 1 ($Y3 = 1.7 > Y1 = 1.4$). Table III ranks our four hypothetical stocks in terms of Y. According to this selection criterion, stock 3 is the most attractive followed by stocks 1, 4 and 2 respectively.

TABLE III

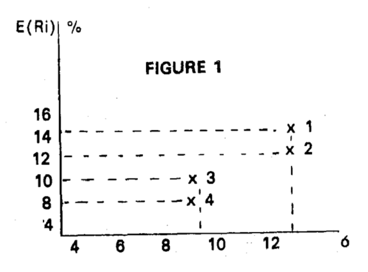
Stock	Four Hypothetical Stocks Ranked in Terms of their Yield Per Unit of Risk		
	Expected Return E(Ri), %	Total Risk σ_i	Return/Risk Yi
3	10	6	1.70
1	14	10	1.40
4	8	6	1.30
2	12	10	1.20

two classes of risk. The first class includes stocks 1 and 2; the second includes stocks 3 and 4. Within the first class, stock 1 is clearly superior to stock 2. It promises a higher return for the same amount of risk (14% vs. 12%). By the same token, stock 3 is more attractive than 4.

TABLE II

	Return and Risk for 4 Hypothetical Stocks	
Stock	Expected Return $E(R_i)$,%	Total Risk σ, %
1	14	10
2	12	10
3	10	6
4	8	6

Figure 1 tells the same story graphically. Each of the four stocks is represented by a point in a risk-return plane. As shown in the diagram, stocks 1 and 2 belong to one risk class; stocks 3 and 4 to another. Within each risk class the choice is quite obvious. We should select stock 1 from the first class and stock 3 from the second. They are dominant in their respective classes; they offer higher returns for the same amount of risk exposure.



The result of this type of screening is, of course, the elimination of **dominated** stocks, i.e. stocks 2 and 4. This leaves us with stocks 1 and 3. Of these two stocks, which one would you choose? At first glance, we may select stock 1 since it promises

Even though the range is somewhat revealing, it has not been widely accepted as a measure of total risk because it is influenced by the extreme values in the data. For instance, if most of A's rates of return cluster around its expected value and only one or two rates are extremely high or low, they will influence our estimate of total risk.

The most commonly used measure of total variability is variance or its off-spring, the standard deviation. Some studies have at one time or another advocated the use of the semivariance, the semistandard deviation and the mean absolute deviation as measures of risk; but this has not reduced the popularity of variance as a measure of total risk.

Table I calculates (1) the expected value, (2) the variance and (3) the standard deviation for each of our two hypothetical stocks. While A's expected rate of return is identical to B's its variance and standard deviation are significantly greater than those of stock B. The message communicated to the financial analyst is simply that stock A is riskier than stock B. His uncertainty about A's future rate of return is significantly greater than that about B's.

The implication of the above discussion is quite obvious. Both return and risk must be considered when selecting individual securities for inclusion in a portfolio. In other words, in selecting individual stocks for his portfolio, the investor cannot simply rank these stocks on the basis of their expected rates of return and then pick up the stock with the highest rate. Such a selection approach will always result in one-stock portfolios. Concentration of investment funds in a single asset is contrary to the assumption of risk-aversion. Actually investors invest in more than one security. That is, **diversification,** rather than concentration, is the predominant mode of investment behavior. Through diversification, investors aim to avoid some of the total risk inherent in single assets.

To illustrate the need for considering both risk and return in security selection, let us assume that we are asked to pick the most attractive stock of the four stock candidates shown in Table II. On the basis of returns alone, it is clear that stock 1 is the most attractive since it yields the highest expected rate of return. A closer examination of the data, however, reveals that we have

Using total variability in return as a total risk surrogate renders risk quantification possible. This is because variability is a statistically measurable concept. One possible measure of variability is the range of the probability distribution of returns, Comparison of the ranges of returns of stock A and B shows that the potential gain (or loss) associated with A is greater than the potential gain (or loss) associated with B. While the rate of return on stock A ranges between –20% and +40%, the rate of return on B is limited within a relatively narrower range of −5% to +25% as shown in Table I.

TABLE I

State of Nature	P_i	R_i	E(R)	$R_i-E(R)$	$[R_i-E(R)]^2$	$P_i[R_i-E(R)]^2$
STOCK A						
1	.1	.40	.1	.30	.0900	.0090
2	.2	.25	.1	.15	.1225	.0045
3	.4	.10	.1			
4	.2	–.05	.1	–.15	.0225	.0045
5	.1	–.20	.1	–.30	.0900	.0090
	1.00					.0270
STOCK B						
1	.1	.25	.1	.15	.0225	.00225
2	.2	.20	.1	.10	.0100	.00200
3	.4	.10	.1			
4	,2	.00	.1	–.10	.0100	.00200
5	.1	–.05	.1	–.15	.0225	.00225
	1.00					.00850

		Stock A	Stock B
1.	$E(R) = \sum_{i=1}^{5} P_i R_i$	10%	10%
2.	$\sigma^2 = \sum_{i=1}^{5} P_i[R_i-E(R)]^2$	.027	.0085
3.	$\sigma =$	16.4%	9.2%

QUANTIFICATION OF THE INVESTMENT RISK

A.D. Issa*

Introduction

The publication of Harry Markowitz' article "Portfolio Selection"[1] in 1952 paved the way for a quantitative revolution in the fields of security valuation and modern portfolio theory. In this pioneering article which contained the salient features of his book, **Portfolio Selection**[2], Markowitz developed a general solution for the portfolio selection problem. The writings by Tobin,[3] Hicks,[4] Treynor,[5] Sharpe,[6] Lintner,[7] Fama,[8] etc. ushered in a new era of research and a new and rigorous approach to financial investment under conditions of risk. The purpose of this article is to cover some elements of this quantitative revolution and to provide a quantitative measure of the investment risk factor.

Measuring Total Risk

Variability of returns is the most commonly used and the most widely accepted measure of total risk. "The academic community is almost uniform in the view that risk is measured by variability in rate of return, which they express in such statistical terms as standard deviation, variance, semivariance and so on."[9] Robert Levy defines risk in terms of rate of return. One characteristic which gauges uncertainty in quantitative terms is the variability of returns. Available evidence indicates that common stock investors demand and receive a higher level of return with increased variability, thus suggesting that variability and risk are related, if not synonymous.[10] Since the rate of return on a portfolio is a critical characteristic of the portfolio, risk can be thought of as the uncertainty about what that rate of return will be in the future.[11]

In order to clarify this important concept of variability, let us consider stocks A and B in TableI. They both promise an expected rate of return of 10%. However, stock A exhibits a larger degree of variability (spread) around its expected value than stock B. Accordingly, we are less certain about our actual return on A than on B. It is this greater uncertainty about A's future outcome that makes it riskier than B.

* A.D. Issa is an Associate Professor of Finance at Kuwait University.

CONTENTS

VOL. IV SUMMER 1976 No. 2

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board or the consultants or publisher.

***Subscriptions:**

* For individuals – KD 1,000 per year in Kuwait; KD 2.000 or equivalent in the Arab world (Air Mail); S U.S. 10 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
* For public and private institutions – $ U.S. 25 or £ 12 (Air Mail).
* Sale price in Kuwait and the Arab world KD (0.250) or equivalent.

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Abbreviated: JSS

*An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by the Faculty of Commerce, Economics and Political Science at Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and /or application of theories in the various fields of the social sciences.

* Forward all correspondence and subscriptions to:
THE EDITOR
Journal of the Social Sciences
Kuwait University
P. O. Box – 5486
Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. IV NO. 2 July 1976

Kuwait University Press